# أولاً : الإطار المنهجي

## تمهيد:

تمثل البنوك المركزية في أي دولة قمة الهرم في النظام المصرفي و المالي لمعظم الدول في العالم فهو بنك البنوك، فمنذ ظهور البنوك المركزية في العالم قبل أكثر من ثلاثة قرون اضطلعت البنوك المركزية بمهام ووظائف كبيرة في دولها و تطورت وظائفها شيئاً فشيئاً بدءاً بالسلطة النقدية و اصدار العملة مروراً ببنك الدولة ومستشارها النقدي و بنك البنوك وملجأها الأخير إلى دورها في تحقيق السلامة الماليةوالاستقرار المالي حديثاً ، ويعتبر الدور التنظيمي والرقابي أحد أهم الأدوار التي تقوم بها البنوك المركزية والسلطات النقدية الحديثة وذلك لتحقيق السلامة المالية والاستقرار المالي وبناء جهاز مصرفي قوي ذا كفاءة وفاعلية قادر على أداء دور الوساطة المالية وتحقيق النمو الاقتصادي خدمةً للمجتمع؛ الأمر الذي يتطلب ضرورة المحافظة على نظام مصرفي سليم وقوي وٍ ُعافى.

أصبحت السلامة المالية من الامور الأكثر أهمية خاصة بعد الدروس المُستفادة من الأزمة المالية العالمية- 2008م- المتمثلة في الإفراط في السيولة، فقاعة أسعار العقارات، القروض عالية المخاطر، وقصور السلطات الرقابية في التنبؤ بحدوث الأزمات المالية نظراً لضعف دور الرقابة المصرفية وعدم الزامية القوانين والتشريعات المُنظمة للصناعة المصرفية مما أدى إلى عدمالتنبُه للمخاطر المالية و المصرفية التي مثلت فيما بعدتهديداً حقيقياً لاستمرارية النظم المالية في أداء دور الوساطة المالية بكفاءة وفاعلية.

يقع على عاتق البنوك المركزية العمل على انشاء نظم الرقابة المصرفية الفعالة من اجل الرقابة و الإشراف على الجهاز المصرفي لضمان سلامته واستقراره، وذلك نظراً للدور المهم الذي يقوم به الجهاز المصرفي في تعبئة المدخرات وتوزيعها بكفاءة في الاقتصاد. وقد حازت قضايا الاستقرار المالي اهتماماً متعاظماً من قبل البنوك المركزية في العالم وكذلك المنظمات الدولية التي يقع على عاتقها المحافظة على الاستقرار المالي العالميو على رأسها صندوق النقد والبنك الدوليين ومجلس الاستقرار المالي، وتسعى البنوك المركزية حول العالم إلى العمل على استقرار النظام المالي والمصرفي من خلال دعم قدرتها على أداء دور الوساطة المالية بكفاءة وفاعلية وذلك عبر تحديد المخاطر النظامية التي تهدد الاستقرار المالي، ومن ثم تعزيز قدرة النظام المالي والمصرفي على إمتصاص أثر المخاطر النظامية ومواجهة الأزمات التي يمكن أن تحدث وما يترتب على ذلك من التكاليف الاقتصادية والاجتماعية الضخمة التي يتم تكبدها جراء الأزمات المالية، وفي سبيل منع ذلك ومن أجل المحافظة على الاستقرار المالي تحرص البنوك المركزية على سلامة القطاع المصرفي من خلال رفع قدرتها على تحمل الصدمات المالية غير المتوقعة والتقلبات الاقتصادية من خلال المحافظة على مستويات مرتفعة من رأس المال ومستويات مريحة من السيولة والربحية.

**مشكلة الدراسة:**

باستقراء عدد من الدراسات السابقة المضمنة في البحث كدراسة فضيلة بوطورة ونوفل سمايلي، (2016م) والتي تمثلت مشكلتها في الاجابة عن السؤال الرئيس المتمثل في مدى نجاعة السياسة الاحترازية الكلية لبنك الجزائر في التحوط ضد الأزمات المصرفية، ودراسة جعفر البشير وإبراهيم فضل المولي، (2015م)والتي تمثلت مشكلتها في أن المخاطر المصرفية مثلت مهدداً كبيراً في

مواجهة الجهاز المصرفي وتحديداً مخاطر الائتمان المصرفي، ودراسة حكيم براضية، (2015م) والتي تمثلت مشكلتها في معرفة دور السيولة داخل النظام المالي وتحديد أدوات إدارة السيولة الملائمة لتعزيز صلابة النظام المالي،ودر اسة سفيان عبد القادر، (2014م) و التي تمثلت مشكلتها في أن عدم كفاءة وفاعلية أداء المصارف التجارية بالسودان نتيجة لمشاكل هيكليةأثر ت سلباً على متانة وسلامة المركز المالي لوحدات الجهاز المصرفي ككل مما جعل البنك المركزي يفرض برامج إصلاحية من اجل توفيق أوضاع المصارف، ودراسة سلكة اسماء، (2014م) والتي تمثلت مشكلتها في الإجابة عن السؤال الرئيس المتمثل في الدور الذي يجب أن يلعبه صندوق النقد الدولي في مرحلة ما بعد الأزمة المالية، ودراسة سليمان ناصر، (2014م) والتي تمثلت مشكلتها في البحث عن معالجة لإشكالية مدى مسايرة المنظومة الجزائرية للمعايير الاحترازية العالمية خاصة في جوانبها القانونية والتنظيمية، ودراسة Adiana Apatachioae، (2013م) والتي تمثلت مشكلتها في معرفة وتحديد التحديات التي ستواجه البنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار المالي، ودراسة مغاري عبد الرحمن وشيخي غنية، (2013م)و التي تمثلت مشكلتها في الإجابة عن السؤال الرئيس المتمثل في ماهية المبادئ الأساسية للرقابة البنكية في ظل معايير بازل،وإلى أي مدى التزمت الجزائر بتطبيق هذه المعايير، ودراسة عبد الناصر نور وعبد المنعم البستنجي، (2013م) و التي تمثلت مشكلتها في ايجاد إجابة عن السؤال الرئيس، هل كان للإجراءات التي قام بها البنك المركزي الأردني عند حدوث الأزمة المالية العالمية في مجال سعر فائدة الاقتراض وسعر الفائدة على نافذة الإيداع لليلة واحدة أثر معنوي للحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية في البنوك العاملة في الأردن في مجال مؤشرات السلامة المالية المتمثلة في نسبة الديون المتعثرة، نسبة العائد على الأصول، نسبة السيولة القانونية، ونسبة كفاية رأس المال،

ودراسة أبوصافي كمال وشياد فيصل، (2013م)والتي تمثلت مشكلتها في أن إدارة السيولة من الموضوعات الحساسة التي واجهتها المصارف الإسلامية منذ انطلاقتها، وفي فترة من الفترات أصبحت فيها السيولة فائضة برزت الحاجة لتوظيفها، وسواء كانت البنوك تعاني عجز أو فائض لابد أن تكون هنالك أدوات لتلبية هذه الاحتياجات، ودراسة بحوصي مجدوب، (2012م) والتي تمثلت مشكلتها في أن تدخل السلطات الحكومية في قرارات البنك المركزي الجزائري يثير عدة تساؤلات منها: هل استقلالية البنك المركزي حقيقية أم أنها تتأثر بالحكومة، مدى استقلالية البنك المركزي في استخدام الأدوات الملائمة للأداء النقدي الفعال، ودراسة مشتاق السبعاوي وسلام انور وبالجين سليمان، (2012م)والتي تمثلت مشكلتها في أن التحديات الراهنة التي فرضتها الأزمة المالية العالمية والآثار السلبية على اقتصاديات الدول المتقدمة جعلت الدارسين يطرحون التساؤلات الآتية: هل هنالك مؤشرات للاستقرار المالي في الانشطة الرئيسية للمصارف الإسلامية خلال سنوات الأزمة، أم كان للأزمة المالية الأثر الكبير على أنشطتها، ودراسة بانقا ونور الهدى ومحمد حمد، (2012م) والتي تمثلت مشكلتها في البحث عن إجابة للسؤال الرئيس هل أدى تطبيق معيار كفاية رأس المال المكيف فقهياً إلى تحسين مستوى السلامة المصرفية للمصارف، ودراسةErkan Tokucu (2012)والتي تمثلت مشكلتها في تحديد ما هيالجهة التي سيُسند لها مسئولية الحفاظ على الاستقرار المالي؛ هل هي البنك المركزي أم جهة أخرى، ودراسة محمد وبن حدو وعبدالحق، (2011م) والتي تمثلت مشكلتها في البحث عن إجابة للسؤال الرئيس وهو هل يجب تكييف المعايير الاحترازية الجديدة للجنة بازل مع المتطلبات التنظيمية والمراقبة للبنوك الإسلامية وماهو أثر تطبيق هذه المعايير على أداء الخدمات المصرفية الإسلامية، ودراسة عصام قريط، (2011م) والتي تمثلت مشكلتها في الإجابة عن السؤالين الرئيسيين وهما: تأثير

رقابة البنك المر كزي في أعمال البنوك الإسلامية و هل تكون ذات تأثير إيجابي، هل تراعي رقابة البنك المركزي طبيعة أعمال البنوك الإسلامية وآلياتها وأساليبها الاستثمارية، ودراسة أحمد صيام، (2011م) والتي تمثلت مشكلتهفي وجود مـُ عيقات في سبيل تفعيل الرقابة المصرفية وتعزيز الحوكمة لتحقيق متانة وسلامة الجهاز المصرفي، ومدى مساهمة الرقابة المصرفية والحوكمة في الحد من الأزمات المالية، ودراسة زوا ي الحبيب، (2010م) والتي تمثلت مشكلتها في الإجابة عن السؤال الرئيس وهو مدى تأثير أزمة الرهن العقاريالأمر يكية على الاستقرار المالي للبنوك الاسلامية وهل يعتبر النموذج الاسلامي بديلاً حقيقياً ضمن الحلول المقترحة لمواجهة الأزمة المالية، ودراسة ياسر الشرفا، (2010م) والتي تمثلت مشكلتها في تقييم مدى فعالية الرقابة المصرفية التي تمارسها سلطة النقد الفلسطينية على المصارف الإسلامية في فلسطين في تحقيق أهدافها من خلال الرقابة الكمية على التمويل عبر احتساب نسبة الاحتياطي الالزامي ونسبة السيولة القانونية ومن خلال الرقابة النوعية عبر تحديد سقوف محددة لأنواع معينة من التمويل وتسعيرها وتحديد قيمة تسليفية لكل نوع من أنواع التمويل، ودراسة عبد الرحمن البدوي، (2009م) والتي تمثلت مشكلتها في عدم محسوسية رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية، ودراسة أحمد مهدي بلوافي، (2008م) والتي تمثلت مشكلتها في الإجابة عن السؤال الرئيس وهو هل المصارف الإسلامية أكثر أم اقل استقراراً من البنوك الأُخرى خاصة البنوك التجارية التقليدية، ودراسة وفاء عثمان، (2008م) والتي تمثلت مشكلتها في التدهور الذي أصاب الجهاز المصرفي والمتغيرات في الصناعة المصرفية التي جعلت المنافسة أكثر حدة، كما أن المصارف تعاني من ضعف رؤوس الأموال، ودراسة سليمان ناصر، (2005م) والتي تمثلت مشكلتها في الإجابة عن السؤال الرئيس وهو كيف يمكن للبنك المركز ي التقليدي التعامل مع البنوك الإسلامية بقوانين

خاصة تُراعي طبيعة عمل هذه البنوك من جهة وتتماشى مع التطورات الحديثة في القطاع المصرفي في ظل العولمة من جهة أخرى، ودراسة أحلام مبارك، (2005م) والتي تمثلت مشكلتها في الإجابة عن السؤال الرئيسو هو إلى مدى تساهم عملية تبني المعايير الدولية للرقابة المصرفية وتطبيقها في تفعيل دور البنك المركزي على مستوى تطوير آلياته الإشرافية والرقابية وتعميق ملاءة البنوك والارتقاء باساليب إدارة المخاطر، ودراسة عقبة الرضا وريم غنام، (2005م)و التي تمثلت مشكلتها في الإجابة عن السؤال الرئيس و هو هل تفعيل الدور الرقابي لمصرف سوريا المركزي بالاستناد إلى مبادئ بازل للرقابة المصرفية سيؤدي إلى تقليل المخاطر المختلفة التي تتعرض لها المصارف الحكومية.

من خلال عرض مشكلاتللدراسات السابقة يُلاحظ الباحث أن هذه الدراسات لم تتناول أثر الدور التنظيمي و الرقابي للبنوك المركزية كمتغير مستقل في المحافظة على الاستقرار المالي والسلامة المالية كمتغير تابع، بل كلاً منها تناول متغيراً واحداً من متغيرات الدراسة، كذلك فان بعض الدراسات تم إجراؤها في بيئات خارج السودان كالمملكة المتحدة، رومانيا، فنلندا، بولندا، الهند، تركيا، الجزائر، الأردن، و غيرها، وبالتالي تأتي هذه الدراسة لتتناولالدور التنظيمي و الدور الرقابي للبنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار المالي و السلامة المالية، وذلك بدراسة الدور التنظيمي والرقابي لبنك السودان المركزي من حيث فاعلية المنشورات والتعليمات والموجهات الصادرة للمصارف ومدى تبنيه للمعايير الرقابية المتمثلة في مقررات ومبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية ومعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية الصادرة عن الجهات المنظمة للعمل المصرفي من خلال إصدار المعايير الرقابية والمساعدة في تبنيها بواسطة البنوك المركزية والسلطات الرقابية حول العالم، وكذلك من حيث تعزيز قدرة المصارف العاملة في السودان على

إدارة المخاطر، وكذلك التأكد من قدرة المصار ف على امتصاص الصدمات ومواجهة الأزمات المالية من خلال تقوية مؤشرات السلامة المالية لتتمكن من أداء دورها في الاقتصاد ولعب دور الوساطة المالية بكفاءة ومن ثم المحافظة على الاستقرار المالي.

تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيس والمتمثل في معرفة أثر الدور التنظيمي و الدور الرقابي للبنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار المالي و السلامة المالية للجهاز المصرفي، وذلك في ظل الأدوار الحديثة والمتغيرة للبنوك المركزية خاصة بعد الأزمة التي ضربت دول جنوب وشرق آسيا (1997م) و الأزمة المالية العالمية (2008م) والتي أضافت للبنوك المركزية مهام ووظائف و أدوارلم تكن تقُ م بها قبل حدوث هذه الأزمات والتي تتمثل في توسيع المظلة التنظيمية والرقابية للبنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار المالي وحماية النظام المالي من الصدمات والأزمات المالية من خلال تحقيق السلامة المالية للجهاز المصرفي، ويتفرع عن السؤال الرئيس أعلاه التساؤلات التالية:

1- هل هنالك أثر للدور التنظيمي للبنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار المالي؟.

2- هل هنالك أثر للدور الرقابي للبنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار المالي؟.

3- هل هنالك أثر للدور التنظيمي للبنوك المركزية في تحقيق السلامة المالية للجهاز المصرفي؟.

4- هل هنالك أثر للدور الرقابي للبنوك المركزية في تحقيق السلامة المالية للجهاز المصرفي؟.

5- هل هنالك أثر للسلامة المالية للجهاز المصرفي في المحافظة على الاستقرار المالي؟.

**أهمية الدراسة:**

يمكن توضيح أهمية الدراسة من خلال:

الأهمية العلمية (النظرية):

1-إثر اء المكتبة العلمية بالبحوث التي تتناول تشريعات وموجهات البنك المركزي وربطها بقضايا الاستقرار المالي والسلامة المالية.

2- سد النقص في الدراسات السابقة التي تناولت أدوار البنك المركزي التنظيمية والرقابية من خلال توضيحأثر ها في المحافظة على الاستقرار المالي والسلامة المالية.

3- ربط تشريعات البنك المركزي بالواقع العملي والاستفادة منها في الدراسات المستقبلية في مجال الاستقرار المالي والسلامة المالية.

الأهمية العملية (التطبيقية):

1مساعدة بنك السودان المركزي في توزيع المهام على الإدارات المختصة والمُناط بها تفعيل الدور التنظيمي والدور الرقابي.

2-بيان أثر الدور التنظيمي و الدور الرقابي على الاستقرار المالي والسلامة المالية، مما يساعد في ترسيخ أهيمةالاستقرار المالي و السلامة المالية للمصارف العاملة في السودان وتحسين استجابتها لضوابط وتعليمات بنك السودان المركزي.

3- قياسالاستقرار المالي و السلامة المالية للمصارف العاملة في السودان يساعدها في اتخاذ التدابير اللاز مة لتجنب المخاطر المصرفية والمالية وتصحيح الاوضاع المالية والإدارية التي تهدد الاستقرار المالي والسلامة المالية.

**أهداف الدراسة**

تهدف الدراسة إلى:

1- توضيح الدور التنظيمي للبنوك المركزية من خلال المنشورات والموجهات وأثر ذلك في المحافظة على الاستقرار المالي والسلامة المالية.

2- توضيح الدور الرقابي للبنوك المركزية وأثره في المحافظة على الاستقرار المالي و السلامة المالية للجهاز المصرفي.

3- التعرف على مؤشرات الاستقرار المالي و السلامة المالية للجهاز المصرفي وكيفية قياسها.

4- قياس أثر السلامة المالية في المحافظة على الاستقرار المالي.

**منهجية الدراسة**

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الإحصائي لوصف الظاهرة وتحليليها من خلال تصميم استبانة ثم توزيعها على العاملين ببنك السودان المركزي، وتحليلها من خلال استخدام نموذج الانحدار المتعدد، كما تم استخدام منهج دراسة الحالة.

**فرضيات الدراسة**

تختبر الدراسة الفرضيات الآتية:

**الفرضية الرئيسية الأولى:**

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للدور التنظيمي والرقابي للبنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار المالي، وتتفرع منها الفرضيات التالية:

1- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للدور التنظيمي للبنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار المالي.

2- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للدور الرقابي للبنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار المالي.

**الفرضية الرئيسية الثانية:**

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للدور التنظيمي والرقابي للبنوك المركزية في تحقيق السلامة المالية، وتتفرع منها الفرضيات التالية:

1- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للدور التنظيمي للبنوك المركزية في تحقيق السلامة المالية.

2- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للدور الرقابي للبنوك المركزية في تحقيق السلامة المالية.

**الفرضية الرئيسية الثالثة:**

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسلامة المالية للجهاز المصرفي في المحافظة على الاستقرار المالي.

**مصادر بيانات الدراسة:**

تتمثل مصادر البيانات والمعلومات في المراجع، الكتب، المجلات العلمية المحكمة، اصدارات لجنة بازل للرقابة المصرفية، اصدارات صندوق النقد الدولي، المعايير الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية، موجهات السلطات الرقابية والبنوك المركزية في إدارة المخاطر والسلامة المالية وغيرها من المصادر، بالإضافة إلى الاستبانات كأحد المصادر الأولية للبيانات والمعلومات.

**حدود الدراسة**

الحدود المكانية: بنك السودان المركزي.

الحدود الزمانية: 2010م-2018م

الحدود الموضوعية: الدور التنظيمي والرقابي لبنك السودان المركزي.

**التعريف الاجرائي لمتغيرات الدراسة:**

المتغير المستقل : البنك المركزي، من خلال المتغيرات التالية:

الدور التنظيمي: هو أحد الأدوار الرئيسية للبنك المركزي، والذي يقوم من خلاله بتنظيم الجهاز المصرفي في إطار القوانين التي تنظم العمل المصرفي، وذلك باصدار التعليمات والمنشورات والضوابط التي تحكم عمل المصارف[1].

الدور الرقابي: هو أحد الأدوار الرئيسية للبنك المركزي، والذي يقوم من خلاله بالرقابة على المصارف من أجل التأكد من سلامة وكفاءة أدائها وقدرتها على تلبية إحتياجات التنمية الاقتصادية في إطار القوانين والتعليمات التي تحكم عمل المصارف[2].

المتغير التابع: الاستقرار المالي والسلامة المالية:

الاستقرار المالي، هو الحالة التي يكون فيها النظام المالي قادراً على تسهيل عملية تخصيص الموارد الاقتصادية بكفاءة، مع القدرة على إدارة المخاطر المالية والمحافظة على أداء المهام الرئيسية المُناطة به (الادخار و الاستثمار، الإقراض والاقتراض، خلق السيولة وتوزيعها، وتحديد أسعار الاصول المالية) حتى في حالة وجود صدمات خارجية أو في حالة عدم التوازن الاقتصادي وذلك من خلال آلية التصحيح الذاتي.[3]

---

(1) موفق عباس باقر، **تقويم أداء المصارف بموجب معايير CAMELS**، بحث منشور في مجلة دراسات محاسبية ومالية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق، المجلد السابع، العدد 18، 2012م، ص 134.

(2) موفق عباس باقر، **مرجع سابق**، ص 134.

(3) Garry J. Schinasi**, Definition of Financial Stability**, International Monetary Fund, working paper 04\187,2004, p8

السلامة المالية، وتشمل سلامة النظام المالي والمصرفي من المخاطر حتى يستطيع أداء دوره في الوساطة المالية، وتتطلب ضرورة تحديد حالة الضعف التي تعتري النظام المالي والمصرفي والعمل على إدارة المخاطر بكفاءة والتأكد من كفاءة نظم الضبط الداخلي، كما تتطلب السلامة المالية وجود بيئة اقتصادية مستقرة بالاضافة إلى المعايير الرقابية والتنظيمية وشبكة الأمان المالي[1].

**نموذج متغيرات الدراسة**

شكل (1)

**نموذج متغيرات الدراسة**

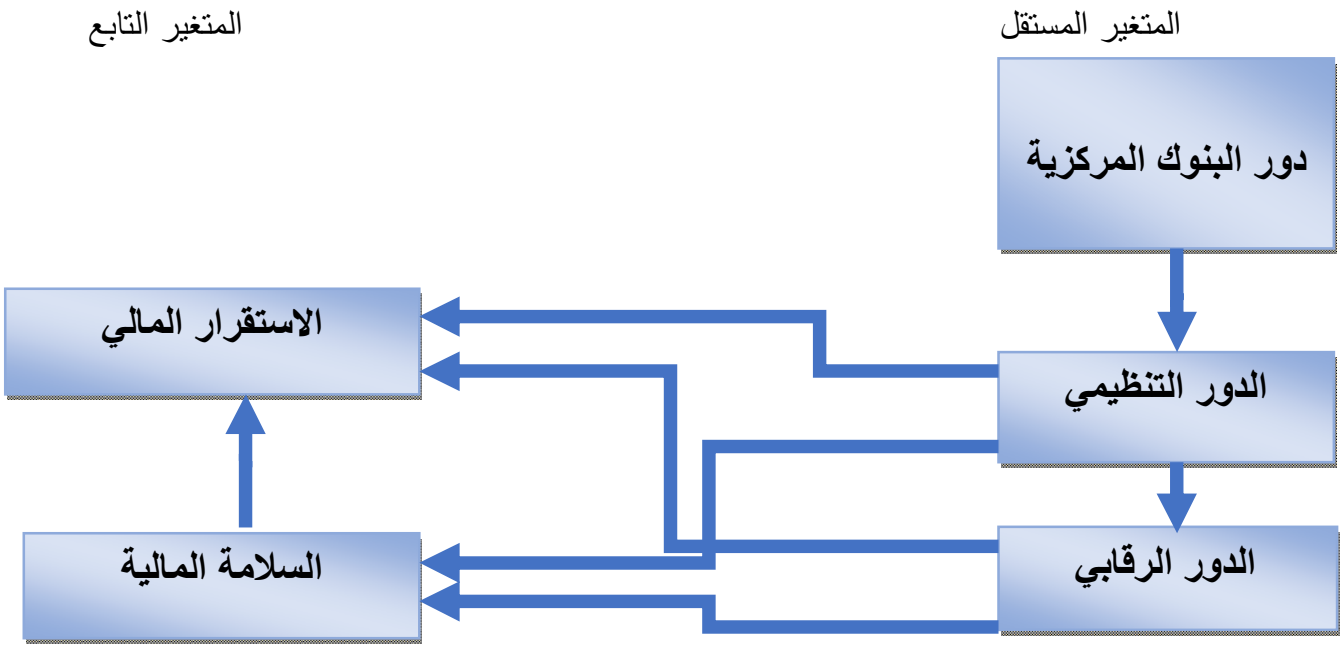


[1] صلاح الدين محمد أمين، **استخدام نظام التصنيف CAMELS في تحقيق السلامة المالية للمصارف**، بحث منشور في مجلة المنصور، كلية المنصور الأهلية، العراق، العدد13، 2010م، ص ص6-11.

**هيكل الدراسة**

ينظم الدارس بحثه في مقدمة و أربعة فصول وخاتمة وذلك كما يلي:

مقدمة: تتضمن الإطار المنهجي والدراسات السابقة.

الفصل الأول، الاطار النظري: ويتكون من ثلاثة مباحث، المبحث الأول ويتناول نشأة وتطور ومفهوم ووظائف البنوك المركزية، أما المبحث الثاني فهو عن مفهوم وأهمية الاستقرار المالي والسلامة المالية والمبحث الثالث يتناول البنوك المركزية والاستقرار المالي والسلامة المالية.

الفصل الثاني بعنوان الاستقرار المالي: ويشتمل على ثلاثة مباحث، حيث يتناول المبحث الأول تحليل وقياس الاستقرار المالي، أما المبحث الثاني فهو عن مهددات الاستقرار المالي، ويتناول المبحث الثالث مؤشرات ونتائج الاستقرار المالي في السودان.

الفصل الثالث بعنوان السلامة المالية: ويتكون من ثلاثة مباحث، حيث يتناول المبحث الأول مؤشرات السلامة المالية، أما المبحث الثاني فهو عن السلامة المالية وفقاً للمعايير العالمية، ويتناول المبحث الثالث مؤشرات ونتائج السلامة المالية في السودان.

الفصل الرابع بعنوان الدراسة الميدانية: وذلك من خلال مبحثين، حيث يتناول المبحث الأول منهجية وا إجراءات الدراسة الميدانية، ويتناول المبحث الثاني اختبار فرضيات الدراسة.

الخاتمة: وتتضمن النتائج والتوصيات.

## ثانياً ، الدراسات السابقة:

### المجموعة الأولى: الدراسات باللغة الأجنبية:

1. **Abdul Kaium Masud & Mahbubul Hag, (2016): Financial Soundness Measurement and Trend analysis of Commercial Banks in Bangladesh[(1)]**

هدفت الدراسة إلى قياس السلامة المالية لمجموعة من مصارف القطاع الخاص في بنغلاديش للفترة 2006-2014م، وذلك من خلال تحليل السلامة المالية باستخدام الأدوات والأساليب الإحصائية بالاضافة إلى المؤشرات المالية. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن المؤشرات المالية لهذه المصارف قد إرتفعت خلال الفترة المذكورة، وخلُصت إلى عمل قائمة تم من خلالها ترتيب المصارف وفق درجة قوة مؤشرات السلامة المالية للمصارف عينة الدراسة، كذلك توصلت الدراسة إلى أن المصارف التي تمتلك ودائع عالية لإستثمارات وقروض كبيرة وموظفين وفروع منتشرة لايعني أنها جيدة الأداء من حيث الربحية.

تناولت الدراسة أعلاه قياس مؤشرات السلامة المالية لعينة من مصارف القطاع الخاص العاملة في بنغلاديش، وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسة أعلاه في المتغير المستقل الذي يمثل الدور التنظيمي و الدور الرقابي للبنوك المركزية والذي يشمل اصدار المنشورات والموجهات وتبني المعايير التي تهدف إلى سلامة الجهاز المصرفي وتجنيبه المخاطر وضمان التزام الجهاز المصرفي بالمنشورات والموجهات الصادرة عن البنوك المركزية والإنذار المبكر للمصارف بالمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها لضمان سلامتها وكذلك الوقوف على مواقفها المالية ومدى

(1) Abdul Kaium Masud & Mahbubul Hag, **Financial Soundness Measurement and Trend analysis of Commercial Banks in Bangladesh: an observation of selected banks**, scientific paper, published, European Journal of business and social science, University Vol 4, No 10, 2016, pp 159-184

قدرتها على امتصاص ومواجهة الصدمات المالية، وايضاً الاختلاف في المتغير التابع في الدراسة الحالية والمتمثل في المحافظة على الاستقرار المالي.

**2. Doris Neuberger, (2014): Macroprudential Banking Regulation: Does one size fit all? [(1)]**

هدفت الدراسة إلى إختبار أثر معمارية النظام المالي واتجاهاته في الاستقرار المالي ومدى فاعلية أدوات الرقابة الاحترازية الكلية في تقليل المخاطر النظامية. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن الأنظمة المالية تواجه مخاطر الفشل، وأن الموجهات والتعليمات والتنظيم الفعال غالباً ما يكون مبسطاً ويستهدف تنظيم جانب الاصول في قائمة المركز المالي للمصارف كما يعمل على تقييد عملية إتخاذ القرار المتعلقة بمحافظ الإستثمار في المصارف.

تناولت الدراسة أعلاه مدى تناسبية الرقابة الاحترازية الكلية لمؤسسات النظام المالي وأنه لا يمكن ممارسة نفس السياسات والأدوات ومعاملة المؤسسات معاملة واحدة وهذه إحدى الدروس المُستفادة من الأزمة المالية العالمية (2008م)، بينما نجد أن الدراسة الحالية تتناول الدور التنظيمي والرقابي للبنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار المالي في غير أوقات الأزمات، وذلك بتحقيق السلامة المالية للجهاز المصرفي وضمان قدرته على امتصاص الصدمات والصمود في مواجهة الأزمات المالية، ويشمل الدور التنظيمي اصدار المنشورات والموجهات وتبني المعايير التي تهدف إلى سلامة الجهاز المصرفي وتجنيبه المخاطر بينما يشمل الدور الرقابي ضمان التزام الجهاز المصرفي بالمنشورات والموجهات الصادرة عن البنوك المركزية والإنذار المبكر للمصارف

(1) Doris Neuberger & Roger Rissi, **Macroprudential Banking Regulation: Does one size fit all?** ,scientific paper, published, Journal of Banking and Financial Economics, Faculty of Management, University of Warsaw, Poland, Issue 1, 2014, pp5-28

بالمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها لضمان سلامتها، وكذلك الوقوف على مواقفها المالية ومدى قدرتها على امتصاص ومواجهة الصدمات المالية.

**3. Nikhat Fatima, (2014): Capital adequacy, a financial soundness indicator for bank [(1)].**

هدفت الدراسة إلى ابراز الجوانب المختلفة لرأس المال التنظيمي وتحليل اتجاه نسبة كفاية رأس المال في المصارف العاملة في الهند حسب مقررات بازل1و بازل2. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن كفاية رأس المال تعتبر من أهم المقاييس للحكم على قوة وسلامة الجهاز المصرفي، أن المصارف التي لديها نسبة كفاية رأس مال معقولة يمكن أن تمتص الخسائر غير المتوقعة بصورة سهلة، أن تكلفة الحصول على التمويل للمصارف التي لديها نسبة كفاية رأس مال معقولة أقل الأمر الذي سينعكس على الربحية، وأن المصارف في الهند تحتفظ بنسبة كفاية رأس مال مناسبة.

تناولت الدراسة أعلاه مؤشر كفاية رأس المال باعتباره أحد مؤشرات السلامة المالية من خلال توضيح أهميته للمصارف وفق مقررات بازل1 و بازل2،و أثبتت أثر كفاية رأس المال في تمكين المصارف من امتصاص الخسائر غير المتوقعة وتقليل تكلفة الحصول على التمويل وبالتالي تعظيم الربحية، بينما نجد أن الدراسة الحالية تتناول الدور التنظيمي والرقابي للبنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار المالي و السلامة المالية للجهاز المصرفي، وهذا ما تتفق فيه الدراستان جزئياً لأن الدراسة أعلاه لا تتناول جميع مؤشرات السلامة المالية،بل مؤشراً واحداً وهو كفاية رأس المال، كذلك هنالك اختلاف في المتغير المستقل المتمثل في الدور التنظيمي والرقابي للبنوك

(1) Nikhat Fatima, **Capital adequacy: a financial soundness indicator for banks,** Global journal of Finance and Management, Aligarh university, India, volume 6, issue 8, pp771-776

المركزية والذي يشمل اصدار المنشورات والموجهات وتبني المعايير التي تهدف إلى سلامة الجهاز المصرفي وتجنيبه المخاطر النظامية وغير النظامية، ويشمل الدور الرقابي العمل على ضمان التزام الجهاز المصرفي بالمنشورات والموجهات الصادرة عن البنوك المركزية والانذار المبكر للمصارف بالمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها لضمان سلامتها وكذلك الوقوف على مواقفها المالية ومدى قدرتها على امتصاص ومواجهة الصدمات المالية.

**4. Adiana Apatachioae, (2013): Central Banks and Financial Stability[(1)]**

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة وتحديد التحديات التي ستواجه البنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار المالي. هدفت الدراسة إلى تقديم وجهات النظر المختلفة التي تناولت دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي والتحديات المستجدة التي تواجه البنوك المركزية في سبيل القيام بهذا الدور مع أهمية التأكيد على ضرورة توسيع مظلة مهام البنوك المركزية لتشمل المحافظة على الاستقرار المالي بجانب الأور التقليدية المتمثلة في وضع وإدارة السياسة النقدية والمحافظة على استقرار الأسعار والاستقرار النقدي. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن الاستقرار المالي هو أحد الخصائص المهمة للنظام المالي، وأنه من المقبول أن تقوم البنوك المركزية بأدوار مهمة في المحافظة على الاستقرار المالي ويمكن لها الاستفادة من بعض الخصائص المهمة والتي ستساعدها في القيام بهذا الدور مثل قيامها بإدارة نظام المدفوعات، التنظيم والرقابة على الجهاز المصرفي وضمان الودائع ودور المقرض الآخير للمصارف.

(1) Adiana Apatachioae, **Central Banks and Financial Stability**, published scientific paper, practical application science, Faculty of Economic and business administration, Alexandru Ioan Cuza university, Romania, volume1, Issue1, 2013, pp 245- 253

تناولت الدراسة أعلاه دور البنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار المالي بالإضافة إلى القيام بدورها التقليدي المتمثل في المحافظة على المستوى العام للأسعار و أهمية الاستفادة من إمكانيات البنوك المركزية المتمثلة في إدارة نظم المدفوعات والتنظيم والرقابة على الجهاز المصرفي ودور المقرض الأخير، تتفق الدراسة الحالية مع الدراسة أعلاه في هذا الجانب المتعلق باهمية التنظيم والرقابة في المحافظة على الاستقرار المالي، بينما تختلف معها في البحث بعمق في أثر التنظيم والرقابة باعتبارهما أحد المهام الرئيسية للبنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار الماليو السلامة المالية للجهاز المصرفي.

## 5. Erkan Tokucu, (2012): Financial Stability and Central Banks: can central banks secure financial stability? [(1)]

تمثلت مشكلة الدراسة في تحديد ما هي الجهة التي ستكون مسئولة عن المحافظة على الاستقرار المالي، هل هي البنك المركزي أم جهة أخرى. هدفت الدراسة إلى الوصول إلى خلاصة يمكن من خلالها توضيح من الذي يجب أن يقوم بدور المحافظة على الاستقرار المالي؛ هل هي البنوك المركزية بجانب دورها في المحافظة على استقرار الأسعار، أم أنه يحب أن تٌسند هذه المهمة إلى جهات يتم إنشاءها من أجل القيام بهذا الدور. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: ضرورة إنشاء مجلس للاستقرار المالي ليقوم بتنسيق الأدوار بين المصارف و لسواق المال وبقية مؤسسات القطاع المالي مع الأخذ في الاعتبار خبرة البنوك المركزية في التعامل مع الأزمات المالية، لذا

[(1)] Erkan Tokucu, **Financial Stability and Central Banks: can central banks secure financial stability,** published scientific paper, journal of E.A.S, faculty of economic, Marmara university, Turkey,issue2,2012, pp85-102

يجب أن تكون البنوك المركزية من ضمن هيكل مجلس الاستقرار المالي لتساعد في اتخاذ القرارات المتعلقة بقضايا الاستقرار المالي.

تناولت الدراسة أعلاه إمكانية قيام البنوك المركزية بدور المحافظة على الاستقرار المالي بجانب دورها الأساسي المتعلق بالمحافظة على الأسعار من خلال أدوات السياسة النقدية، أو أن يتم انشاء مجلس للاستقرار المالي يشرف على الاستقرار المالي ويستعين بخبرة البنوك المركزية في مجال إدارة الأزمات المالية وامتصاص الصدمات والتعامل الكفء مع المخاطر النظامية التي تهدد الاستقرار المالي، أما الدراسة الحالية فانها تتناول الدور الرقابي والتنظيمي للبنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار المالي و السلامة المالية للجهاز المصرفي، وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسة أعلاه في هذا الجانب، هذا بالاضافة إلى أن الدراسة الحالية تبحث بعمق في أثر الدور التنظيمي والرقابي للبنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار المالي و السلامة المالية.

### 6. Jeremy C. Stein, (2012): Monetary Policy as Fibabcial Stability Regulation[(1)]

هدفت الدراسة إلى بناء نموذج يوضح أهداف و أساليب سياسة الاستقرار المالي، وذلك من خلال تحديد انهيار وفشل الأسواق المالية والعمل على وضع معالجات لها، كما هدفت الدراسة إلى توضيح كيف تكون البنوك هي المقرض الوحيد في الاقتصاديات البسيطة وبالتالي إمكانية استخدام سياسة السوق المفتوح لتنظيم القطاع المصرفي، كما هدفت الدراسة إلى توضيح كيف تؤثر السياسة النقدية على الإقراض المصرفي والنشاط الحقيقي. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن البنوك والوسطاء الماليين الآخرين يفضلون الموارد المالية قصيرة الاجل مع تقديم

(1) Jeremy C. Stein, **Monetary Policy as Financial Stability Regulation**, published scientific paper, the quarterly journal of economics, Oxford university. UK, volume127, issue 1,2012, pp57-95

الضمانات الكافية ومن ثم استخدام هذه الموارد المالية في استخدامات منخفضة المخاطر وبالتالي يمكن تنظيمها عن طريق استخدام سياسة إعادة الخصم أو عن طريق توسيع استخدام نسبة الاحتياطي النقدي القانوني.

تناولت الدراسة العلاقة بين السياسة النقدية التي تديرها البنوك المركزية والاستقرار المالي، وذلك بتوضيح أثر استخدام بعض أدوات السياسة النقدية مثل سياسة السوق المفتوح ونسبة الاحتياطي النقدي القانوني في المحافظة على الاستقرار المالي، أما الدراسة الحالية فإنها تتناول الدور التنظيمي والرقابي للبنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار المالي و السلامة المالية، ويشمل الدور التنظيمي إصدار المنشورات والموجهات وتبني المعايير التي تهدف إلى سلامة الجهاز المصرفي وتجنيبه المخاطر بينما يشمل الدور الرقابي ضمان التزام الجهاز المصرفي بالمنشورات والموجهات الصادرة عن البنوك المركزية والإنذار المبكر للمصارف بالمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها لضمان سلامتها وكذلك الوقوف على مواقفها المالية ومدى قدرتها على امتصاص ومواجهة الصدمات المالية.

## 7. Ayhan Guney, (2011): The role of Turkish central bank during and after the 2008 financial crisis [(1)].

هدفت الدراسة إلى معرفة إلى مدى تمكنت البنوك المركزية وبصفة خاصة البنك المركزي التركي من وضع السياسات المالية بواسطة الدول المختلفة اثناء وبعد الأزمة المالية العالمية 2008م، وماهي الانجازات المحققة في سبيل التعامل مع الأزمة المالية العالمية. توصلت الدراسة إلى عدة

(1) Ayhan Guney**, The role Turkish central bank during and after the 2008 financial crisis**, published scientific paper, International business and economics research journal, Clute Institute, Turkey, volume 10, number 12, 2011, pp93-96

نتائج أهمها: أن القطاع المالي في العالم نما 12 مرة مقارنة بالقطاعات الحقيقية وهذا يعني أن القطاع المالي يخلق نقوداً اكبر 12 مرة دون انتاج سلع أو خدمات تقابل العرض النقدي، كذلك نما الاستثمار في الأدوات الحقيقية بصورة متضخمة الأمر الذي أدى إلى حدوث تضخم في القطاع المالي في العقود الثلاثة الآخيرة. أوصت الدراسة بضرورة الحماية و الوقاية من الأزمات المالية التي يمكن أن تحدث في المستقبل، و أنه يجب بناء قواعد النظام المالي وفق القطاعات الحقيقية.

تناولت الدراسة أعلاه دور البنك المركزي التركي أثناء وبعد الأزمة المالية العالمية (2008م) والمتعلق بالمحافظة على سلامة النظام المالي وتناسبية حجمه مع القطاع الحقيقي، أما الدراسة الحالية فانها تتناول الدور التنظيمي والرقابي للبنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار المالي والسلامة المالية في غير أوقات الأزمات، ويشمل الدور التنظيمي اصدار المنشورات والموجهات وتبني المعايير التي تهدف إلى سلامة الجهاز المصرفي وتجنيبه المخاطر بينما يشمل الدور الرقابي ضمان التزام الجهاز المصرفي بالمنشورات والموجهات الصادرة عن البنوك المركزية والانذار المبكر للمصارف بالمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها لضمان سلامتها وكذلك الوقوف على مواقفها المالية ومدى قدرتها على امتصاص ومواجهة الصدمات المالية.

## 8. Uyen Dang, (2011), The CAMEL rating system in banking supervision[(1)]

هدفت الدراسة إلى الافادة عن معلومات أساسية عن الرقابة المصرفية والتي يعتبر نظام التصنيف الرقابي CAMELالمقياس الرئيسي لتقييم سلامة و أمان المصارف، كذلك تهدف الدراسة إلى

[(1)] Uyen Dang, **The CAMEL rating system in banking supervision**, master study research, unpublished, (Finland: Arcada university of applied science, 2011), pp 8-15.

ابراز أهمية نظام التصنيف CAMEL في التفتيش على المصارف. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها: أن نظام التصنيف الرقابيCAMEL مهم للرقابة المصرفية كما أنه شائع الاستخدام بواسطة السلطات الرقابية في العالم، وأنه يتصف بالمرونة في الاستخدام في الرقابة المصرفية بشقيها المكتبيو الميداني.

تتناول الدراسة أعلاه نظام CAMEL والذي يعتبر أحد أنواع نظم التصنيف الرقابي والانذار المبكر و أهميته للسلطات الرقابية في سبيل الحصول على مؤشرات السلامة المالية، تتفق الدراسة الحالية مع الدراسة أعلاه في أن نظام CAMEL مهم للحصول على مؤشرات السلامة المالية بواسطة البنوك المركزية، وتختلف الدراستان في أن الدراسة الحالية تتناول أثر الدور الرقابي والتنظيمي للبنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار المالي.

## المجموعة الثانية: الدراسات باللغة العربية:

### 9. دراسة فضيلة بوطورة ونوفل سمايلي، (2016م)، بعنوان تقييم السياسات الاحترازية الكلية لبنك الجزائر للتحوط ضد الأزمات المصرفية[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في الاجابة عن السؤال الرئيس المتمثل في مدى نجاعة السياسة الاحترازية الكلية لبنك الجزائر في التحوط ضد الأزمات المصرفية، انتهجت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لابراز الوقائع والحقائق المرتبطة بالأزمات المالية والتركيز على دور بنك الجزائر في مواجهة الأزمات بتعزيز استقرار مؤشرات السلامة المالية، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: بذل بنك الجزائر جهود حثيثة لتعزيز سلامة ومتانة النظام المصرفي

[1] فضيلة بوطورة ونوفل سمايلي، **تقييم السياسات الاحترازية الكلية لبنك الجزائر للتحوط ضد الأزمات المصرفية**، بحث منشور في مجلة ابحاث إقتصادية وا إدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيصر بسكرة، الجزائر، العدد 19، 2016م.

الجزائري وهو مايؤكد كفاءته وحسن أدائه في مجال الاستقرار المصرفي ومواجهة الأزمات المصرفية خاصة تحسين الأمان والسيولة بالمصارف.

تناولت الدراسة أعلاه تقييم السياسة الاحترازية الكلية لبنك الجزائر للتحوط ضد الأزمات المصرفية، بينما تتناول الدراسة الحالية دور البنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار المالي والسلامة المالية، وتختلف الدراستان من حيث المتغير التابع حيث تتناول الدراسة الحالية الدور التنظيمي والرقابي للبنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار المالي والسلامة المالية، بينما تتناول الدراسة اعلاه التحوط ضد الأزمات المصرفية.

**10.دراسة: حكيم براضية، (2015م)، بعنوان إدارة مخاطر السيولة كمدخل لدعم سلامة النظام المالي[1].**

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة دور السيولة داخل النظام المالي وتحديد أدوات إدارة السيولة الملائمة لتعزيز صلابة النظام المالي، هدفت الدراسة إلى تحليل وتركيز الاهتمام على احدى المخاطر النظامية التي تهدد الاستقرار المالي مثل مخاطر السيولة وغير ها من المخاطر، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن الاصلاحات التنظيمية من شأنها تعزيز النظام المالي وتقليل مخاطر أزمات السيولة.

تناولت الدراسة أعلاه أثر إدارة مخاطر السيولة على سلامة واستقرار النظام المالي، بينما تتناول الدراسة الحالية الدور التنظيمي والدور الرقابي للبنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار المالي والسلامة المالية وبالتالي تتفق الدراستان من حيث المتغير التابع جزئياً وهو

---

[1] حكيم براضية، **إدارة مخاطر السيولة كمدخل لدعم سلامة النظام المالي**، بحث منشور في مجلة رؤى اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، العدد8، 2015م.

سلامةواستقرار النظام المالي ويختلفان من حيث المتغير المستقل وهو الدور الرقابي و الدور التنظيمي للبنوك المركزية.

**11.دراسة:جعفر البشير وا ٍبراهيم فضل المولي، (2015م)، بعنوان معيار كفاية رأس المال المكيف حسب معايير مجلس الخدمات المالية الاسلامية ودوره في الحد من آثار مخاطر الائتمان المصرفي[1]**

تمثلت مشكلة الدراسة في أن المخاطر المصرفية تمثل مهدداً كبيراً في مواجهة الجهاز المصرفي وتحديداً مخاطرالائتمان المصرفي، وقد صِ يغت مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية: هل يؤدي تطبيق معيار كفاية رأس المال المكيف حسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية إلى الحد من آثار مخاطر الائتمان المصرفي، وهل يمكنه حماية الودائع والمحافظة على استقرارها، وهل يمكن تحقيق السلامة المصرفية بالرغم من وجود المخاطر المصرفية عند تطبيقه. انتهجت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وبعض الأساليب الإحصائية. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن تطبيق معيار كفاية رأس المال المكيف فقهياً حسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية يؤدي إلى تحديد وضبط نسب التمويل الممنوح للعملاء مما يقلل من مخاطر الائتمان المصرفي ويؤدي إلى حماية المودعين وزيادة ثقة العملاء. أوصت الدراسة بضرورة معالجة بعض السلبيات الواردة في معيار كفاية رأس المال مثل الطبيعة التمييزية تجاه حكومات الدول النامية، دخول وكالة تصنيف جديدة لإثارة مبدأ التنافس.

---

[2]جعفر حسن البشير وا ٍبراهيم فضل المولي، **معيار كفاية رأس المال المكيف حسب معايير مجلس الخدمات المالية الاسلامية ودوره في الحد من آثار مخاطر الائتمان المصرفي**، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية، عمادة البحث العلمي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، المجلد 16، العدد الأول، 2015م، ص ص 92-111.

تتناول الدراسة أعلاه دور معيار كفاية رأس المال المكيف حسب معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية إلى الحد من آثار مخاطر الائتمان المصرفي، تعتبر مخاطر الائتمان إحدى مهددات السلامة المالية والتي تسعى البنوك المركزية مع البنوك التجارية إلى تقليلها إلى أقل ما يمكن، بينما نجد أن الدراسة الحالية تتناول الدور التنظيمي والرقابي للبنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار الماليوالسلامة المالية للجهاز المصرفي وهو ما تتفق فيه الدراستان جزئياً ، لأن الدراسة السابقة لا تتناولجميع مؤشرات السلامة المالية بل مؤشراً واحداً وهو كفاية رأس المالوأثر ه في الحد من مخاطر الائتمان، كذلك هنالك إختلاف في المتغير المستقل المتمثل في الدور التنظيمي والرقابي للبنوك المركزية والذي يشمل اصدار المنشورات والموجهات وتبني المعايير التي تهدف إلى سلامة الجهاز المصرفي وتجنيبه المخاطر، ويشمل الدور الرقابي العمل على ضمان التزام الجهاز المصرفي بالمنشورات والموجهات الصادرة عن البنوك المركزية والانذار المبكر للمصارف بالمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها لضمان سلامتها وكذلك الوقوف على مواقفها المالية ومدى قدرتها على امتصاص ومواجهة الصدمات المالية، هذا بالاضافة إلى الاختلاف في المتغير المستقل المتمثل في الاستقرار المالي والسلامة المالية.

**12. دراسة: سلكة اسماء، (2014م)، بعنوان دور صندوق النقد الدولي في معالجة الازمات المالية وتحقيق الاستقرار المالي[1]**

هدفت الدراسة إلى الإشارة إلى الدور الذي لعبه صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمات وتحقيق الاستقرار المالي، تمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل حول الدور الذي يجب أن يلعبه

[1] سلكة اسماء، **دور صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمات المالية وتحقيق الاستقرار المالي**، بحث منشور في مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، معهد الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعى لتامنغست، الجزائر، العدد الخامس، 2014م، ص ص 155-170.

صندوق النقد الدولي في مرحلة ما بعد الأزمة المالية. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن صندوق النقد الدولي قد لعب دوراً مهماً في مساعدة بعد الدول مثل المكسيك واندونيسيا وذلك من خلال الدعم الفني والمالي لهذه الدول، كذلك توصلت الدراسة إلى أن لبرنامج تقييم القطاع المالي الذي يقوم به صندوق النقد الدولي دور مؤثر في تحقيق الاستقرار المالي.

تناولت الدراسة أعلاه دور صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمات المالية وتحقيق الاستقرار المالي في مرحلة ما بعد الأزمة المالية العالمية، بينما تتناول الدراسة الحالية الدور التنظيمي والرقابي للبنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي، تتفق الدراستان في المتغير التابع والمتمثل في تحقيق الاستقرار المالي ويختلفان في المتغير المستقل والذي يتمثل في الدور التنظيمي والرقابي بالنسبة للدراسة الحالية وصندوق النقد الدولي في الدراسة أعلاه.

**13. دراسة: سفيان عبد القادر، (2014م)، بعنوان تقويم برامج الإصلاح الإداري والمالي لبنك السودان المركزي وأثر ها على أداء المصارف التجارية السودانية[1].**

تمثلت مشكلة الدراسة في أن عدم كفاءة وفاعلية أداء المصارف التجارية بالسودان نتيجة لمشاكل هيكليةأثرت سلباً على متانة وسلامة المركز المالي لوحدات الجهاز المصرفي ككل، الأمر الذي جعل البنك المركزي يفرض برامج إصلاحية من اجل توفيق أوضاع المصارف. هدفت الدراسة إلى معرفة فوائد الإصلاح والهيكلة بالمصارف و آليات تطبيق برامج الإصلاح، تحديد مشاكل البيئة والصناعة المصرفية وقياس كفاءة أداء المصارف التجارية السودانية. انتهجت الدراسة المنهج التاريخي لتتبع الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسةو المنهج الاستنباطي لتحديد

[1] سفيان محمد عبد القادر، **تقويم برامج الإصلاح الإداري والمالي لبنك السودان المركزي وأثرها على أداء المصارف التجارية السودانية**، رسالة دكتوراه في إدارة الاعمال، غير منشورة، (الخرطوم: كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2014م).

حقيقة مشكلة الدراسة، و المنهج الوصفي والمنهج الاحصائي باستخدام برنامج SPSS لتحليل بيانات الاستبانة. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: ضعف الجهاز المصرفي السوداني رغم جهود بنك السودان المركزي لإصلاحه وتطويره، الحاجة إلى برامج إصلاح إداري ومالي جديدة أكثر كفاءة من البرامج الحالية، غياب الرؤية الاستراتيجية للإصلاح بالمصارف التجارية في الجانب التدريبي. خرجت الدراسة بعدة توصيات منها: إعادة النظر في برامج الإصلاح الحالية، العمل على تعزيز الثقة في الجهاز المصرفي السوداني، زيادة كفاءة الأداء ووضع حزم تدريبية متكاملة للإصلاح الإداري والمالي بالمصارف التجارية المعنية وتضمينها في التخطيط قصير وطويل المدى.

تناولت الدراسة أعلاه تقويم برامج الإصلاح الإداري والمالي لبنك السودان المركزي وأثر ها على أداء المصارف التجارية، تتفق الدراسة الحالية مع الدراسة أعلاه في أن الدور التنظيمي والرقابي يشمل وضع برامج الإصلاح المالي والإداري والإشراف على تنفيذها من اجل تحقيق السلامة المالية للمصارف التي تعاني من مشاكل إدارية ومالية تبدو واضحة في مؤشرات السلامة المالية لهذه المصارف، وتختلف الدراستان في أن الدراسة الحالية تتناول الدور الرقابي والتنظيمي للبنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار المالي و السلامة المالية للجهاز المصرفي، وذلك باتباع منهج وقائي يضمن مقدرة الجهاز المصرفي على امتصاص الصدمات المالية والقدرة على التعامل مع الأزمات المالية، هذا بالاضافة إلى أن الدراسة الحالية تبحث بعمق في أثر الدور التنظيمي و الرقابي للبنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار المالي و السلامة المالية.

**14. دراسة: سليمان ناصر، (2014م)، بعنوان المعايير الاحترازية في العمل المصرفي ومدى تطبيقها في المنظومة المصرفية الجزائرية[1].**

تمثلت مشكلة الدراسة في البحث عن معالجة لاشكالية مدى مسايرة المنظومة الجزائرية للمعايير الاحترازية العالمية خاصة في جوانبها القانونية والتنظيمية. هدفت الدراسة إلى توضيح المعايير الاحترازية المعروفة والمطبقة في العالم واسقاطها على المنظومة الجزائرية، وذلك لمعرفة مدى تطبيقها ومواكبتها من خلال النصوص القانونية والتنظيمية المنظمة للعمل المصرفي في الجزائر. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن التنظيمات الاحترازية الجزائرية قد سايرت المعايير المطبقة في تقسيم المخاطر، لم تساير التنظيمات الجزائرية مقررات بازل2 فيما يخص إدراج مخاطر السوق والتشغيل ضمن حساب نسبة كفاية رأس المال حتى بداية العام 2014م، كذلك لم تواكب التنظيمات الجزائرية مقررات بازل3 على الرغم من رفع النسبة الاجمالية لكفاية رأس المال لإجبار البنوك على وضع نسبة سيولة ومراقبتها في الاجل القصير دون الطويل.

تناولت الدراسة أعلاه مدى تبني السلطات الرقابية في الجزائر لمعايير الرقابة الاحترازية العالمية خاصة معايير بازل2 وبازل 3 ومدى تطبيقها في المنظومة المصرفية في الجزائر، تتفق الدراسة الحالية مع الدراسة أعلاه في معرفة مدى تبني البنوك المركزية للمعايير الرقابية، ولكن تختلف الدراسة الحالية عن الدراسة أعلاه في أنها تتناول الدور التنظيمي والرقابي للبنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار المالي و السلامة المالية، ويشمل الدور التنظيمي اصدار المنشورات والموجهات وتبني المعايير التي تهدف إلى سلامة الجهاز المصرفي وتجنيبه المخاطر، بينما

---

[1] سليمان ناصر، **المعايير الاحترازية في العمل المصرفي ومدى تطبيقها في المنظومة المصرفية الجزائرية**، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، العدد الرابع عشر، 2014م، ص ص 39-60.

يشمل الدور الرقابي ضمان التزام الجهاز المصرفي بالمنشورات والموجهات الصادرة عن البنوك المركزية والإنذار المبكر للمصارف بالمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها لضمان سلامتها وكذلك الوقوف على مواقفها المالية ومدى قدرتها على امتصاص ومواجهة الصدمات المالية.

**15. دراسة: مغاري عبد الرحمن وشيخي غنية، (2013م)، بعنوان الالتزام بالضوابط الرقابية البنكية الفعالة كوسيلة لتحقيق الاستقرار المالي[1].**

تمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيس المتمثل في ماهية المبادئ الأساسية للرقابة البنكية في ظل مقررات بازل 3؟ وإلى أي مدى التزمت الجزائر بتطبيق هذه المعايير؟. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن الجزائر قامت ببعض التعديلات على الأُطر القانونية من اجل تقوية التدابير التشريعية لتعزيز الارساء القانوني للاستقرار المالي، أن بنك الجزائر عمل على مواكبة مهنة الإشراف والرقابة القائمة على المخاطر من اجل تعزيز عمليات الرقابة الاحترازية الهادفة إلى تعزيز الاستقرار المالي.

تناولت الدراسة أعلاه أثر الالتزام بالضوابط الرقابية البنكية الفعالة كوسيلة لتحقيق الاستقرار المالي، بينما تتناولالدراسة الحالية الدور التنظيمي و الرقابي للبنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار المالي والسلامة المالية، تتفق الدراستان في المتغير التابع والمتمثل في تحقيق الاستقرار المالي ويختلفان في المتغير المستقل والذي يتمثل في الدور التنظيمي والرقابي بالنسبة للدراسة الحالية والضوابط الرقابية البنكية خاصة مقررات لجنة بازل3 في الدراسة أعلاه والتي تعتبر جزء من الدور التنظيمي والرقابي للبنوك المركزية.

---

[1] مغاري عبد الرحمن وشيخي غنية، **الالتزام بالضوابط الرقابية البنكية الفعالة كوسيلة لتحقيق الاستقرار المالي**، بحث منشور في مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، العدد 21، 2013م، ص ص 9-22

**16. دراسة: عبد الناصر نور وعبد المنعم البستنجي، (2013)، بعنوان دور البنك المركزي الأردني في الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية على البنوك العاملة في الأردن[1].**

تمثلت مشكلة الدراسة في ايجاد إجابة عن السؤال الرئيس، هل كان للإجراءات التي قام بها البنك المركزي الأردني عند حدوث الأزمة المالية العالمية في مجال سعر فائدة الاقتراض وسعر الفائدة على نافذة الإيداع لليلة واحدة أثر معنوي للحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية في البنوك العاملة في الأردن في مجال مؤشرات المتانة المالية المتمثلة في نسبة الديون غير العاملة، نسبة العائد على الأصول، نسبة السيولة القانونية، ونسبة كفاية رأس المال. هدفت الدراسة إلى قياس مدى استجابة مؤشرات المتانة المالية وتطبيقها على أعمال البنوك العاملة في الأردن وحسب السياسات التي اتخذها البنك المركزي الأردني عند حدوث الأزمة المالية العالمية في سبيل توافر جهاز مصرفي سليم. انتهجت الدراسة المنهج القياسي وذلك بإجراء تحليل الانحدار الخطي للأعوام(2001-2011م). توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن الأزمة المالية العالمية رفعت كلاً من نسبة الديون غير العاملة، نسبة السيولة القانونية ونسبة كفاية رأس المال. خرجت الدراسة بعدة توصيات منها: على البنك المركزي الأردني تشديد الرقابة المصرفية على البنوك التجارية وخاصة في مجالات التعامل في الاستثمارات الأجنبية وذلك لتجنيب البنوك أي آثار سلبية قد تنتقل من الخارج، زيادة الحوافز التي يقدمها البنك المركزي من اجل الاندماج في بنوك كبيرة.

تناولت الدراسة أعلاه دور البنك المركزي الأردني في الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية على البنوك العاملة في الأردن، وذلك بدراسة الإجراءات التي قام بها البنك المركزي الاردني من

---

[1] عبد الناصر نور وجمال عبد المنعم البستنجي، **دور البنك المركزي الأردني في الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية على البنوك العاملة في الأردن**، بحث منشور في المجلة الأردنية في إدارة الاعمال، الأردن، المجلد 9، العدد الثاني، 2013م، ص ص 356-371.

اجل مواءمة أسعار الفائدة للاقراض والاقتراض، فالدراسة أعلاه ركزت على إجراء التعديلات على أسعار الفائدة للإقراض والاقتراض وأثر ه في تخفيف تداعيات الأزمة المالية العالمية من خلال مؤشرات السلامة المالية المتمثلة في نسبة الديون المتعثرة، نسبة العائد على الأصول، نسبة السيولة القانونية، ونسبة كفاية رأس المال، وذلك من خلال إجراءات آنية تتعلق بمعالجة آثار الأزمة المالية العالمية 2008م، بينما نجد أن الدراسة الحالية تتناول الدور التنظيمي والرقابي للبنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار المالي و السلامة المالية للجهاز المصرفي، تتفق الدراستان في أهمية دور البنوك المركزية في تجنيب تأثر الجهاز المصرفي سلباً بالازمات والصدمات المالية من خلال تحسين مؤشرات السلامة المالية، وتختلف الدراستان في أن الدراسة الحالية تركز على الدور التنظيمي والرقابي للبنوك المركزية والذي يمثل المتغير المستقل والذي يشمل اصدار المنشورات والموجهات وتبني المعايير التي تهدف إلى سلامة الجهاز المصرفي وتجنيبه المخاطر، والعمل على ضمان التزام الجهاز المصرفي بالمنشورات والموجهات الصادرة عن البنوك المركزية والانذار المبكر للمصارف بالمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها لضمان سلامتها وكذلك الوقوف على مواقفها المالية ومدى قدرتها على امتصاص ومواجهة الصدمات المالية، هذا بالاضافة إلى الاختلاف في المتغير المستقل المتمثل في المحافظة على الاستقرار المالي بصورة مُستدامة تشمل أوقات الاستقرار والرواج الاقتصادي وأوقات الأزمات والاختلالات الاقتصادية، هذا بالاضافة إلى اختلاف البيئة التي تم فيهاإجر اء الدراستين.

**17. دراسة: ابوصافي كمال وشياد فيصل، (2013م)، بعنوان تحديات إدارة السيولة في المصارف الإسلامية[1].**

تمثلت مشكلة الدراسة في أن إدارة السيولة من الموضوعات التي تعتبر ذات حساسية و التي واجهتها المصارف الإسلامية منذ انطلاقها، وفي فترة من الفترات أصبحت فيها السيولة فائضة وبرزت الحاجة لتوظيفها، وسواء كانت البنوك تعاني عجز أو فائض لابد أن تكون هنالك أدوات لتلبية هذه الاحتياجات. هدفت الدراسة إلى معرفة واقع منتجات إدارةالسيولة في المصار ف الإسلامية وادارتها لسيولتها وطرح مجموعة من البدائل و الحلول المقترحة لتفعيل إدارة السيولة. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن إدارة السيولة هي تحقيق الملاءة بين تحصيل السيولة بأقصر وقت وأفضل سعر، مخاطر السيولة تمثل الخسارة المحتملة للمصرف الناتجة عن عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات، أن هنالك نقص كبير في المنتجات الحالية والنقدية لإدارة السيولة في القطاع المصرفي الإسلامي. خرجت الدراسة بعدة توصيات منها: ضرورة تعامل المصارف الإسلامية فيما بينها وبناء اتفاقيات مع المصارف التقليدية لتسهيل عمليات إدارة السيولة، بناء وتطوير نموذج عملي للتعامل مع البنوك المركزية من اجل تسهيلات المقرض الأخير وغيرها من الأدوات إلى جانب إدارة السيولة.

تناولت الدراسة أعلاه تحديات إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، ولاشك أن مخاطر السيولة تعتبر من أهم مهددات السلامة المالية للمصارف، وبالتالي فإن الدراستين تتفقان في ضرورة الإدارة الجيدة للسيولة في المصارف وتقليل مخاطرها من اجل المحافظة على الاستقرار المالي

[1] ابوصافي كمال وشياد فيصل، **تحديات إدارة السيولة في المصارف الإسلامية**، بحث مقدم للملتقى الدوري الثاني للصناعة المالية الإسلامية، بعنوان آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، الجزائر، الفترة من 8- 9 ديسمبر 2013م.

والسلامة المالية، إلا أن الدراسة أعلاه لاتتناول جميع مؤشرات السلامة المالية،بل مؤشراً واحداً وهو السيولة، هذا بالاضافة إلى مجموعة من الاختلافات المتمثلة في المتغير المستقل المتمثل في الدور التنظيمي والرقابي للبنوك المركزية والمتغير التابع المتمثل في الاستقرار المالي.

**18. دراسة: مشتاق السبعاوي و آخرون، (2012م)، بعنوان الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي الإسلامي[1]**

تمثلت مشكلة الدراسة في أن التحديات الراهنة التي فرضتها الأزمة المالية العالمية والآثار السلبية على اقتصاديات الدول المتقدمة جعلت الدارسين يطرحون التساؤلات الآتية: هل هنالك مؤشرات للاستقرار المالي في الأنشطة الرئيسية للمصارف الإسلامية خلال سنوات الأزمة، أم كان للأزمة المالية الأثر الكبير على أنشطتها. هدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم الاستقرار الطلي و أهميته وذلك من خلال الآثار التي افرزتها الأزمة المالية العالمية (2008م) وتأثيرها على النظام المالي والاقتصادي العالمي، كما هدفت ايضاً إلى التعرف على الأسس والضوابط التي يستند عليها النظام المالي والاقتصادي الإسلامي ودور الصناعة المصرفية الإسلامية في التعامل مع الازمات وبالتالي تعزيز الاستقرار المالي. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج اهمها: أن عدم الاستقرار المالي الذي شهده النظام الرأسمالي سببه هشاشة النظام المالي وعدم قدرته على الوقوف امام الأزمات المالية كونه يستند إلى أُسس غير منضبطة، وأن النظام المالي والاقتصادي الإسلامي يستند إلى مجموعة من الضوابط والاحكام الشرعية التي تساعده في التصدي للأزمات المالية و الحد من آثارها من جهة وتمتعها بالاستقرار المالي من جهة أُخرى. خرجت الدراسة بعدة توصيات اهمها:

[1] مشتاق السبعاوي وآخرون، **الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي الاسلامي**، بحث منشور في مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، العراق، المجلد 2، العدد 2، 2012م، ص ص65-90.

ضرورة العمل على تطوير العمل المصرفي الاسلامي والتأكيد على استناده إلى ضوابط واحكام الشريعة الاسلامية، التأكيد على الغاء التعامل بالفائدة الربوية في جميع مجالات التمويل والاستثمار باعتباره أحد أسباب تفاقم الأزمة المالية العالمية.

تناولت الدراسة أعلاه الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي الإسلامية و أثر الأزمة المالية العالمية على استقرار النظام المالي والمصرفي الاسلامي وكيف استطاع التعامل معها، تتفقالدراستان في المتغير التابع للدراسة الحالية و المتمثل في الاستقرار المالي، وتختلفان في أن الدراسة الحالية تتناول أثر الدور التنظيمي والرقابي للبنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار الماليو السلامة المالية.

**19. دراسة: بحوصي مجدوب، (2012م)، بعنوان استقلالية بنك الجزائر بين قانون النقد والقرض.[1].**

تمثلت مشكلة الدراسة في أن تدخل السلطات الحكومية في قرارات البنك المركزي الجزائري يثير عدة تساؤلات منها: هل استقلالية البنك المركزي حقيقية أم أنها تتأثر بالحكومة، مدى استقلالية البنك المركزي في استخدام الأدوات الملائمة للأداء النقدي الفعال. هدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم استقلالية البنك المركزي، وهذا يؤكد وجود درجة عالية من الاستقلالية في أداء السياسة النقدية. خرجت الدراسة بعدة توصيات منها: ينبغي أن تكون الاستقلالية متطلباً لدرجة التطور الاقتصادي وأن تتوافق مع السياسات التنموية، كذلك ضرورة إضفاء التوازن بين السياسة الحكومية والأداء النقدي المستقل.

[1] بحوصي مجدوب، **استقلالية بنك الجزائر بين قانون النقد والقرض**، بحث منشور في مجلة الواحات للبحوث والدراسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر، العدد16، 2012م، ص ص 88-111.

تناولت الدراسة أعلاه استقلالية بنك الجزائر بين قوانين النقد والقرض، وكما هو معلوم فإن استقلالية البنك المركزي تؤثر في قيام البنك المركزيأدوار ه ووظائفه بمهنية وعلمية بما في ذلك الدور التنظيمي والرقابي، تختلف الدراسة الحالية عن الدراسة أعلاه في أنها تتناول بعمق الدور التنظيمي والرقابي للبنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار الماليو السلامة المالية.

**20.دراسة: بانقا عبد القادر عمر وآخرون (2012م)، بعنوان تطبيق معيار كفاية رأس المال (بازل 2)المكيف فقهياً وأثر ه على السلامة المصرفية [1]**

تمثلت مشكلة الدراسة في البحث عن إجابة للسؤال الرئيس هل أدى تطبيق معيار كفاية رأس المال المكيف فقهياً إلى تحسين مستوى السلامة المصرفية للمصارف. هدفت الدراسة إلى بيان الأثر المترتب عن تطبيق معيار كفاية رأس المال بازل2 المكيف فقهياً على مؤشرات الأداء بالمصارف السودانية. انتهجت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: التزام المصارف السودانية بالنسبة المقررة لكفاية رأس المال وفقاً لمقررات بازل2 المكيف فقهياً يؤدي إلى جودة الأصول، وزيادة حقوق الملكية، وزيادة ثقة العملاء بالمصرف، تختلف معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية عن المعايير التقليدية كمعالجتها للودائع الاستثمارية وتنوع المخاطر في الصيغ الإسلامية. خرجت الدراسة بعدة توصيات منها: ضرورة القيام بمراجعة شاملة للأوزان الترجيحية لمخاطر الاصول كالاصول الأُخرى والمشاركات، تشجيع دخول وكالات التصنيف الائتماني العالمية إلى السوق السودانية، الزام المصارف بنشر نسبة كفاية رأس المال، الاهتمام بتدريب العاملين بالجهاز المصرفي خاصة في الرقابة الوقائية، وتعميق سوق المال

[1] بانقا عبد القادر عمر وآخرون، **تطبيق معيار كفاية رأس المال (بازل 2) المكيف فقهياً وأثره على السلامة المصرفية (دراسة تطبيقية على ثلاثة مصارف سودانية)**، بحث منشور في مجلة العلوم والبحوث الإسلامية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، العدد 5، 2012م، ص ص 1-26.

لتتمكن المصارف من زيادة رؤوس أموالها وتنويع محفظتها، وكذلك الاهتمام بإدارات المخاطر في المصارف لتحسين جودة الأصول.

تناولت الدراسة أعلاه تطبيق معيار كفاية رأس المال في اطار مقررات بازل2والمكيف فقهياً وأثر ه على السلامة المصرفية، باعتباره أحد العوامل التي تؤثر على السلامة المصرفية، بينما نجد أن الدراسة الحالية تتناول الدور التنظيمي والرقابي للبنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار الماليو السلامة المالية للجهاز المصرفي وهذاما تتفق فيه الدراستان جزئياً، الا أن الدراسة أعلاه لا تتناولجميع مؤشرات السلامة المالية بل مؤشراً واحداً وهو كفاية رأس المالوأثر ه في تحقيق السلامة المصرفية، كذلك هنالك إختلاف في المتغير المستقل المتمثل في الدور التنظيمي والرقابي للبنوك المركزية والذي يشمل إصدار المنشورات والموجهات وتبني المعايير التي تهدف إلى سلامة الجهاز المصرفي وتجنيبه المخاطر النظامية وغير النظامية، ويشمل الدور الرقابي العمل على ضمان التزام الجهاز المصرفي بالمنشورات والموجهات الصادرة عن البنوك المركزية و الإنذار المبكر للمصارف بالمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها لضمان سلامتها وكذلك الوقوف على مواقفها المالية ومدى قدرتها على امتصاص ومواجهة الصدمات المالية، هذا بالاضافة إلى الإختلاف في المتغير التابع المتمثل في الاستقرار المالي والسلامة المالية.

**21. دراسة: محمد بن بوزيان وآخرون، (2011)، بعنوان البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة: واقع وآفاق تطبيق مقررات بازل3 [(1)].**

[(1)] محمد بن بوزيان وآخرون، **البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة: واقع وآفاق تطبيق لمقررات بازل(3)**، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي، الدوحة، بعنوان النمو المستدام والتنمية الإسلامية الشاملة من منظور إسلامي، الفترة من 19-21 ديسمبر 2011.

تمثلت مشكلة الدراسة في البحث عن إجابة للسؤال الرئيس وهو هل يجب تكييف المعايير الاحترازية الجديدة لبازل3مع المتطلبات التنظيمية والمراقبة للبنوك الإسلامية وماهو أثر تطبيق معايير بازل3 على أداء الخدمات المصرفية الإسلامية. هدفت الدراسة إلى توضيح أثر بازل3 على المصارف الإسلامية وكيفية تطبيقها. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن اتفاقية بازل3 رفعت الحد الأدنى لكفاية رأس المال وهذا لم يشكل عائقاً للبنوك الإسلامية، أن الأزمة المالية بينت هشاشة البنوك التقليدية من حيث مقدرتها على استخدام روس الأموال لامتصاص المخاطر على عكس البنوك الإسلامية التي لا تعتمد على أدوات الدين بل على المساهمات وودائع الاستثمار. خرجت الدراسة بعدة توصيات منها: ضرورة إستفادة البنوك الإسلامية من الإجراءات الاحترازية الجديدة لأنه يمكن للبنوك الإسلامية تطبيقها بسهولة.

تناولت الدراسة موضوع البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة: واقع وآفاق تطبيق مقررات بازل3، تتفق الدراستان في ضرورة تطبيق المعايير الاحترازية على البنوك، تتفق الدراسة الحالية مع الدراسة أعلاه في معرفة مدى تبني البنوك المركزية للمعايير الرقابية المتمثلة في مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية (بازل3)، ولكن تختلف الدراسة الحالية عن الدراسة أعلاه في أنها تتناول الدور التنظيمي والرقابي للبنوك المركزية والذي يمثل المتغير المستقل في الدراسة الحالية وأثر ه في المحافظة على الاستقرار المالي والسلامة المالية، ويشمل الدور التنظيمي إصدار المنشورات والموجهات وتبني المعايير التي تهدف إلى سلامة الجهاز المصرفي وتجنيبه المخاطر النظامية وغير النظامية بينما يشمل الدور الرقابي ضمان التزام الجهاز المصرفي بالمنشورات والموجهات الصادرة عن البنوك المركزية والإنذار المبكر للمصارف بالمخاطر التي يمكن أن

تتعرض لها لضمان سلامتها وكذلك الوقوف على مواقفها المالية ومدى قدرتها على امتصاص ومواجهة الصدمات المالية.

**22. دراسة: عصام قريط، (2011م)، بعنوان دراسة أثر رقابة البنك المركزي في الودائع والائتمان في المصارف الإسلامية، بالتطبيق على بنك سوريا الدولي الإسلامي[1].**

تمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤالين الرئيسيين وهما: تأثير رقابة البنك المركزي في أعمال البنوك الإسلامية وهل تكون ذات تأثير ايجابي، هل تراعي رقابة البنك المركزي طبيعة أعمال البنوك الإسلامية وآلياتها وأساليبها الاستثمارية. هدفت الدراسة إلى توضيح علاقة البنك المركزي بالبنوك الإسلامية من خلال رقابته على الودائع والائتمان فيها. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن البنك المركزي يقوم بالرقابة على الودائع والائتمان في المصارف الإسلامية ويستخدم الأساليب نفسها المستخدمة في الرقابة على البنوك التقليدية. خرجت الدراسة بعدة توصيات منها: تشجيع البنك المركزي للبنوك الإسلامية لإنشاء شركات صناعية وتجارية، وعقد اتفاقيات بين البنك المركزي والبنك الإسلامي.

تناولت الدراسة أعلاه أثر رقابة البنك المركزي على الودائع والائتمان في المصارف الإسلامية بالتطبيق على بنك سوريا الدولي الإسلامي، فالدراسة أعلاه تركز كثيراً على أثر رقابة البنك المركزي على أعمال المصارف الإسلامية في سوريا بالتطبيق على مصرف محدد، بينما تتناول الدراسة الحالية دور البنك المركزي التنظيمي والرقابي في المحافظة على الاستقرار المالي و السلامة المالية.

---

[1] عصام قريط، **دراسة أثر رقابة البنك المركزي في الودائع والائتمان في المصارف الإسلامية بالتطبيق على بنك سوريا الدولي الإسلامي**، بحث منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد 27، العدد الثالث، 2011م، ص ص 153-167.

**23. دراسة: أحمد صيام، (2011م)، بعنوان دور الرقابة المصرفية والتحكم المؤسسي في الحد من الأزمات المالية (البنك المركزي نموذجاً )[1].**

تمثلت مشكلة الدراسة فيوجود مـُعيقات في سبيل تفعيل الرقابة المصرفية وتعزيز الحوكمة لتحقيق متانة وسلامة الجهاز المصرفي، ومدى مساهمة الرقابة المصرفية والحوكمة في الحد من الأزمات المالية. هدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم الرقابة المصرفية وعلاقتها بالحوكمة، والوقوف على نقاط القوة والضعف في الرقابة المصرفية والحوكمة وتقديم المقترحات التي من شأنها زيادة فاعلية الرقابة المصرفية والحوكمة. انتهجت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منهاأهمية الحوكمة في توفير رقابة مصرفية مـُحكمة تساعد في إدارة المخاطر وتوزيع المسئوليات والصلاحيات. خرجت الدراسة بعدة توصيات منها: ضرورة تقليل الاضطرابات والمخاطر التي يتعرض لها الجهاز المصرفي، أهمية تدعيم استقلالية الجهات الرقابية للعمل بموضوعية بعيداً عن التأثيرات الجانبية، تفعيل دور مجالس الإدارة في تنشيط الحوكمة، الزام المصارف بتطبيق نسب كفاية رأس المال والسيولة وتوزيع الأرباح وتصنيف القروض حسب جودتها مما ينسجم مع ما جاء في مقررات لجنة بازل، وتشديد الرقابة على الضمانات وكفايتها بالنظر إلى سلامة التسهيلات الممنوحة.

تناولت الدراسة أعلاه دور الرقابة المصرفية والتحكم المؤسسي في الحد من الأزمات المالية (البنك المركزي نموذجاً )، تتفق الدراسة أعلاه والدراسة الحالية في مجموعة من الاشياء منها الدور الرقابي وتعزيز الضبط المؤسسي والحوكمة في المصارف كأحد أدوار البنوك المركزية وأثر ه في

[1] أحمد زكريا صيام، **دور الرقابة المصرفية والتحكم المؤسسي في الحد من الأزمات المالية (البنك المركزي الاردنينموذجاً)**، بحث مقدم لمؤتمر منظمات متميزة في بيئة متجددة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الأردن، 2011م، ص 205.

الحد من الأزمات المالية، بينما تختلفان في أن الدراسة الحالية تتناول الدور التنظيمي والرقابي والذان يشملان إصدار المنشورات والقوانين والموجهات والتعليمات التي تنظم العمل المصرفي والإنذار المبكر للمصارف بالمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها لضمان سلامتها، وكذلك الوقوف على مواقفها المالية ومدى قدرتها على امتصاص ومواجهة الصدمات المالية، هذا بالاضافة إلى الاختلاف في المتغير التابع المتمثل في المحافظة على الاستقرار المالي بصورة مستدامة تشمل أوقات الاستقرار والرواج الاقتصادي وأوقات الأزمات والاختلالات الاقتصادية، هذا بالاضافة إلى اختلاف البيئة التي تم فيها إجراء الدراستين.و أثر ذلك في المحافظة على الاستقرار المالي بصورة مستدامة كوقاية من الأزمات المالية.

**24. دراسة:زواي الحبيب، (2010م)، بعنوان الاستقرار المالي والبنوك الاسلامية[1]**

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى استقرار البنوك الإسلامية مقارنة بنظيراتها التقليدية باستخدام (Z- SCORE) . تمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيس وهو ما مدى تأثير أزمة الرهن العقاريالأمريكية على الاستقرار المالي للبنوك الإسلامية؟ وهل يعتبر النموذج الإسلامي بديلاً حقيقياً ضمن الحلول المقترحة لمواجهة الأزمة المالية. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن البنوك التقليدية ما كانت ستتعرض للأزمة بالطريقة التي حدثت لو أنها تعاملت بمبادئ التمويل الاسلامي، أن البنوك الاسلامية بمنطقة الخليج خرجت من الأزمة المالية العالمية دون خسائر تذكر لتعاملها وفق مبادئ التمويل الاسلامي المتمثل أساساً في تحريم الربا.

[1] زواوي الحبيب، **الاستقرار المالي والبنوك الاسلامية**، بحث منشور في مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، العدد 16، 2010م، ص ص 69-86.

تناولت الدراسة أعلاءالاستقرار المالي و البنوك الاسلامية(Z- SCORE) وذلك بمقارنتها بالبنوك التقليدية وهل يمكن أن تكون البنوك الاسلامية بديلاً للبنوك التقليدية في مواجهة الأزمة المالية، بينما تتناولالدراسة الحالية الدور التنظيمي و الرقابي للبنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار الماليو السلامة المالية، وبالتالي تختلف الدراستان من حيث المتغير المستقل المتمثل في الدور التنظيمي والرقابي للبنوك المركزية والمتغير التابع المتمثل في السلامة المالية دون النظر إلى طبيعة البنوك إسلامية أو تقليدية.

**25. دراسة: ياسر الشرفا، (2010م)، بعنوان تقويم أثر فعالية الرقابة المصرفية على المصارف الإسلامية من واقع ممارسة سلطة النقد الفلسطينية2001-2008م[1].**

تمثلت مشكلة الدراسة في تقييم مدى فعالية الرقابة المصرفية التي تمارسها سلطة النقد الفلسطينية على المصارف الإسلامية في فلسطين في تحقيق أهدافها من خلال الرقابة الكمية على التمويل عبر احتساب نسبة الاحتياطي الالزامي ونسبة السيولة القانونية ومن خلال الرقابة النوعية عبر تحديد سقوف محددة لأنواع معينة من التمويل وتسعيرها وتحديد قيم تسليفية لكل نوع من أنواع التمويل. هدفت الدراسة إلى التعرف على فعالية الرقابة المصرفية التي تمارسها سلطة النقد الفلسطينية على المصارف الإسلامية في فلسطين والوقوف على نقاط الضعف في أنظمة الرقابة المصرفية، فعالية الأدوات والوسائل المستخدمة في الرقابة المصرفية، القوانين والتشريعات المتعلقة. انتهجت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: ضعف فعالية بعض معايير وأدوات الرقابة الكمية والنوعية لنظام الرقابة المصرفية لسلطة النقد الفلسطينية

[1] ياسر عبد طه الشرفا، **تقويم أثر فعالية الرقابة المصرفية على المصارف الإسلامية من واقع ممارسة سلطة النقد الفلسطينية2001-2008م**، رسالة دكتوراه في الدراسات المصرفية، غير منشورة، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2010م).

المستخدمة في الرقابة على المصارف الإسلامية. خرجت الدراسة بعدة توصيات منها: تطوير نظام الرقابة والتفتيش بشكل يعكس التطبيق الصحيح والمحكم للخصائص الوظيفية للبنوك الإسلامية، تخصيص إدارة مستقلة ضمن هيكل سلطة النقد الفلسطينية للرقابة على المصارف الإسلامية، وتطوير نظم مركزية للمخاطر.

تناولت الدراسة أعلاه تقويم أثر فعالية الرقابة المصرفية على المصارف الإسلامية من واقع ممارسة سلطة النقد الفلسطينية (2001-2008م)، وذلك من خلال الرقابة على التمويل ونسبة الاحتياطي النقدي القانوني والرقابة النوعية، مما سبق يتضح أن الدراستين تتفقان في فاعلية دور البنوك المركزية في القيام بالدور الرقابي، ويظهر وجه الاختلاف في أن الدراسة الحالية تركز على الدور التنظيمي والرقبلي للبنوك المركزية وأثر ه في المحافظة على الاستقرار الماليو السلامة المالية للجهاز المصرفي، وبالتالي فان الدراسة الحالية ستتناول أثر هذه الأو ار في المحافظة على الاستقرار المالي والسلامة المالية للجهاز المصرفي في السودان.

**26. دراسة: عبد الرحمن حسن البدوي، (2009م)، بعنوان دور البنك المركزي في الرقابة على المصارف التجارية[1]**

تمثلت مشكلة الدراسة في أن رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية غير محسوسة، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها أن البنك المركزي يلعب دوراً فعالاً ومؤثراً في تحقيق السلامة المصرفية، أن الدور الرقابي الذي يمارسه البنك المركزي على البنوك التجارية يعمل على تجويد الأداء والارتقاء بالجهاز المصرفي. أوصت الدراسة بتفعيل الدور الرقابي للبنك المركزي والاهتمام بالسلامة المالية للجهاز المصرفي.

[1] عبد الرحمن حسن البدوي، **دور البنك المركزي في الرقابة على المصارف التجارية**، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، غير منشورة، معهد بحوث ودراسات العالم الاسلامي، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2009م.

تناولت الدراسة أعلاه دور البنك المركزي في الرقابة على المصارف التجارية، بينما تتناول الدراسة الحالية الدور التنظيمي والرقابي للبنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار المالي والسلامة الماليةللجهاز المصرفي، وتتفق الدراستان جزئياً في المتغير المستقل المتمثل في الدور الرقابي ولكن تختلفان في تناول الدراسة الحالية للدور التنظيمي ضمن المتغير المستقل هذا بالإضافة إلى الاختلاف في المتغير التابع المتمثل في الاستقرار المالي والسلامة المالية.

**27. دراسة: أحمد مهدي بلوافي، (2008م)، بعنوان البنوك الاسلامية والاستقرار المالي[1].**

تمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيس وهو هل المصارف الاسلامية أكثر أو اقل استقراراً من البنوك الأُخرى خاصة البنوك التقليدية التجارية. هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى استقرار المصارف الاسلامية مقارنة بنظيرتها التجارية.

تناولت الدراسة أعلاه مقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية وايهما أكثر أواقل استقراراً ، بينما تتناول الدراسة الحالية الدور التنظيمي و الرقابي للبنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار الماليوالسلامة المالية، وبالتالي تختلف الدراستان من حيث المتغير المستقل المتمثل في الدور التنظيمي و الدور الرقابي للبنوك المركزية والمتغير التابع المتمثل في السلامة المالية دون النظر إلى طبيعة البنوك: إسلامية أو تقليدية.

**28. دراسة: وفاء عثمان، (2008م) بعنوان قياس فاعلية الجهاز المصرفي وأثر ه في تطوير سياسات المصارف في السودان[2].**

---

[1] أحمد مهدي بلوافي، **البنوك الاسلامية والاستقرار المالي**، بحث منشور في مجلة جامعة الملك عبد العزيز- الاقتصاد الاسلامي، المملكة العربية السعودية، المجلد 21، العدد 2، 2008م، ص ص 69-93

[2] وفاء محمد عثمان، **قياس فاعلية الجهاز المصرفي وأثره في تطوير سياسات المصارف في السودان**، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، غير منشورة، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2008م).

تمثلت مشكلة الدراسة في التدهور الذي أصاب الجهاز المصرفي والمتغيرات في الصناعة المصرفية التي جعلت المنافسة أكثر حدة، كما أن المصارف تعاني من ضعف رؤوس أموالها. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: تأثر المصارف بالعوامل الداخلية والخارجية أدى إلى هروب الودائع خارج القنوات المصرفية، تبني الدولة لبرنامج شامل للإصلاح الاقتصادي بصورة عامة والجانب المصرفي بصورة خاصة، الزام البنك المركزي للمصارف التجارية بتطبيق معايير الرقابة الاحترازية (CAEL). خرجت الدراسة بعدة توصيات منها: استخدام نتائج تقويم الأداء كمؤشر لاتخاذ القرارات ذات الصلة بنشاط المصرف.

تناولت الدراسة أعلاه قياس فاعلية الجهاز المصرفي وأثر ه في تطوير سياسات المصارف في السودان، وذلك من خلال التطرق للتغيرات في الصناعة المصرفية وعدم قدرة المصارف على مواكبتها وضعف قدرتها على المنافسة نسبة لصغر حجم رأس مالها، تتفق الدراستان في ضرورة فاعلية الجهاز المصرفي، وتختلفان في أن الدراسة الحالية تتناول الدور الرقابي والتنظيمي للبنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار الماليو السلامة المالية.

**29. دراسة: سليمان ناصر، (2005م)، بعنوان علاقة البنوك الاسلامية بالبنوك المركزية [1].**

تمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيس وهو كيف يمكن للبنك المركزي التقليدي التعامل مع البنوك الاسلامية بقوانين خاصة تُراعي طبيعة عمل هذه البنوك من جهة وتتماشى مع التطورات الحديثة في القطاع المصرفي في ظل العولمة من جهة أُخرى. هدفت الدراسة إلى محاولة وضع تصور لاطار العلاقة بين البنوك الإسلامية والبنك المركزي والوظائف المفترضة

[1] سليمان ناصر، **علاقة البنوك الاسلامية بالبنوك المركزية**، رسالة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، (الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005م).

بما يضمن الفعالية في الرقابة المصرفية عليها. انتهجت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن طبيعة عمل المصارف الإسلامية يتطلب وجود علاقة مختلفة بين البنك المركزي والبنوك الإسلامية واطار مختلف للرقابة عليها، أدوات الرقابة التقليدية غير ملائمة في معظمها لعمل البنوك الإسلامية. خرجت الدراسة بعدة توصيات منها: تفعيل دور الهيئات الدولية الممثلة للبنوك الاسلامية، توسيع قنوات الحوار بين المسئولين عن المصارف، على المصارف الإسلامية الاهتمام بالأبحاث والدراسات.

تتناول الدراسة أعلاه دور البنوك المركزية في الرقابة الفعالة على البنوك الإسلامية، وأن طبيعة عمل المصارف الإسلامية يتطلب وجود علاقة مختلفة بين البنك المركزي والبنوك الاسلامية، وإطار مختلف للرقابة عليها، بينما تختلف الدراستان في أن الدراسة الحالية تتناول الدور التنظيمي والرقابي للبنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار الماليو السلامة المالية للجهاز المصرفي.

**30. دراسة: احلام مبارك، (2005م)، بعنوان آلية رقابة البنك المركزي على اعمال البنوك في ظل المعايير الدولية [1].**

تمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيس وهو إلىأي مدى تُسهم عملية تبني المعايير الدولية للرقابة المصرفية وتطبيقها في تفعيل دور البنك المركزي على مستوى تطوير آلياته الإشرافية والرقابية، وتعميق ملاءة البنوك والارتقاء باساليب إدارة المخاطر. هدفت الدراسة إلى توضيح الاطار العام لدور الرقابة الذي تمارسه السلطات الإشرافية على أعمال البنوك، التعرف على المعايير الرقابية الدولية وتأثيرها على تفعيل الآليات الإشرافية للبنوك المركزية

[1] احلام مبارك موسى، **آلية رقابة البنك المركزي على اعمال البنوك في ظل المعايير الدولية (دراسة حالة بنك الجزائر)**، رسالة ماجستير في علوم التسيير (نقود ومالية)، غير منشورة، ( الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير)، 2005م.

وتعميق الملاءة المصرفية للبنوك. نلتهجت الدراسة المنهج التاريخي و الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: تعتبر أعمال الرقابة والتفتيش الخارجي على نشاط المصرف أعمالاً مكملة وليست بديلة للرقابة الداخلية للبنوك، تتمثل آليات رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك عموماً في التدخل للتأثير على حجم الكتلة النقدية ومسار الائتمان في الاقتصاد والسيطرة على السيولة. خرجت الدراسة بعدة توصيات منهابعدم تجاهل البُعد النوعي الرقابة المصرفية، مراجعة التشريعات والسياسات والتوجيهات الرقابية والطرق الاحترازية بما يكفل الإشراف الفعال على المخاطر التشغيلية التي تتعرض لها البنوك، ووجود وحدة رقابة داخلية تقوم بالتدقيق على جميع أعمال المصرف بما في ذلك إدارة المخاطر، وتوفير الكفاءات والخبرات اللازمة لتبني المعايير والمقررات الجديدة.

تناولت الدراسة أعلاه آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية (دراسة حالة بنك الجزائر)، وذلك من خلال تناول أثر المعايير الرقابية الدولية في تفعيل الدور الرقابي والإشرافي للبنوك المركزية، تختلف الدراستان في المتغير المستقل؛ فالدراسة الحالية تتناول الدور التنظيمي والرقابي للبنوك المركزية والذي يشمل اصدار المنشورات والتعليمات والموجهات وتبني المعايير والتاكد من أن المصارف تدير المخاطر بصورة تمكنها من عدم التعرض للأزمات والصدمات المالية ومن ثم الفشل المالي، وبالتالي فان الدراسة الحالية تختلف عن الدراسة أعلاه في انها تتناول الدور الرقابي بالاضافة إلى الدور التنظيمي الذي تناولت الدراسة أعلاه جزءاً منه، هذا بالاضافة إلى الاختلاف في المتغير التابع المتمثل في الاستقرار الماليو السلامة المالية.

**31. دراسة: عقبة الرضا وريم غنام، (2005م)، بعنوان دور مصرف سوريا المركزي في الرقابة على المصارف الأُخرى وآلية تفعيله[1].**

تمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيس وهو هل تفعيل الدور الرقابي لمصرف سوريا المركزي بالاستناد إلى مبادئ بازل للرقابة المصرفية سيؤدي إلى تقليل المخاطر المختلفة التي تتعرض لها المصارف الحكومية. هدفت الدراسة إلى البحث في إمكانية تطبيق مبادئ بازل الجوهرية للرقابة المصرفية والتكيف معها. انتهجت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن هنالك قصور في العمل الرقابي لمصرف سوريا المركزي لعدم التزامه بتطبيق مبادئ بازل، ان الالتزام بمبادئ الرقابة المصرفية الفعالة يسهم في تخفيض المخاطر المصرفية للمصارف خرجت الدراسة بعدة توصيات منها: ضرورة التزام مصرف سوريا المركزي بمبادئ باز ل للرقابة المصرفية الفعالة، ايجاد مجموعة من القوانين والتشريعات التي تمكن مصرف سوريا المركزي من ممارسة دوره الرقابي بشكل فعال، ضرورة زيادة عدد المراقبين المصرفيين والاستمرار في تأهيل الكادر الرقابي لدى المصرف المركزي.

تناولت الدراسة دور مصرف سوريا المركزي في الرقابة على المصارف وآلية تفعيله، وبالتالي تقتصر الدراسة أعلاه على الدور الرقابي للبنك المركزي وكيفية تفعيله، بالاضافة إلى أن الدراسة الحالية تختلف ايضاً عن الدراسة أعلاه في المتغير التابع والمتمثل في المحافظة على الاستقرار الماليو السلامة المالية للجهاز المصرفي.

---

[1] عقبة الرضا وريم غنام، **دور مصرف سوريا المركزي في الرقابة على المصارفالأُخرى وآلية تفعيله**، بحث منشور في سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سوريا، المجلد 27، العدد2، 2005م، ص ص 149-170

**تلخيص الدراسات السابقة**

بلغ عدد الدراسات السابقة التي قام الدارس بالاطلاع عليها وتلخيصها (31) دراسة منها (8) دراسات اجنبية و(23) دراسة عربية، وقد جاءت متنوعة لتشمل (4) رسالة دكتوراه و(3) رسالة ماجستير و(21) ورقة علمية منشورة في مجلات علمية محكمة و(3) أوراق علمية تم تقديمها في مؤتمرات علمية عالمية واقليمية.

يُلاحظ الدارس أن كل دراسة من الدراسات السابقة قد تناولت متغيرات تفسيرية مختلفة عن الأُخرى، فهنالك دراسات تناولت متغير الاستقرار المالي والسلامة المالية ومقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية، نظم الاستعلام الائتماني، حوكمة الشركات، معيار كفاية رأس المال المكيف فقهياً، رقابة البنوك المركزية، المخاطر وبصورة خاصة مخاطر الائتمان وفقدان الثقة، و أثر هذه المتغيرات على متغيرات أُخرى مثل: التعثر المصرفي، الأداء المالي، الأزمات المالية، المخاطر المالية والمصرفية، السلامة المالية للمصارف، الجهاز المصرفي، والاستقرار المالي.

**مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية**

تناولت الدراسات السابقة بعض متغيرات الدراسة الحالية فهنالك دراسات تناولت دور البنك المركزي في المحافظة على الاستقرار المالي أو تحقيق احد مؤشرات السلامة المالية أو في مواجهة الأزمات المالية العالمية، أو في الرقابة على الودائع والائتمان. كذلك هنالك دراسات تناولت متغيرات مستقلة أُخرى تمثل جزء من دور البنك المركزي مثل برامج الإصلاح الإداري والمالي للبنك المركزي وأثر ه على الأداء المالي للمصارف التجارية السودانية، كذلك معيار كفاية رأس وأثر ه على السلامة المصرفية، ومقررات لجنةبازل وأثر ها على كفاءة المصارف التجارية.

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها ستتناول أثر الدور التنظيمي و الدور الرقابي للبنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار الماليو السلامة المالية، وذلك من خلال دراسة حالة بنك السودان المركزي لمعرفة أثردوره التنظيمي و الرقابي في المحافظة على الاستقرار المالي والسلامة المالية للجهاز المصرفي في السودان.

**الفجوة البحثية**

لم تتناول الدراسات السابقة أثر الدور التنظيمي والرقابي للبنوك المركزية كمتغير مستقل في المحافظة على الاستقرار المالي والسلامة المالية كمتغير تابع، كذلك فان بعض الدراسات قد تم اجراؤها في بيئات خارج السودان كالمملكة المتحدة، رومانيا، الهند، تركيا، الجزائر، الاردن، وغيرها، وبالتالي تأتي هذه الدراسة لتتناول الدور التنظيمي والرقابي للبنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار الماليو السلامة المالية، وذلك بالتطبيق على بنك السودان المركزي من خلال دراسة دور هالتنظيمي و الدور الرقابي من حيث فاعلية المنشورات و التعليمات والموجهات الصادرة للمصارف ومدى تبنيه للمعايير الرقابية المتمثلة في مقررات ومبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية ومعايير مجلس الخدمات المالية الاسلامية الصادرة عن الجهات المنظمة للعمل المصرفي من خلال اصدار المعايير الرقابية والمساعدة في تبنيها بواسطة البنوك المركزية والسلطات الرقابية حول العالم، وكذلك من حيث تعزيز قدرة المصارف العاملة في السودان على التحوط من المخاطر النظامية وغير النظامية، وكذلك التأكد من قدرة المصارف على امتصاص الصدمات ومواجهة الأزمات المالية من خلال تقوية مؤشرات السلامة المالية لتتمكن من أداء دورها في الاقتصاد ولعب دور الوساطة المالية بكفاءة ومن ثم المحافظة على الاستقرار المالي والسلامة المالية.

# المبحث الأول

## نشأة وتطور ومفهوم ووظائف البنوك المركزية

### أولاً ، نشأة وتطور البنوك المركزية:

كان الدافع من انشاء البنوك المركزية هو رغبة الحكومات في التدخل في النشاط المصرفي وتنظيم وإدارة عمليات الإصدار النقدي التي كانت تتولاها المصارف التجارية في السابق لهذا فقد سُميت البنوك المركزية في بداية نشأتها ببنوك الإصدار وذلك لإسناد مهمة إصدار النقود لها مع العمل على تنظيم النقد في الحدود والشروط التي تقررها الحكومة، بعد ذلك أخذت البنوك المركزية تتولى تدريجياً مهمة الرقابة والإشراف على الأنشطة المصرفية وتوجيهها بما يتناسب و اهداف السياسة الاقتصادية للدولة[1]، وقد شهدت أوروبا أولى محاولات قيام البنوك المركزية في العالم ويعتبر البنك المركزي السويدي الذي تم تأسيسه في عام 1656م وأعيد تنظيمه مصرفاً للدولة في عام 1668م لتمويل خزانة الملك أول البنوك المركزية في العالم وقد كانت مهمة تنظيم عملية اصدار النقد والمحافظة على إمكانية تحويل الأوراق النقدية إلى معدن الذهب والفضة وتطور تدريجياً ثم أستحوذ على وظيفة الإصدار النقدي التي جرى تثبيتها بموجب القانون في عام 1809م[2] .

في العام 1694م أُنشئ بنكانجلترا، ويُعد هذا التاريخ البداية الحقيقية لنشأة البنوك المركزية في العالمكما يُعد بنك انجلترا أول بنك اصدار يقوم بدور البنك المركزي وتتابع بعد ذلك انشاء البنوك المركزية، ويندر الآن أن تخلو دولة ذات أهمية من وجود بنك مركزي أو مؤسسة تقوم

---

[1] بان صلاح الصالحي، **دور البنك المركزي في مالية الدولة**، بحث منشور في مجلة الحقوق، كلية القانون، جامعة بغداد، المجلد 4، العدد 17، 2012م، ص 233.

[2] يوسف حسن يوسف، **البنوك المركزية ودورها في إقتصاديات الدول**، (الاسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2014)، ص ص 10 – 11.

بنفس مهام البنك المركزي[1]، وقد جاءت نشأة البنوك المركزية متأخرة عن نشأة البنوك التجارية التي ظهرت في الدول الأوروبية قبل القرن السابع عشر، وذلك لأن الظروف الاقتصادية والمالية في ذلك الوقت لم تكن في حاجة إلى انشاء بنوك مركزية بالمعنى المفهوم حالياً، حيث كانت البنوك التجارية تقوم باصدار النقود وتقبل الودائع، وتقدم القروض، نتيجة توسع البنوك التجارية في اصدار النقود في بعض الدول، مما أدى إلى أزمات مالية إنعكست بصورة سيئة على اقتصاديات تلك الدول، ظهرت الحاجة إلى انشاء بنك أو تكليف بنك قائم ليتولى عملية إصدار النقود سواء عن طريق الاحتكار الجزئي أو الكلي في عرض النقود ومن ثم تجنب الأزمات المالية التي يمكن أن تحدث في حالة ترك البنوك التجارية تُصدِر ما تشاء من النقود[2]، ولم يكن السبب الوحيد لتفكير الحكومات في انشاء بنوك مركزية هو اصدار النقود فقط، ولكن كان هناك سبب آخر في بعض الدول هو رغبة حكومات بعض الدول في الاقتراض من بعض البنوك، ومن ثم فضلت تلك الحكومات التعامل مع بنك واحد أصبح هو البنك المركزي فيما بعد. مما سبق يبدو جلياً أن نشأة البنوك المركزية جاءت متأخرة مقارنة بالبنوك التجارية وذلك لظهور الحاجة فيما بعد لتنظيم عمل البنوك التجارية بعد انتشارها وكذلك ظهور الحاجة لجهة ُ حددة يقتصر عليها اصدار العملة وتكون مسئولة أمام السلطة السياسية عن الوضع الاقتصادي في الدولة، وفي الوقت الحالي أصبحت غالبية دول العالم تملك مؤسسات تحمل طابع البنوك المركزية، قد تكون تحت مسمى البنك المركزي أو مؤسسات النقد أو الاحتياطي الفيدرالي أو غيرها من الاسماء، لكنها تتفق في أداء نفس المهام باختلافات وتباين قليل بينها، وقد سعت الدول إلى انشاء البنوك المركزية بعد

---

[1] سارة يوسف محمد، **دور البنك المركزي في الرقابة على التمويل المصرفي في السودان**، رسالة ماجستير في الاقتصاد التطبيقي، غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2014، ص 22.

[2] نبيل حشاد، **استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة**، ( بيروت: إتحاد المصارف العربية، 1994م )، ص ص 27- 28

المؤتمر المالي الدولي في بروكسل من العام 1920م[1] والذي أوصى في تقريره الختامي بأن تقوم الدول التي لم تؤسس بنك مركزي بالعمل على الاسراع في انشائها ليس لأغراض تثبيت وإعادة الاستقرار المالي في الأنظمة المصرفية والنقدية فحسب؛ بل من اجل التعاون النقدي الدولي ايضاً، لذا وبعد أن كان عدد البنوك المركزية في العالم سنة 1700م لا يتجاوز الاثنان فقد أصبحت البنوك المركزية في العام 1990م حوالي 161 مصرفاً مركزياً [2] .

## ثانياً ، مفهوم البنوك المركزية:-

تهدف البنوك المركزية إلى المساهمة الفعالة في النشاط الاقتصادي ووضع السياسة النقدية بما يتلائم مع الأهداف الاقتصادية العامة للدولة، مع الأخذ في الإعتبار الظروف والأوضاع الاقتصادية التي تمر بها الدولة وكذلك العمل على استقرار الجهاز المصرفي من خلال وضع السياسة الائتمانية والإشراف على البنوك التجاريةويُلاحظ أن البنوك المركزية لا تهدف إلى تحقيق أقصى ربح ممكن مثل البنوك التجارية .

وقد عُرفت البنوك المركزية في بداية نشاطها على أنها بنوك اصدار وقد انحصرت وظائفها الرئيسية في تنظيم اصدار النقود الورقية في حدود ما تقرره الدولة والاحتفاظ بقابلية هذه النقود للتحويل إلى ذهب أو فضة حين كان هذا هو النظام المتبع في العالم[3].

قدم بعض الاقتصاديين تعريفات مختلفة للبنوك المركزية، وتركز تلك التعريفات على وظائف البنوك المركزيةومن التعريفات الشائعة للبنوك المركزية ما يلي :

---

[1] عبد الرحمن حسن البدوي، **دور البنك المركزي في الرقابة على المصارف التجارية**، رسالة ماجستير في إدارة الاعمال، غير منشورة، معهد بحوث ودراسات العالم الاسلامي، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2009م، ص 3

[2] سليمان ناصر، مرجع سابق، ص 54

[3] محمد عزت محمد، **اقتصاديات النقود والمصارف**، (القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2000م)، ص 155.

1. عرفت فيرا سميث (Smith Vera) البنوك المركزية بأنها:" هي النظام المصرفي الذي يوجد فيه بنك واحد له السلطة الكاملة على اصدار النقد"[1] ويلاحظ في هذا التعريف أن سميث قد ركزت على وظيفة اصدار النقد كتعريف للبنوك المركزية .

2. عرف شأو (W.Show) البنك المركزي بأنه:" هو البنك الذي يتحكم في الائتمان وينظمه"[2]ويُلاحظ أيضاً أن هذا التعريف أقتصر على دور البنك المركزي في التحكم في حجم الائتمان وتنظيمه .

3. عرف داي ، (A.Day) البنك المركزي بأنه : "هو البنك الذي ينظم السياسة النقدية ويعمل على استقرار الجهاز المصرفي"يُلاحظ أن داي ركز على السياسة النقدية باعتبارها أهم وظائف البنك المركزي بالاضافة إلى العمل على استقرار الجهاز المصرفي، ويعتبر هذا التعريف أكثر شمولاً من التعريفين السابقين [3].

4. عرف سايرز (Sayers): البنك المركزي "هو عضو أو جزء من الحكومة الذي يأخذ على عاتقه إدارة العمليات المالية للحكومة، وبواسطة إدارة هيئة العمليات بالاضافة إلى وسائل أخرى يتبعها يستطيع أن يؤثر على سلوك المؤسسات المالية بحيث يعضد هذا السلوك الاقتصادي للدولة". ويلاحظ أن سايزر يركز على وظيفة البنك المركزي كبنك للحكومة كمدخل لتعريف البنك المركزي من وجهة نظره[4].

---

[1] تاج الدين إبراهيم ومحمد عثمان أحمد، **البنك المركزي الاسلامي بين التبعية والاستقلالية بالاشارة إلى تجربة بنك السودان المركزي**، (الخرطوم: بنك السودان المركزي، 2009)، ص 11.

[2] عبد الرحمن حسن البدوي، **مرجع سابق**، ص 1

[3] نبيل حشاد، **مرجع سابق**، ص ص 38 -39

[4] عبد الرحمن حسن البدوي، **مرجع سابق**، ص 2

5. اما كيش(Kisch) والكن(Elkin) فقد اعتبرا أن البنوك المركزية هي المؤسسات المسئولة عن تحقيق استقرار النظام النقدي[1]. ويركز هذا التعريف على وظائف البنك المركزي بصورة أكبر ويُجمِل هذه الوظائف في تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد المعني.

6. عرف ساموبلسون ( Saymulason) البنك المركزي بأنه: "هو بنك البنوك ووظيفته هي التحكم في القاعدة النقدية التي من خلالها يستطيع أن يتحكم في عرض النقود".

7. عرف دي كوك (DeKock) البنك المركزي بأنهو" البنك الذي يُقنن ويحدد الهيكل النقدي والمصرفي بحيث يحقق أكبر منفعة للاقتصاد الوطني " .

8. كذلك عرف غزلان البنك المركزي بأنه: "تلك المؤسسة العامة التي تمثل السلطة النقدية في الاقتصاد والتي تقف على قمة هرم النظام المصرفي بسوقيه النقدي والمالي"[2].

وبالنظر إلى التعريفات السابقة والتي تناولتبصورة عامة وظائف البنك المركزي وأدوار ه المختلفة في الاقتصاد والدولة يستنتج الباحث الآتي:

1- يعتبر المركزي الجهة الوحيدة التي لها الحق في الإصدار النقدي وتنظيم السياسة النقدية والتحكم في الائتمان في الدولة.

2- يعمل البنك المركزي كبنك للبنوك حيث يقوم بتنظيم ومراقبة الجهاز المصرفي وتحقيق الاستقرار النقدي وإدارة عمليات المقاصة.

3- يعتبر البنك المركزي بنك الحكومة ويقوم بإدارة العمليات المالية الخاصة بها.

---

[1] ضياء مجيد، **اقتصاديات النقود والبنوك**، (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2010)، ص 244.

[2] صلاح صاحب شاكر ومحمد خميس، **دور الرقابة الإشرافية للبنك المركزي في تعزيز الوعي الرقابي المصرفي**، بحث منشور في مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، العراق، المجلد التاسع، العدد 28، 2014م، ص63.

يعرف الباحث البنوك المركزية بأنها المؤسسات التي تعمل على المحافظة على الاستقرار المالي والنقدي والاقتصادي من خلال السياسات الاحترازية الكلية والسياسات النقدية والتمويلية السليمة، بالاضافة إلى أداء وظائفها التقليدية كبنوك اصدار وبنوك للحكومة ومستشار لها، وذلك من خلال كوادر مؤهلة ومدربة وذات معارف عالية وخبرات واسعة.

## ثالثاً ، وظائف البنوك المركزية

تعمل البنوك المركزية على ترسيخ دعائم الاستقرار الاقتصادي عموماً والمالي والنقدي بصفة خاصة، إذ أن البنوك المركزية هي المنوط بها ضمان قيام المصارف بدورها في الوساطة المالية وتعبئة المدخرات وتوظيفها وفق الخطط التنموية التي تقوم على الخطة الاستراتيجية للدولة مع العمل على تهيئة البيئة الاقتصادية والنقدية التي تمكن المصارف من أداء مهامها بصورة فاعلة، كما أن البنوك المركزية تقوم ايضاً بأدوار فاعلة في مجال نشر الوعي المصرفي بين الجمهور وتوفير الحماية اللازمة لمستهلكي الخدمات المصرفية والمالية، كذلك تقوم البنوك المركزية بالمساهمة في الإصلاحات المالية والهيكلية وجدولة الديون الخارجية للدولة هذا بالاضافة إلى الأدوار البحثية والتطويرية وتوفير المعلومات الاقتصادية والإحصاءات المطلوبة عن الأداء الاقتصادي والمصرفي.

لكل اقتصاد قومي مؤسسة مركزية مصرفية واحدة تقوم بالاشراف على الائتمان واصدار النقود وتحويل الاصول الحقيقية إلى اصول نقدية، وقد أخذت وظائف البنوك المركزية بالتوسع لتشمل كافة المفاصل الاقتصادية، عندما إتخذتها الحكومة كمصرف ومستشاراً مالياً لها مما ميزها عن البنوك التجارية ومنحها بُعداً أقتصادياً أكبر، لقد ارتبط مفهوم البنوك المركزية بوظائفها فالعديد من

الاقتصاديين الذين قدموا تعريفات للبنك المركزي أكدوا على الوظائف التي تنهض فيها البنوك المركزية،ولقد درجت القوانين التي تُ نظم عمل البنوك المركزية على تحديد المهام الأساسية التي تضطلع بها والتي تشتمل عموماً على معظم الأهداف الاقتصادية الكلية الرئيسية مثل استقرار مستوى الأسعار، تحقيق النمو الاقتصادي، تعزيز الاستخدام الشامل للموارد المتاحة، وزيادة الدخل القومي، فيما يلي تفصيل للوظائف والمهام التقليدية والحديثة والتي تؤديها البنوك المركزية[1].

**1. وظيفة اصدار العملة وتنظيمها :**

تُ عد هذه الوظيفة من أقدم وظائف البنوك المركزية وأهمها حتى اطلق عليها بنوك الإصدار، إذ تنفرد البنوك المركزية بحق امتياز اصدارالأوراق النقدية، ونظراً لأهمية هذا الوظيفة ودورها الاقتصادي فقد احتلت حيزاً كبيراً في قوانين البنوك المركزية، اما أهم الأسباب التي دعت إلى حصر هذه الوظيفة بمؤسسة نقدية واحدة هي تماثل الأوراق النقدية التي تصدر داخل البلد الواحد، زيادة فعالية السلطة النقدية في التحكم بوسائل الدفع المتاحة للوحدات الاقتصادية داخل البلاد، الإشراف على التزام البنوك المركزية بقواعد اصدار العملة والغائها واتلافها، وتحقيق الاستقرار في التعامل والتبادل النقدي [2].

**2. القيام بالأعمال المصرفية للقطاع الحكومي فيما يعرف ببنك الحكومة:**

يعد قيام البنك المركزي بهذهالوظيفة امراً طبيعياً يحتمه وضع البنك المركزي بوصفه مؤسسة حكومية تقف على رأس الجهاز المصرفي وليس هنالك اختلاف على ضرورة ايداع الحكومة

---

[1] محمد إبراهيم عبد الرحيم، **إقتصاديات النقود والبنوك**، (الاسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2014)، ص 149

[2].يوسف حسن يوسف، **مرجع سابق**، ص ص 27- 29

أموالها في البنك المركزي ليس لأنه بنك الحكومة فقط بل لأن ايداع الأموال الحكومية في أحد المصارف التجارية يعني المحاباة لهذا المصرف على حساب المصارف الأُخرى نسبة لضخامة الأموال التي تملكها الحكومات عادة[1]، وتقوم البنوك المركزية في معظم دول العالم بهذا الدور وذلك من خلال الاحتفاظ بالأرصدة النقدية وايداعات الوزارات المختلفة والمؤسسات العامة وكافة الأجهزة الحكومية للدولة، بالإضافة إلى ذلك فان البنك المركزي يقدم القروض قصيرة الأجل للدولة لتغطية بعض الالتزامات الموسمية أو الطارئة التي تتعرض لها الدولة أو القطاع الحكومي، كذلك يتولى البنك المركزي إدارة الدين العام للدولة والإشراف على بيع السندات الحكومية و أذونات الخزانة عند اصدارها وتسديد فوائدها، كما يقوم البنك المركزي بالاحتفاظ بارصدة القطاع الحكومي أو أرصدة الحكومة من العملات الأجنبية والذهب ويدفع أو يسدد التزاماتها لدى الدول والبنوك الأجنبية، ويعبتر البنك المركزي المستشار المالي للدولة والمنفذ لسياستها في مجال السياسة الاقتصادية والرقابة على الصرف وسياسات سعر الصرف[2].

### 3. إدارة احتياطات العملات الأجنبية :

تعتبر إدارة احتياطيات الدولة من العملات الأجنبية من وظائف البنوك المركزية، وهي وظيفة وثيقة الصلة بوظيفة اصدار النقد، كانت وظيفة اصدار النقد المُ ناط بها البنوك المركزية في أوقات العمل بقاعدة الذهب والتي تتطلب أن يغطي البنك المركزي ما يصدره من نقود باحتياطيات الذهب الموجودة لديه، ولكن بعد الغاء العمل بنظام قاعدة الذهب لم يكن مطلوباً من البنوك المركزية أن تحتفظ باحتياطيات من الذهب تعادل 100% من قيمة النقد المصدر

---

[1] بان صلاح الصالحي، **مرجع سابق**، ص ص 238-239

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي**، (الاسكندرية:الدار الجامعية، 2013 )، ص 357

و أصبحت العملات الأجنبية القابلة للتحويل من ضمن الاحتياطات التي تحتفظ بها البنوك المركزية بالاضافة إلى الذهب، وتعتبر احتياطات البنوك المركزية من الذهب والعملات الأجنبية هي الاحتياطيات الرسمية للدولة.

**4. الرقابة على الائتمان (التمويل) :**

أصبحت وظيفة الرقابة على التمويل أو الرقابة على الائتمان كما تسمى في النظام المصرفي التقليدي من أهم وظائف البنوك المركزية وتستخدم لتحقيق الأهداف الاقتصادية حسب أولويات المجتمع من خلال تحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي واستقرار مستوى الأسعار وغيرها من الأهداف، ولكن في الوقت نفسه نجد أنها تحقق هدف الرقابة على مستوى البنك التجاري خصوصاً فيمواجهة دائنيه و أصحاب موارده التي يعمل بها، فيما يلي إستعراضالوسائل و أنواع الرقابة على التمويل المصرفي :-

**أ. الرقابة الكمية :**

تهدف الرقابة الكمية إلى التحكم في الحجم الكلي للتمويل الذي تستطيع البنوك أن تمنحه نتيجة التأثير في كمية الزيادة أو النقص بغض النظر عنأو جه استخدام هذا الحجم الكلي في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة، هذا وتشكل السياسات النقدية والتمويلية الصادرة من البنك المركزي رقابة كمية على التمويل الممنوح من قبل البنوك التجارية[1]، ويتم استخدام الأدوات الكمية للرقابة على الائتمان والمتمثلة في سياسة سعر إعادة الخصم ويقصد به هامش الربح الذي تتم به إعادة خصم الأوراق التجارية والأذون الحكومية للبنوك التجارية لدى البنك المركزي، ويمثل سعر إعادة الخصم وسيلة غير مباشرة للتأثير في عرض الائتمان المصرفي، فعندما يشعر البنك المركزي أن

[1] أحمد سفر، **المصارف الإسلامية: العمليات إدارة المخاطر والعلاقة مع المصارف المركزية التقليدية**، (بيروت: 2005)، ص 200

حجم الائتمان قد ارتفع عن الحد المطلوب وظهرت بوادر التضخم في الاقتصاد الكلي فانه يقوم بزيادة سعر إعادة الخصم أي انه يقوم بزيادة تكلفة حصول المصارف التجارية على الائتمان عبر اتباع سياسة انكماشية تهدف إلى تقييد قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان ويتم اتباع إجراءات معاكسة عندما ينوي البنك المركزي على تشجيع المصارف التجارية على التوسع في منح الائتمان المصرفي[1]، كذلك يستخدم البنك المركزي سياسة السوق المفتوحة في التأثير على حجم الائتمان الممنوح بواسطة المصارف التجارية وذلك بالتدخل عمليات بيع أو شراء الأوراق المالية جميع انواع الأوراق المالية خاصة الصكوك أو السندات الحكومية، فعندما ينوي البنك المركزي على تقليل قدرة المصارف على منح الائتمان يقوم ببيع الأوراق المالية التي يملكها بأسعارتجعل المصارف تُقبِل على الشراء منه وبالتالي تقل السيولة لدى المصارف وكذلك على مستوى الاقتصاد الكلي ويتم إتباع إجراءات معاكسة بواسطة البنك المركزي في حال أن السياسة ستكون توسعية وذلك بشراء الأوراق المالية بأسعار تشجيعية للمصارف التجارية، كذلك تقوم البنوك المركزية باتباع سياسة تغيير نسبة الاحتياطي النقدي القانوني والتي يتعين على المصارف التجارية الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي، و هي إحدى الادوات الفعالة التي تتبعها البنوك المركزية، فعند قيام البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني فهو يهدف إلى تقييد قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان، وهو بذلك يرمي إلى اتباع سياسة انكماشية، ويتم إتباع إجراءات معاكسة في حال نية البنك المركزي في إتباع سياسة توسعية في إطار الاقتصاد الكلي[2].

---

[1] مصطفى يوسف الفكي، **تقويم دور البنوك المركزية في الدول النامية في الرقابة على الائتمان**، رسالة ماجستير في الاقتصاد التطبيقي، غير منشورة، ( السودان : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية)، 2014م، ص ص 16-18.

[2] مصطفى يوسف الفكي ، **مرجع سابق**، ص ص 19-22

**ب. الرقابة النوعية :**

ويقصد بها تلك الرقابة التي تهدف إلىالتحكم في نوعية التمويل المـُ تاح، أي توجيه التمويل إلى أنشطة اقتصادية بعينها وفق أولويات المجتمع، وفي سبيل تحقيق هذه الغاية يحدد البنك المركزي من خلال توجيهات السياسة النقدية والتمويلية هوامش وسقوف التمويل التي تغطي القطاعات ذات الأولوية مزايا تفضيلية ونجد أن موجهات هذه السياسات تعمل على تحقيق أهداف البنك المركزي في مراقبة أداء البنوك ودورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

ويعتبر الاقناع الأدبي والذي قد يكون في صورة تصريحات وتوجيهات ونصائح بشأن ما تنتهجه المصارف من سياسات مباشرة في نشاطها مثل أساليب المتابعة والقياس للتحقق من أن ما يحدث واقعاً يتم في إطار ماهو مقصود أوِ خطط له، ويستطيع البنك المركزي التأثير على البنوك التجارية من خلاله لكي تتصرف في الإتجاه الذي يرغب فيه وذلك باقناعها بالتضامن معه لتنفيذ سياسة محددة كالحد أو التوسع في منح الائتمان أو تمويل قطاعات اقتصادية معينة على حساب قطاعات أُخرى، ويتوقف مدى فعالية الإقناع الأدبي على مدى هيبة البنك المركزي إذ أنه بنك البنوك ويمثل قمة الهرم في النظام المصرفي والملجأ الأخير لها من خلال الإقراض، وقد تم استخدام الاقناع الأدبي بشكل منتظم من قبل البنوك المركزية خلال العشرينات من القرن الماضي، إلا أن الإعتماد على الإقناع الأدبي قل في الثلاثينيات و تم التحول إلى الإعتماد على الصلاحيات القانونية للتحكم في الائتمان، حديثاً نجد أن بعض البنوك المركزية إتجهت للاعتماد مجدداً على سياسة الاقناع الأدبي مثل بنك كندا المركزي، بنك الاحتياطي الاسترالي، بنك الاحتياطي لجنوب افريقيا، وذلك لأن هذه الطريقة تعتبر أكثر ملاءمة لضمان التعاون الفعال للمصارف مع البنك المركزي، ويمكن كذلك للبنوك المركزية اتباع سياسة الاقناع الأدبي مع

الحكومة عند وضع سياسة نقدية تأخذ باعتبارها السياسات المالية و الاقتصادية للحكومة و سيكون ذلك فعالاً عند تمتع البنك المركزي بالاستقلالية التامة عن الحكومة[1].

**5. الملجأ الأخير للبنوك والقيام بأعمال المقاصة والرقابة عليها :**

يمثل البنك المركزي في هذه الوظيفة بنك البنوك في علاقته بالبنوك التجارية وبقية البنوك الأُخرى، فهو الملجأ الأ خير لها عندما تحتاجه للاقتراض، وهو في ذلك مثله كمثل البنوك التجارية كبنوك تجاه الأفراد و المؤسسات، وبذلك تمارس البنوك التجارية الأُخرى مع البنك المركزي نفس العمليات التي تقوم بهاهذه البنوك التجارية بالنسبة للأفراد والمؤسسات مثل عمليات السحب والايداع واغراض الاستشارة وغيرها، ويمكن حصر تلك العلاقات والمعاملات في البنك المركزي والبنوك التجارية.

**6. دور البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية:**

تشكل السياسة النقدية والسياسة المالية ما يعرف بالسياسة الاقتصادية للدولة، وتشير معظم الادبيات والدراسات الاقتصادية إلى أهمية ومكانة السياسة النقدية والمالية باعتبارها أهم أولويات السياسة الاقتصادية ككل، وذلك للدور المهم الذي تقوم به في تحقيق التنمية الاقتصادية، وقد فرضت الأزمة المالية العالمية(2008) و التي اصابت النظم المالية والاقتصادية إلى ضرورة تحقيق قدر من التشاركية الفاعلة بين السياسات النقدية والمالية للحد من نقاط الضعف وتعزيز نقاط القوة لتهيئة الاقتصاد وتعزيز قدرته على مواجهة التحديات[2]، وكما هو شائع في معظم الدول فان عبء القيام بمهام السياسة النقدية يقع على عاتق البنك المركزي، بينما تقوم وزارة

---

[1] سليمان ناصر، **مرجع سابق**، ص 76

[2] أحمد زكريا صيام، **دور الرقابة المصرفية والتحكم المؤسسي في الحد من الازمات المالية**، بحث مقدم لمؤتمر منظمات متميزة في بيئة متجددة، (الأردن: المنظمة العربية للتنمية الإدارية)، 2014. ص 206

المالية والاقتصاد بمهام السياسة المالية، و تُعنى السياسة النقدية بمجموعة الأدوات التي من خلالها يتمكن البنك المركزي من التأثير على الأوضاع الاقتصادية في دولة ما بما ينسجم مع الاهداف الاقتصادية العامة[1]؛ كما تُعنى السياسة النقدية ايضاً بجميع الإجراءات النقدية والمصرفية التي تستهدف مراقبة حجم النقد المتيسر في الاقتصاد القومي وهي بذلك تعني العمل الذي يوجه للتأثير في النقد والائتمان وكذلك الاقتراض الحكومي أي حجم وتركيب الدين الحكومي[2]. وتهدف السياسة النقدية إلى التأثير في عرض النقود وزيادة الانتاج وتخفيض البطالة، كما تهدف إلى تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار النقدي والاقتصادي والمساهمة في تحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة في الدخل القومي والناتج المحلي الاجمالي، كما تهدف السياسة النقدية إلى تطوير المؤسسات المصرفية والمالية والاسواق التي تتعامل فيها هذه المؤسسات بما يخدم تطوير الاقتصاد الوطني[3].

تستخدم البنوك المركزية ثلاث وسائل رئيسية للتأثير على العرض النقدي و أسعار الفائدة وهي عمليات السوق المفتوحة، سياسة سعر إعادة الخصم، وتغيير نسبة الاحتياطي النقدي القانوني، ويسعى البنك المركزي من خلال استخدامه هذه الوسائل إلى تحقيق اهداف السياسة النقدية[4].

## رابعاً - الدور التنظيمي و الرقابي للبنوك المركزية

### 1. الدور التنظيمي للبنوك المركزية:

---

[1] حسين محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان، **النقود والمصارف**،ط1 (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2010)، ص 175.

[2] عباس كاظمي الدعمي، **السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية**، ط2 (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2014)، ص

[3] عقيل جاسم عبد الله، **النقود والمصارف**، ط2 (عمان: دار مجدلأوي للنشر، 1999)، ص 211.

[4] محمد يونس، **اقتصاديات النقود والبنوك والاسواق المالية**، (الاسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2013)، ص 317.

تُعد المصارف من أكثر المؤسسات المالية تنظيماً بالقوانين والتشريعات واللوائح التنظيمية الصادرة عن البنك المركزي وذلك للدور الجوهري الذي تقوم به في الاقتصاد بصورة عامة، ويستخدم مصطلحي التنظيم والرقابة في بعض الأوقات بشكل متبادل في حين أنهما يختلفان مهنياً ، فتنظيم المصارف يشير إلى التوجيهات والتعليمات والمنشورات واللوائح التنظيمية التي يصدرها البنك المركزي لمساعدة المصارف من الحفاظ على بيئة اقتصادية قوية، وذلك لأن النظام المصرفي يقوم بدور أساسي في عملية الوساطة المالية وتسوية المدفوعات وتوزيع المدخرات، فقيام البنوك المركزية بدورها التنظيمي في اطار سياسة اقتصادية شاملة وفعالة يسهم في تأمين الاستقرار المالي في دولها، بينما تركز الرقابة المصرفية بشكل رئيسي على الأمان والسلامة المالية للمؤسسات المصرفية[1] .

وقد جاءت ضرورة قيام البنوك المركزية بدورها التنظيمي من خلال التشريعات المصرفية والمنشورات المنظمة للعمل المصرفي لأنه قد أصبح من المعلوم أن البنوك التجارية تعتمد بصور ة اساسية على الموارد الخارجية المتمثلة في الودائع بمعنى أنها تعتمد على أموال المودعين الأمر الذي دفع الدول إلى وضع القوانين اللازمة لتنظيم أعمال المصارف، وتقوم البنوك المركزية باستخدام مجموعة من الأدوات التنظيمية التي تستهدف تنظيم ورقابة جميع الأنشطة التمويلية والاستثمارية والمصرفية[2] وذلك عبر التأكد من أن جميع المؤسسات المصرفية بما فيها البنوك التجارية تلتزم وتتقيد في أعمالها بأحكام وقانون البنك المركزي وتضع التوجيهات والتعليمات

---

[1] صلاح الدين محمد أمين، **مرجع سابق**، ص 9

[2] عصام قريط، **دراسة أثر رقابة البنك المركزي في الودائع والائتمان في المصارف الإسلامية بالتطبيق على بنك سوريا الدولي الاسلامي**، بحث منشور في مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية جامعة دمشق، دمشق، المجلد 27، العدد الثالث، 2011م، ص 154

الصادرة عنه حيز التنفيذ. وتهدف البنوك المركزية من خلال القيام بدورها التنظيمي إلى تحقيق عدة أهداف تتمثل في الآتي:

أ. حماية أموال المودعين :

يعتبر الهدف الرئيسي من تنظيم المصارف هو حماية حقوق ومصالح اصحاب الودائع بالمصارف، ويشمل هذا الدور من الناحية العملية زيادة الثقة في الجهاز المصرفي، ومن المعلوم أن المصارف تعتمد على الودائع بانواعها المختلفة في الحصول الموارد التي يتم استخدامها في منح التمويل والاستثمار وتمثل الودائع المصدر الرئيسي للموارد غير الذاتية، وبالتالي يجب على البنك المركزي العمل على رقابة استخدام هذه الودائع حتى لا تشكل مصدر لإنهيار سمعة المصارف من خلال الاستخدام غير السليم، ويقوم البنك المركزي بوضع حدود للمصارف تتعلق بالاحتفاظ بحد معين من السيولة النقدية، ووضع نسبة من الودائع في اطار الاحتياطي النقدي الالزامي، هذا بالإضافة إلى تأمين الودائع لدى صندوق ضمان الودائع المصرفية، كما يقوم البنك المركزي باصدار التعليمات والتوجيهات المتعلقة بالحفاظ على أموال المصرف من المخاطر الناجمة عن العمل المصرفي وذلك من أجل توفير الحماية لأموال المودعين في حالات الانهيار أو الإفلاس[1].

ب.تحقيق الالتزام بالقوانين والتشريعات المصرفية:

تعمل البنوك المركزية على اصدار التشريعات المصرفية التي تنظم العمل المصرفي وتلزم المصارف العاملة بأداء أعمالها المصرفية وفقاً لهذهالقوانين و التشريعات والنظم التي تحكم العمل

[1] رسل عبد الواحد وحمزة فائق وهيب، **دور البيانات المالية في تحقيق الرقابة الإشرافية**، بحث منشور في مجلة دراسات محاسبية ومالية، العراق، جامعة بغداد، المجلد الحادي عشر، العدد 34، 2016م، ص95 .

المصرفي، ويقوم البنك المركزي من خلال إجراءات الرقابة المكتبية والميدانية بالتأكد من أن المصارف تطبق التشريعات الصادرة وقد تفرض عقوبات إدارية ومالية على المؤسسات المصرفية التي لا تلتزم بالقوانين والموجهات الصادرة عنه أو عن الدولة.

ت. الحد من التركز في منح القروض:

ينبغي على البنوك المركزية العمل على منع التركز في القروض الممنوحة بواسطة المصارف لعملاء محددين سواء كانوا شخصيات اعتبارية أو طبيعية، مؤسسات أو افراد، قطاع عام أو قطاع خاص أو حتى قطاعات اقتصادية محددة، وذلك لتشجيع الاستقرار المالي ومنع التعثرات وتحوطاً من المخاطر التي يمكن أن تسبب انهيار المؤسسة المصرفية في حال فشل العميل أو العملاء الذين تم منحهم نسبة كبيرة من اجمالي التمويل الممنوح بواسطة المصرف، وذلك من خلال وضع حدود عليا تمثل نسبة من رأس مال المصرف أو نسبة من اجمالي التمويل الممنوح بواسطة المصرف، كما ينبغي وضع حدود لمجموع القروض الموجهة إلى شركة واحدة سواء بمفردها أو كجزء من مجموعة مملوكة لجهة واحدة لمنع تركز المخاطرة في مقترض واحد أو مجموعة وأطراف ذات علاقة مترابطة من المقترضين[1].

**الوسائل التي تنتهجها البنوك المركزية للقيام بدورها التنظيمي:**

أ.سلطة منح الترخيص بمز اولة العمل المصرفي :

يعتبر منح الترخيص أحد الأدوار التنظيمية التي تستخدمها البنوك المركزية وذلك لضمان الحدود الدنيا لرأس المال وتنوع الخدمات المصرفية من حيث النوع والكم وعلى أساس من الشفافية

[1] سهير محمد معتوق، **اهمية الدور الإشرافي للبنك المركزي في ظل التحرير المالي**، بحث منشور في مجلة مصر المعاصرة، مصر، المجلد 91، العدد 458، 2000، ص ص 123-124

والنزاهة والمسئولية الاجتماعية في ضوء المعايير الدولية، وهنالك العديد من القوانين والتشريعات التي تنظم عملية ترخيص العمل للمصارف، وقد اهتمت لجنة بازل للرقابة المصرفية بعملية منح الترخيص وأوردته ضمن المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة وركزت على ضرورة فرض شروط ومعايير صارمة لابد من توافرها عند منح الترخيص للمؤسسات المصرفية الجديدة، إذ أن عملية الترخيص تتطلب الدراسة والتمحيص لمدى الحاجة لانشاء مصارف جديدة في ضوء عدة معطيات تتمثل في: عدد السكان، مستويات دخل الفرد، معدلات النمو الاقتصادي، مدى درجة الوعي المصرفي ووجود برامج لتحقيق الشمول المالي وثقافة الإدخار والاستثمار والايداع. كذلك من الأهمية بمكان عمل دراسة جدوى اقتصادية للمصرف وحجم رأس المال المصرح به والمدفوع بالاضافة إلى معرفة المؤسسين للمصرف وحصص كل منهم والإدارة التنفيذية التي ستديره هذا بالاضافة إلى أنواع الخدمات المصرفية التي سيقدمها وفق المناطق الجغرافية التي سيعمل فيها[1].

ب. اصدار التعليمات والتوجيهات والمنشورات:

يقوم البنك المركزي باصدار التعليمات والتوجيهات للمصارف تنفيذاً للقوانين والأنظمة التي تحكم العمل لمصرفي وذلك لتوجيه المصارف في المسار الذي يضمن سلامتها ويحقق الاهداف الاقتصادية من خلال قيام المصارف بدورها في الوساطة المالية، ويقوم المفتشون في الرقابة الميدانية بالتأكد من أن المصارف تلتزم بهذه التوجيهات والتعليمات[2].

## 2. الدور الرقابي للبنوك المركزية

---

[1] أحمد زكريا صيام، **مرجع سابق**، ص ص 221-222

[2] ذهبي ريمة، **الاستقرار المالي النظامي بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، (الجزائر: جامعة قسنطينة2، كلية علوم الاقتصاد وعلوم التسيير، 2011م) ص 73.

تشمل الرقابة المصرفية مجموعة من القواعد والإجراءات والاساليب التي تسير عليها أو تتخذها السلطات الرقابية والبنوك المركزية بهدف الحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف من اجل الوصول إلى جهاز مصرفي سليم وقادر يمكنه الاسهام في التنمية الاقتصادية ويحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين[1]، وقد تطور مفهوم الرقابية المصرفية من خلال تطور الاحداث الاقتصادية والتكنولوجية المعاصرة والتي أحدثت تطوراً كبيراً في مجال العمل المصرفي وظهور الخدمات المصرفية الالكترونية عبر الانترنت والهاتف الجوال وغيرها من وسائل تقديم الخدمات المصرفية الالكترونية وبالتالي أصبحت المصارف تخضع إلى سلسلة عمليات قائمة على أنظمة مصرفية جديدة، وعليه اتسع دور السلطة النقدية ليشمل أعمال الرقابة المصرفية التقليدية والمستحدثة من خلال تغطية كافة جوانب العمل المصرفي كماً ونوعاً بدءاً من عملية منح الترخيص لمز اولة العمل المصرفي مروراً بأعمال الرقابة المكتبية والتأكد من الالتزام باحكام القوانين والأنظمة السارية ثم التفتيش الميداني على أعمال البنوك بغرض الوقوف على أداء المصارف للتأكد من سلامة أوضاعها ومراكزها المالية ووضع المخاطر فيها والعمل على تحديدها وتقييمها، وكذلك العمل على اكتشاف المخالفات القانونية والادارية والمصرفية المرتبطة بالأداء المصرفي واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة وذلك من اجل ايجاد نظام مصرفي سليم وقادر على إدارة المخاطر وامتصاص الصدمات المالية والتي أصبحت تشكل اهم التحديات التي تواجه المصارف[2]؛ ويعتبر دور السلطات الرقابية والبنوك المركزية مهماً في سبيل تجنب حدوث الأزمات المصرفية أو الازمات المالية وذلك باتخاذ التدابير الوقائية اللازمة لمحاصرتها في نطاق

---

[1] منصور منال، **إدارة المخاطر الائتمانية ووظيفة البنوك المركزية القطرية والاقليمية**، بحث مقدم في الملتقى العلمي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية الحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، في الفترة من 20-21 اكتوبر 2009م، ص5.

[2] علي عبد الله شاهين، **أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية**، بحث غير منشورة، الجامعة الاسلامية- غزة، 2005، ص 7.

ضيق، ومنع انتقالها للمؤسسات المصرفية الأُخرى، منعاً لحدوث انهيار في القطاع المصرفي والحفاظ على جهاز مصرفي سليم ومتين ويعمل بشكل فعال، وتقوم السطات الرقابية بتحقيق ذلك من خلال اصدار القواعد والضوابط الاحترازية السليمة والتأكد من التزام المصارف بها من خلال الرقابة المكتبية والميدانية[1].

**الوسائل التي تنتهجها البنوك المركزية للقيام بدورها الرقابي:**

1. استخدام الرواجع الدورية :

تفرض معظم قوانين البنوك المركزية على المصارف تزويدها بتقارير و رواجع دورية (شهري، ربع سنوي، نصف سنوي أو سنوي) تبين سير ادائها و أعمالها بشكل مفصل مثل تطور حجم الودائع وحجم التمويل والأوراق المالية ونمو حقوق الملكية، الحسابات الختامية المراجعة بما فيها قائمة المركزي المالي، قائمة الدخل،وقائمة التدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية و غيرها من الرواجع التي تزيد من فاعلية العملية الرقابية وتحقق الاحاطة بطبيعة العمليات والمعاملات والانشطة التي تمارسها المصارف[2].

2. التفتيش الميداني:

تهدف عمليات التفتيش الميداني إلى الوقوف على حقيقة المراكز المالية للمصارف العاملة وتتبع سياساتها الائتمانية وطرق تطبيقها والتأكد من التزام المصارف بالقوانين السارية والأنظمة الموضوعة ومدى كفاءة الإدارة ومقدرتها على الالتزام بالممارسات الإدارية السليمة[3]، ودرجة الشفافية والافصاح، بالاضافة إلى تقييم النواحي التي لا يمكن تقييمها من خلال تحليل الرواجع

---

[1] عبد الرحمن حسن البدوي، **مرجع سابق**، ص 77.

[2] ذهبي ريمة، **مرجع سابق**، ص 74

[3] احلام مبارك موسى، **آلية رقابة البنك المركزي على اعمال البنوك في ظل المعايير الدولية**، رسالة ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، (الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005م) ص 22.

والتقارير الدورية، وتتم عمليات التفتيش وفقاً لخطة يتم إعدادها سنوياً بعد الأخذ في الاعتبار نقاط القوة والضعف لكل مصرف والتقارير التي تم إعدادها مسبقاً عنه، وتتم إجراءات التفتيش وفق ثلاث مراحل هي: مرحلة ماقبل التفتيش، مرحلة التفتيش الميداني ومرحلة ما بعد التفتيش، ومن الناحية العملية فان عملية التفتيش تهدف إلى التأكد من صحة المعلومات التي تقدمها المصارف للبنك المركزي، ويتم ذلك عن طريق التأكد بصورة مباشرة من مصادر هذه البيانات والمعلومات بالمصرف، ثم يتم بعد ذلك التأكد من مدى التزام المصرف بالقوانين والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي، وكذلك الوقوف على تقييم السلامة المالية للمصرف من حيث كفاءة الإدارة و أنظمة الرقابة الداخلية والحوكمة، والتحقق من جودة الموجودات وكفاية رأس المال والربحية [1].

وينقسم التفتيش الميداني إلى ثلاثة انواع، وهي: التفتيش العام أو الشامل ويكون الغرض منه مواكبة المستجدات المصرفية الرقابية الحديثة، حيث يتم فيه الوقوف على جميع مؤشرات CAMEL، والنوع الثاني: يسمى بالتفتيش المحدود ويتم فيه تغطية جزء من المجالات التي يغطيها التفتيش الشامل ويمكن أن يكون لغرض محدد مثل تفتيش أحد فروع المصارف التجارية في بداية العام بغرض مطابقة النقد بالخزن مع الأرصدة الموجودة في دفاتر أو أي أغراض أُخرى، أما النوع الثالث: فيسمى التفتيش الميداني المستديم وهذه النوع أوصت به لجنة بازل للرقابة المصرفية وصندوق النقد الدولي، ويتم بصورة يومية بواسطة المراقبين الميدانيين الذين يقوم البنك المركزي بتعيينهم ضمن فريق التفتيش وذلك للتمكن من معرفة المخاطر المصرفية في الوقت المناسب، ومحار بة عمليات غسل الأموال، و العمل على تقليص المخالفات المصرفية

[1] رسل عبد الواحد وحمزة فائق وهيب، **مرجع سابق**، ص98

بالإضافة إلى اكتشاف المخالفات المصرفية ومدى الالتزام في تطبيق تعليمات ومنشورات البنك المركزي[1].

## 1- انواع الرقابة المصرفية:

أ. الرقابة المكتبية:

تمثل الرقابة المكتبية الحد الأدنى للرقابة المستمرة التي تمارسها البنوك المركزية والسلطات الرقابية وذلك لمعرفة أوضاع المصارف المالية والإدارية وتتضمن تحليل ومراجعة البيانات التي ترد إليها من البنوك بشكل دوري مثل البيانات المالية المتعلقة بالتمويل الممنوح والاستثمارات ورأس المال ومستويات السيولة وموقف بناء المخصصات لمواجهة الخسائر المحتملة، ويتم تحليل ودراسة البيانات واحتساب النسب وتحديد المؤشرات المالية لمعرفة مدى التزام البنوك بالقوانين والتوجيهات والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي والسلطات الرقابية، وتهتم الرقابة المكتبية بالمؤشرات الرئيسية المتعلقة بالتركزات الائتمانية ومتابعة العمليات المالية المشبوهة التي ربما تتعلق بعمليات غسل الأموال وتطبيق أنظمة الانذار المبكر[2]، كما أن تحليل البيانات يمكن البنوك المركزية والسلطات الرقابية من معرفة المشاكل التي قد تطرأ على أعمال وانشطة المصارف الأمر الذي يزيد من فاعلية العملية الرقابية، وتعتمد فاعلية الرقابة المكتبية على مدى صحة ودقة البيانات المرسلة من المصارف ومدى مصداقيتها حتى يمكن الاعتماد عليها واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة[3].

---

[1] حوراء أحمد سلمان، **دور التفتيش في تحقيق الامتثال للتشريعات المصرفية**، بحث منشورفي مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، العراق، المجلد الثاني عشر، العدد 39، 2017م، ص23

[2] منذر محمد الصمادي، **مرجع سابق**، ص ص 16-17.

[3] بوزبرة فاطمة، **الرقابة المصرفية في الجزائر وفق مقترحات لجنة بازل ودورها في رفع أداء البنوك التجارية**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية،غير منشورة، (الجزائر: جامعة د.الطاهر مولاي، كلية العلوم الاقتصادية، 2016م) ص ص 5-6.

ب. الرقابة الميدانية:

تعتمد الرقابة الميدانية على الزيارات الميدانية للمصارف وذلك بهدف التحقق من سلامتها ومتانة مركزها المالي ومدى التزامها بقوانين العمل المصرفي والقوانين الأُخرى ذات العلاقة بالاضافة إلى التأكد من التزامها بتعليمات وتوجيهات البنك المركزي الصادرة، وذلك للوقوف بشكل خاص على مدى التزام المصارف بالجوانب النوعية مثل:كفاءة الإدارة، كفاية أنظمة الرقابة الداخلية، ملاءة رأس المال، نوعية الاصول، الربحية، والسيولة. وذلك بهدف تقييم أداء المصارف تحقيقاً لسلامة ومتانة وحدات الجهاز المصرفي وتعزيز ثقة المودعين والمتعاملين به[1].

## 2- المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة:

إن ممارسة ر قابة مصرفية فعالة على البنوك هو عنصر أساسي من عناصر البيئة الاقتصادية السليمة ومهمة الرقابة هي التأكد من أن البنوك تعمل بشكل صحيح وسليم وأن لديها ما يكفي من رأس المال والاحتياطيات لامتصاص الخسائر عند وقوعها[2]، وتعتبر المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة المعيار الأدنى الفعلى لتنظيم عمل المصارف والأنظمة المصرفية والرقابة عليها بشكل وقائي وسليم وتستخدمها الدول كمؤشر قياسي لتقييم جودة أنظمتها الرقابية وتحديد الأعمال المستقبلية من أجل تحقيق مستوى أساسي لممارسات الرقابة السليمة.

قامت لجنة بازل باصدار مبادئ الرقابة المصرفية الفعالة في العام 1997م لتكون بمثابة المرجع الأساسي للسلطات الرقابية في مختلف بلدان العالم، وقد صممت هذه المبادئ بحيث يمكن تنفيذها من قبل الرقابة المصرفية داخلية كانت أم خارجية، ومن أجل متابعة التقدم الذي تحققه البلدان في

---

(1) أحمد زكريا صيام، **مرجع سابق**، ص 212.

(2) بريش عبد القادر، زهير غراية، **مقررات بازل3 ودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي**، بحث منشور في مجلة الاقتصاد والمالية، الجزائر، 2015م، ص 100.

تنفيذ هذه المبادئ فان لجنة بازل وبالتعاون مع المنظمات الدولية والاقليمية تلعب دوراً مهماً في تقديم المساعدات الفنية لمختلف البلدان من أجل تدعيم انظمتها الرقابية[1].

**3- المتطلبات التي يجب توفرها للرقابة المصرفية الفعالة:**

لابد لأي نظام رقابة مصرفي فعال أن يكون قادراً على إعداد سياسات رقابية وتطبيقها ومراقبتها وفرضها بفعالية في ظل الأوضاع المالية والاقتصادية الطبيعية وظروف الضغط، ولابد للسلطات الرقابية أن تكون قادرة على الاستجابة للظروف الخارجية التي يمكن أن تؤثر سلباً على المصارف أو النظام المصرفي، وتوجد عدة عناصر أو شروط مسبقة تحدثأثراًمباشراً على فعالية الرقابة المصرفية وتقع غالباً خارج نطاق اختصاص السلطات الرقابية وتشمل المتطلبات التي يجب توفرها للرقابة المصرفية الفعالة ما يلي:

أ.سياسات اقتصاد كلي سليمة ومستدامة:

تعد سياسات الاقتصاد الكلي السليمة الأساس لأي نظام مالي مستقر، وقد تختل الموازين بدون السياسات السليمة، مثل ارتفاع حجم الاقتراض والانفاق الحكوميين والزيادة المفرطة في عجز أو توفر السيولة التي قد تؤثر على استقرار النظام المالي، وعلاوة على ذلك قد تستخدم بعض السياسات الحكومية المصارف ومؤسسات الوساطة المالية بوجه خاص كأدوات، مما قد يعيق الر قابة الفعالة.

ب.إطار عمل مؤسس بصور ة جيدة لصياغة سياسة الاستقرار المالي:

---

[1] أحمد مشعل، سعد خضير، **الرقابة المصرفية الفعالة واثرها على سلامة الصناعة المصرفية في ضوء مبادئ بازل**، بحث منشور في مجلة دمشق البحوث القانونية والاقتصادية، الصادرة عن كلية الحقوق، جامعة المنوفية، مصر، المجلد 11، العدد 21، 2002، ص 158

نظراً للأثر المتبادل والتداخل فيما بين الاقتصاد الحقيقي والمصارف والنظام المالي فانه من المهم ايجاد إطار عمل واضح للرقابة الاحترازية الكلية وصياغة سياسة الاستقرار المالي، ويجب أن يحدد هذا الإطار السلطات أو الجهات المسؤولة عن تحديد المخاطر الناشئة التي تؤثر على النظام بأكمله في النظام المالي، ومراقبة وتحليل عوامل السوق والعوامل الاقتصادية والمالية الأُخرى التي قد تؤدي إلى تراكم المخاطر على النظام بأكمله، وصياغة وتطبيق سياسات ملائمة وتقييم الطريقة التي يمكن بواسطتها أن تؤثر هذه السياسات على المصارف والنظام المالي.

تبنية أساسية عامة مُعدة جيداً:

تتكون البنية الأساسية العامة المُعدة جيداً من مجموعة من العناصر التي يمكن أن تسهم في إضعاف الأنظمة والأسواق المالية أو تعيق تحسنها إن لم تتوفر على نحو كاف مثل نظام لقوانين الأعمال، مبادئ وقواعد محاسبية محددة جيداً وشاملة ومقبولة على نحو واسع دولياً، نظام للمراجعات الخارجية المستقلة لضمان حصول مستخدمي البيانات المالية، توفر مهنيين مؤهلين مستقلين وذوي خبرة وغيرها من المتطلبات.

ث. انضباط السوق بشكل فعال:

يعتمد الإنضباط الفعال للسوق جزئياً على كفاية تدفقات المعلومات إلى المشاركين في السوق، وملاءمة الحوافز المالية لمكافأة المؤسسات المُدارة جيداً، وترتيبات تضمن عدم إنعزال المستثمرين عن تبعات قراراتهم، ومن ضمن المسائل المتعين علاجها هي حوكمة الشركات وضمان تقديم معلومات دقيقة وذات معنى وشفافة وفي الوقت المناسب من قبل المقترضين للمستثمرين والدائنين، ويمكن أن تتشوه اشارات السوق ويتأثر الانضباط سلباً إذا سعت الحكومات إلى التأثير على القرارات المالية أو الغائهاخصوصاً قرارات الإقراض من أجل تحقيق أهداف السياسة العامة،

وفي تلك الظروف لو قدمت الحكومات أو الجهات ذات الصلة التابعة قروض أو ضمنتها، فمن المهم الافصاح عن هذه الترتيبات، وأن تكون هناك طريقة إجرائية رسمية لتعويض المؤسسات المالية حينما تتعثر هذه القروض[1].

مما سبق يُلاحظ الباحث أن أدوار للبنوك المركزية في العالم متشابهة إلى حد كبير من حيث الممارسة، ويرجع الباحث ذلك إلى دور المنظمات والمؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية وغيرها من المنظمات الدولية التي تعمل على تقديم الدعم الفني للبنوك المركزية حول العالم لمساعدتها في أداءأدوارها الرئيسة في الاقتصاد، وبالتالي فان أهم الأدوار الرئيسية للبنوك المركزية تتمثل في الآتي:

1- وظيفة إصدار العملة وتنظيمها.

2- القيام بالأعمال المصرفية للقطاع الحكومي فيما يعرف ببنك الحكومة.

3- إدارة احتياطات العملات الأجنبية.

4- الرقابة على الائتمان وتنظيمه وتوجيهه نحو القطاعات الاقتصادية وفق خطط التنمية الاقتصادية.

5- الملجأ الأخير للبنوك التجارية، والقيام بأعمال المقاصة و الرقابة.

6-وضع وا إدارة السياسة النقدية.

كذلكيُلاحظ الباحث أن الدور التنظيمي والرقابي للبنوك المركزية يتسم بقدر عالي من الأهمية، ويتضح ذلك من خلال الاهداف التي تسعى السلطات الرقابية والبنوك المركزية لتحقيقها، وتهدف البنوك المركزية من خلال هذه الأدوار إلى تحقيق الآتي:

---

[1] **المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة، الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية** في العام 2012م، ص 30

1- حماية أموال المودعين والدائنين الآخرين.

2- الحفاظ على السلامة و الملاءة المالية للمصارف من خلال تقويةمراكزها المالية و أداءها المصرفي.

3- ضمان التزام المصارف بالقوانين والتشريعات المصرفية.

4- الحد من التركز في منح القروض.

ويتم تحقيق الاهداف أعلاه من خلال دور البنك المركزيالتنظيمي و الدور الرقابي بشقيه المكتبي والميداني والذي يتمثل في:

أسلطة منح الترخيص بمز اولة العمل المصرفي.

ب. اصدار التعليمات والتوجيهات.

ت. استخدام الرواجع الدورية.

ث. التفتيش الميداني.

# المبحث الثاني

# مفهوم وأهمية الاستقرار المالي والسلامة المالية

## أولاً - مفهوم وأهمية الاستقرار المالي

1.مفهوم الاستقرار المالي:

الاستقرار لغة: مأخوذ من مادة (ق ر ر) وقد جاءت كلمة استقر بمعنى الثبوت في المكان بعد ترحال وايضاً بمعنى السكن، مثل استقرهللأي بالمدينة منذ عهد قريب، والمُستقَر هو القرار والثبوت ويقال صار الأمر إلى مستقره أي استقر وثبت على حال.[1] وهذا يعني أن الاستقرار يأتي بمعنى الثبوت والسكون، ويعني استقرار النظام المالي ثبات النظام المالي وعدم تعرضه للاختلالات وعدم الثبات.

أما في الاقتصاد فقد تناول العديد من الكتاب والباحثين مفهوم الاستقرار المالي من عدةأوجه، وذلك على النحو الآتي:

1- عرف مصرف البحرين المركزي الاستقرار المالي بأنه: "الحالة التي يكون فيها النظام المالي قادراً على أداء وظائفه بطريقة فاعلة ودون التوقف حتى في حالة تعرضه للصدمات"[2].

2- كما عرف الن و وود (Allen & Wood) الاستقرار المالي بأنه: "هو الحالة التي تعاني فيها مجموعة من القطاعات مثل القطاع المالي، الشركات والافراد والحكومات من الأزمات المالية والتي يكون لها آثار سالبة على الاقتصاد الكلي"[1].

---

[1] المعجم الوسيط، ص 725، **حرف القاف، مادة ( ق ر ر).**

[2] Abayomi A. Alawode, **What is Financial Stability,** Financial stability paper series, Central bank of Bahrain, Bahrain, No 1, 2008, p16

3- كذلك عُرف الاستقرار المالي بأنه هو تجنب وقوع الأزمات المالية[2].

4- كذلك يُعرف الاستقرار المالي بأنه العمل على التأكد من قوة وسلاسة عمل جميع مكونات النظام المالي، مع عدم وجود ضغوطات في النظام المالي تؤثر سلباً على الاقتصاد، مع المحافظة على مستوى الأسعار في المستوى الذي يمكن إدارته[3]. ويؤكد هذا التعريف على فهم الاستقرار المالي من خلال الآتي:

أ. استقرار جميع مكونات النظام المالي.

ب. استقرار اسواق المال والانشطة المرتبطة بها.

5- كما عرفه سيناشي(Schinasi) بأنه: "الحالة التي يكون فيها النظام المالي قادراً على تسهيل عملية تخصيص الموارد الاقتصادية بكفاءة، مع القدرة على إدارة المخاطر المالية والمحافظة على أداء المهام الرئيسية المناطة به (كالادخار والاستثمار، الإقراض والاقتراض، خلق السيولة وتوزيعها، وتحديد أسعار الاصول) حتى في حالة وجود صدمات خارجية أو في حالة عدم التوازن الاقتصادي وذلك من خلال آلية التصحيح الذاتي".[4]

تناول العديد من الكتاب والباحثين مفهوم عدم الاستقرار المالي (اللااستقرار المالي) للدلالة على مفهوم الاستقرار المالي، حيث يعتقد الكثير من الباحثين أن مفهوم الاستقرار المالي يبدو واضحاً من خلال مفهوم عدم الاستقرار المالي، ومن أمثال الباحثين و الكتاب الآتي:

---

(1) Allen W. & Wood, **Defining and achieving Financial Stability**, Journal of Financial Stability, Cass business School, City university, England, 2006, PP152-172

(2) شقروش عبد القادر، **اشكالية تحرير حساب رأس المال وأثرها على الاستقرار المالي في الدول النامية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح و رقلة، الجزائر، 2016، ص 39

(3) Supreena and Dalvi, **assessment of financial stability report**, Stockholm School of economics, Sweden, 2004**,** p4.

(4) Garry J. Schinasi**, Definition of Financial Stability**, International Monetary Fund, working paper No 04/187, 2004, p8

1- وصف (Ferguson) عدم الاستقرار المالي بأنه: "الوضعية التي تتصف بالآتي [1]:

أ. تباين كبير لمجموعة هامة من أسعار الاصول المالية.

ب. تعرض وظائف و أداءالسوق واتاحة الائتمان محلياً وربما دولياً لانحراف كبير نتيجة لعدم الاستقرار المالي.

ت. انحراف الانفاق الكلي أو احتمال الانحراف بشكل ملحوظ عن قدرة الاقتصاد على الانتاج".

2- ويرى جانت(J.Chant) أن أفضل طريقة لفهم الاستقرار المالي من خلال النظر في عدم وجود الاستقرار المالي، وعرف عدم الاستقرار المالي: "بالأوضاع في الأسواق المالية التي تسبب الضرر وتُ هدد الأداء الاقتصادي من خلال تأثيرها على أداء النظام المالي"[2].

وبالنظر إلى التعريفات السابقة و التي تناولت مفاهيم وتعريفات الاستقرار المالي وعدم الاستقرار المالي يستنتج الباحث الآتي:

1- أن مفهوم الاستقرار المالي يعني قدرة النظام المالي على أداء وظائفه الأساسية والتي تشمل القيام بدور الوساطة المالية بكفاءة حتى في حالة تعرضه للصدمات.

2- أن النظام المالي يتفاعل مع البيئة الاقتصادية، حيث تشكل البيئة الاقتصادية المتقلبة على استقرار النظام المالي وبدوره ينعكس عدم استقرار النظام المالي على القطاعات الأُخرى المكونة للاقتصاد.

3- إن مفهوم عدم الاستقرار المالي يرتبط بوجود المهددات المتمثلة بصورة رئيسية في المخاطر النظامية التي تهدد جميع مكونات النظام المالي.

---

(1) Ferguson.R, **Should Financial Stability Be an Explicit central bank objective?**, Bank for International Settlement, Switzerland, paper No18, 2003 , P7

(2) Chant. J, **Financial Stability as a Policy Goal: Essays on Financial Stability**, Technical Report No 95, Bank of Canada, 2003, p3

وبالتالي يمكن للباحث أن يعرف الاستقرار المالي بأنه: الحالة التي يكون فيها النظام المالي قادراً على القيام بوظائفه بكفاءة وفاعلية من خلال الإدارة الكفؤة للمخاطر وتقوية النظم الاحترازية لتمكين المؤسسات المالية من العمل على تجنب وامتصاص الصدمات المالية عند وقوعها.

## 2. اهمية الاستقرار المالي

يعتبر الاستقرار المالي الركيزة الأساسية لأي عملية نمو إقتصادي كما يعتبر القطاع المالي والمصرفي قلب الحياة الإقتصادية الذي يعمل على تغذيتها بالأموال التي تشكل القوة الدافعة والمحركة لجميع الأنشطة الإقتصادية، وا ٍنطلاقاً من ذلك فإن أي هزة في وحدات القطاع المالي والمصرفي قد تتبعها هزات إرتدادية ربما تقود إلى وقوع أزمات مالية واقتصادية[1]، وقد ساعدت الأزمة المالية العالمية (2008م) في تغيير مفهوم أدوات الرقابة على المصارف والذي كان سائداً قبل حدوث الأزمة، وذلك من خلال التأكيد على أهمية مفهوم الاستقرار المالي باستخدام أدوات رقابية أكثر فاعلية، وتظهر أهمية الاستقرار المالي بصورة جلية عند حدوث عدم الاستقرار المالي، فعلى سبيل المثال قد تحجم المصارف عن تمويل المشروعات المربحة بسبب انحراف أسعار الموجودات والسلع بشكل كبير عن قيمتها الحقيقية، أو قد يحدث خلل في نظم المدفوعات يؤدي إلى عدم تسوية المدفوعات في أوقاتها، وينعكس عدم الاستقرار المالي سلباً على النمو الاقتصادي الأمر الذي يؤدي إلى حدوث انكماش في الاقتصاد وارتفاع معدل البطالة.[2] وقد اظهرت الأزمة المالية العالمية (2008) الآثار السالبة التي أحدثها عدم الاستقرار المالي في اقتصاديات كثير من الدول المتقدمة والنامية، فقد انعكس عدم الاستقرار المالي سلباً على النمو

---

[1] محمد عبد الحميد عبد الحي، مرجع سابق، ص58

[2] هوازن تحسين توفيق، **قياس الاستقرار المالي لعينة من المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية**، بحث منشور في مجلة جامعة زاخو، العراق، 2015م، المجلد 3، العدد 2، ص ص 537- 555.

الاقتصادي في العديد من الدول، و أصبحواضحاً أن عدم سلامة واستقرار النظام المالي قد يقود إلى أزمات مالية واقتصادية، لأن الهشاشة المالية والضعف الداخلي للنظام المالي الناتجة عن ضعف الرقابة والتنظيم من قبل البنوك المركزية والسلطات الرقابية والذي بدى واضحاً في الأزمة المالية العالمية الآخيرة في الافراط في الإقراض العقاري، وعدم تنظيم اسواق المال قد كانت السبب الرئيس في اندلاع الأزمة، وبالمقابل فإن تعزيز سلامة واستقرار النظام المالي تساعد النظام المالي في امتصاص الصدمات المالية التي تحدث من جراء الأزمات المالية أو المصرفية، وبالتالي تبدو العلاقة واضحة بين الاستقرار المالي أو بين عدم الاستقرار المالي وحدوث الأزمات المالية وقدرة النظم المالية على التعامل معها[1]، وقد أكدت الدراسات التحليلية لصندوق النقد الدولي حول أسباب الأزمة المالية العالمية أن التوسع الكبير في النظام المالي في السنوات الأخيرة التي سبقت حدوث الأزمة، وظهور الكثير من الأدوات المالية التي كان يعتقد أنها تحقق مكاسب كبيرة مع درجة مخاطر منخفضة، و أن الاسباب الحقيقية للأزمة المالية يعود إلى تراكم مجموعة من الاختلالات في النظام المالي،وانطلاقاً من هذا التحليل اعتبر صندوق النقد الدولي أن معالجة الأزمة وتفادي مسببتها مستقبلاً يتطلب توسيع التنظيم والرقابة على القطاع المالي ليشمل المؤسسات والأسواق النظامية التي لم تكن خاضعة لرقابة الهيئات التنظيمية والإشرافية، ولتوسع في آليات الافصاح بتوفير المعلومات الكافية للأجهزة الرقابية وتكثيف الإجراءات التنظيمية والرقابية[2].

---

[1] مشتاق السبعاوي وسلام انور ويالجين سليمان، **مرجع سابق**، ص ص 69- 72.

[2] لبعل فطيمة، **انعكاسات الأزمة المالية العالية لسنة 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2017م، ص 34.

وبصفة عامة تعني الأزمات المالية الاضطراب الحاد والمفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار عدد من المؤسسات المالية وتمتد آثاره إلى القطاعات الأُخرى في الاقتصاد، وقد تمتد تلك الآثار إلى دول اخرى ترتبط بمصالح اقتصادية مع الدولة أو الدول التي حدثت فيها الأزمة المالية[1]. وتنقسم الأزمات المالية إلى عدة انواع منها:

أ. الأزمات المصرفية:

تظهر الأزمات المصرفية عندما تواجه المصارف زيادة كبيرة و مفاجئة في طلبات سحب الودائع، كما توصف بأنها الحالة التي تكون فيها التزامات المصرف أعلى من موجوداته، وبصورة اشمل تنشأ الأزمة المصرفية عندما يكون المصرف غير قادر على الوفاء بالتزاماته العاجلة تجاه دائنيه حتى وا ٍن كانت القيمة الحالية للاصول موجبة، بمعنى أن المصرف لايملك الاصول الكافية لمواجهة طلبات المودعين في لحظة ما، ويمكن أن تتضمن الأزمة المصرفية أزمة سيولة كما هو مـ ٌشار إليه بعدم قدرة المصرف على مواجهة طلبات سحب المودعين، أو حالة اعسار مالي بأن لا تكفي اصول المصرف لسداد التزاماته[2].

ب. ازمات أسواق المال:

تحدث ازمات سوق المال نتيجة ظاهرة الفقاعة بسبب ارتفاع الاصول المالية بشكل يتجاوز قيمتها الحقيقية ويحدث ذلك عندما يكون الهدف من شراء الاصول المالية هو تحقيق الربح الناتج من ارتفاع سعره وليس بسبب قدرته على توليد الدخل، وعند حدوث مثل هذه الممارسات يصبح انهيار

---

[1] أمجد صباح عبد العال، **انعكاسات الأزمة المالية العالمية على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي**، بحث منشور في مجلة الاقتصادي الخليجي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، العدد29، 2016م، ص55

[2] يوسف عبد الاسدي وحسين كاظم، **تحليل ظاهرة الازمات المالية و سبل الاحاطة بها**، بحث منشور في مجلة الاقتصادي الخليجي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، العدد28، 2016م، ص ص 48-49.

أسعار الاصول المالية مسألة وقت و عندما تتحول الامور تجاه التخلص من هذه الاصول المالية ببيعها فيبدأ السعر بالهبوط وتحدث حالات الذعر يتبعه المزيد من الانخفاض في الأسعار، ويمتد الأثر نحو أسعار الاصول الأُخرى سواء في القطاع المالي أو القطاعات الأُخرى المكونة للقطاع الحقيقي[1].

ت. ازمات العملة و أسعار الصرف:

وتحدث أزمات العملة عندما تتغير أسعار الصرف بشكل يوثر في قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة، لذلك يسمى هذا النوع من الأزمات بازمة ميزان المدفوعات، ويحدث هذا النوع من الأزمات عندما تتخذ السلطة النقدية قرار بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة وبالتالي تحدث ازمة قد تؤدي إلى انهيار العملة[2].

## ثانياً - مفهوم وأهمية السلامة المالية

### 1. مفهوم السلامة المالية:

اشتُقت السلامة في اللغة من مادة **(س ل م)**، وجاءت بعدة معاني منها البراءة، وقوله تعإلى: ﴿إذا خاطبهم الجاهلون قالوا سلاما﴾أي بمعنى تسلماً وبراءةً ، وايضاً بمعنى لا خير بيننا وبينكم ولاشر، وقال ابن الأعرابي: السلامة تعني العافية، كذلك السلامة جاءت كمفرد لكلمة السلام، والسلام هو الله عز وجل واسم من اسمائه الحسنى وذلك لسلامته من النقص والعيب والفناء، ومنها قيل للجنة دار السلام لأنها دار السلامة من الآفات[3].

---

[1] دبار حمزة، **انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الامن الغذائي في الوطن العربي**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2013م، ص ص 5-6.

[2] دبار حمزة، **مرجع سابق**، ص 5

[3] ابن منظور، **لسان العرب**، الجزء الثاني عشر، حرف السين، ص 220.

أما في الاقتصاد فقد تطرق العديد من الكتاب والباحثين إلى مفهوم السلامة المالية من وجهات نظر مختلفة، فقد اشار إليها (Mishkin & Eakins) بانها: "عملية تقويم مركزة لعمليات وانشطة المصرف من خلال مراقبة المخاطرة" ويعكس هذا المفهوم التركيز الكبير على إدارة المخاطر في المصارف، وقد أوضح بأن هنالك أربعة عوامل لإدارة المخاطر بصورة سليمة، وهي:

1- نوعية شروط الإشراف والرقابة من قبل مجلس إدارة المصرف.

2- كفاية السياسات والحدود لكل النشاطات التي تحتوي على مخاطر ذات أهمية.

3- نوعية نظم الرقابة والإشراف على المخاطر.

4- كفاية الرقابة الداخلية لمنع الاحتيال والانشطة غير المشروعة.

كما عُرفت السلامة المالية بأنها: " التقويم المتخصص لاستقرار النظام المالي بهدف تحديد حالة أي ضعف موجود فيه في أي فترة زمنية" [1].

كذلك عٌرفت السلامة المالية بقدرة المؤسسات المالية على مقاومة الأزمات واستيعاب الصدمات والتعافي السريع منها، وتتميز بأنها أكثر قابلية للقياس وتشكل السلامة المالية عنصر رئيسي في المفهوم الكلي للاستقرار المالي[2].

وقد عرفها (Flannery) بانها: "وضع المعايير وتحسين الرقابة التي تؤدي إلى المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي" .

---

[1] صلاح الدين محمد أمين، **مرجع سابق**، ص 9

[2] ريما مناع و لعرابة مولود، **أثر جودة المعلومات المالية و الاقتصادية على استقرار النظام المالي**، بحث منشور في مجلة دراسات الاقتصادية ، الصادرة عن جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة2، الجزائر، المجلد 1، العدد الثالث، 2014، ص223.

و اعتبر (Batunanggar Santo So &)السلامة المالية والاستقرار المالي بكونهما مفهوماً واسعاً يُبنى على خمسة ركائز، وهي[1]:

1- ظروف اقتصاد كلي مستقرة.

2- تنظيم ورقابة سليمة للمؤسسات المالية.

3- اسواق ومؤسسات مالية سليمة.

4- بنية تحتية قوية وآمنة.

5- شبكات أمان مالي فاعلة.

وبالنظر إلى التعريفات السابقة والتي تناولت مفهوم وتعريف السلامة المالية يستنتج الباحث الآتي:

1- أن مفهوم السلامة الطلية يشمل سلامة النظام المالي و المصرفي من المخاطر النظامية وغير النظامية حتى يستطيع أداء دوره في الوساطة المالية، وأن الإدارة الجيدة للمخاطر وكفاءة نظم الضبط الداخلي والحوكمة تُسهم بصورة مباشرة في سلامة النظام المالي والمصرفي.

2- أن مفهوم السلامة المالية يتداخل مع مفهوم الاستقرار المالي؛ إذ أن السلامة المالية تهدف إلى تحقيق استقرار النظام المالي والمصرفي وتحديد حالة الضعف التي يمكن أن تعتريه.

3- أن تحقيق السلامة المالية يتطلب وجود بيئة اقتصادية مستقرة بالاضافة إلى أهمية وجود المعايير الرقابية والتنظيمية وشبكة الأمان المالي.

[1] صلاح الدين محمد أمين، **مرجع سابق**، ص 10

وبالتالي يمكن للباحث أن يعرف السلامة المالية بانها: الحالة التي تعكس قدرة وحدات النظام المالي والمصرفي على أداء دور الوساطة المالية بكفاءة حتى في حالة تعرضها للصدمات المالية، وذلك نتيجةً للإدارة الجيدة للمخاطر غير النظامية وكفاءة نظم الضبط الداخلي والحوكمة.

## 2. أهمية سلامة النظام المالي والمصرفي:

يعتبر القطاع المالي من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها حساسية، ويمثل القطاع المصرفي قلب النظام المالي خاصة في الاقتصاديات الناشئة والنامية، فالمصارف تضطلع بمعظم عمليات الإقراض والوساطة المالية وتوجيه الاستثمارات، وتعتمد سلامة النظام المصرفي وقوته على التحليل الجيد والكفء للمخاطر بواسطة المصارف وحالة الاقتصاد الكلي ومدى التدخل الحكومي في القرارات المصرفية، ومدى استقلالية السلطات الرقابية وقدرتها على الحفاظ على نظام مصرفي سليم وقوي من خلال إجراءات الرقابة والإشراف الفعال، وذلك من خلال التأكد من مدى توافر مقومات استمرار المؤسسات المصرفية وتحديد الإجراءات التصحيحية اللازمة[1]، ومن أجل تحقيق ذلك ينبغي أن تكون البنوك المركزية والسلطات الرقابية قادرة على التأكد من أن المصارف تقوم بالحفاظ على ملاءتها المالية،وذلك من خلال زيادة رؤوس أموالها وإحتياطياتها وفقاً لمقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية، مع توفر القوانين والقواعد المصرفية التي تمكن من التحكم في المخاطر المصرفية وإدارتها[2].

تنعكس نتائج أداء مؤسسات القطاع المصرفي على الاقتصاد الكلي وعلى ميزانيات الدول وسياساتها المالية بصورة مباشرة في حال عدم سلامة النظام المالي والمصرفي وحدوث فشل في

---

[1] **ملخص تقرير الاستقرار المالي العالمي**، صندوق النقد الدولي، 2009م، ص 5

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **الإصلاح المصرفي و مقررات بازل3**، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2013م)، ص ص 62-63

النظام المصرفي ككل، وذلك لأنه يتوجب على الدولة في حالة حدوث الفشل المالي في بعض المؤسسات المصرفية أو كل النظام المصرفي العمل تقديم الدعم المالي والفني من اجل انقاذ كل المصارف أو بعضها ودفع التعويضات اللازمة عن الودائع التي تم تأمينها وضمانها، كذلك فان أثر فشل النظام المصرفي تمتد لتؤثر في الموارد المالية للدولة بطريقة غير مباشرة، وذلك بسبب تدهور الاقتصاد وتراجع معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي بسبب ضعف السلامة المصرفية وضعف قدرة النظام المصرفي على الوساطة المالية واستقطاب وتحريك المدخرات المحلية والخارجية إلى القطاعات الانتاجية فينعكس أثر ذلك سلباً على أداء الاقتصاد الكلي ومن ثم على الموارد المالية للدولة[1]، مما سبق يتضح أهمية السلامة المالية للنظام المالي والمصرفي ولوحداته على المستوى الفردي وأثر عدم سلامة النظام المالي والمصرفي على أداء هذه المؤسساتو على مستوى الاقتصاد الكلي.

[1] خالد محمد يوسف، **الدمج المصرفي والسلامة المصرفية**، دراسة ماجستير في الاقتصاد، غير منشورة، معهد بحوث ودراسات العالم الاسلامي، جامعة امدرمان الاسلامية، 2009م، ص ص 52-53.

# المبحث الثالث

## البنوك المركزية والاستقرار المالي والسلامة المالية

تطورت أدوار البنوك المركزية منذ مطلع الثمانينات لتضطلع بدور أكبر وأوسع يتمثل في السعي إلى ارساء سياسة نقدية سليمة ذات فاعلية عالية في تحقيق الاستقرار النقدي، وضمن هذا الإطار فقد قامت البنوك المركزية في بعض الدول المتقدمة بفصل وظيفة الرقابة والتنظيم عن البنوك المركزية، وذلك للتركيز على استهداف معدل التضخم كهدف رئيس لسياستها النقدية في ضوء تحرير أسواق رأس المال في العالم، أما البنوك المركزية التي تتولى مهام التنظيم والرقابة على المصارف فتعتبر مسؤولة عن توفير البيئة المصرفية المناسبة بالإضافة إلى ضمان سلامة المصارف ووضع وتنفيذ السياسة النقدية المناسبة [1].

يتضمن الإطار الجديد لعمل البنوك المركزية مجموعة من الضوابط والإجراءات الهادفة لتحقيق الاستقرار المالي والحد من تداعيات الأزمات على الاقتصاد، كما يتضمن هذا الاطار تنظيم عمليات منح الائتمان وأسعار الأصول علاوة على مجموعة من الأدوات الاحترازية والوقائية المستحدثة في اطار الاستقرار المالي .

يواجه استخدام البنوك المركزية للأدوات الاحترازية الكلية عدة صعوبات، حيث تحتاج إلى قدر من الموازنة بين المكاسب المحققة من استخدام هذه الأدوات وبين الحاجة إلى قطاع مصرفي سليم يتمتع بالمرونة الكافية، ويمكن للسياسة الاقتصادية الاحترازية أن تحقق نجاحاً كبيراً في ظل وجود اطار عام لكل من السياسات النقدية والاقتصادية الكلية، ويشتمل الاطار الجديد لعمل البنك

---

[1] امية طوقان، **دور البنوك المركزية في ارساء السياسة النقدية**، بحث مقدم في مؤتمر مستجدات العمل المصرفي، سوريا، في الفترة من 2-3 يوليو 2005م

المركزي القيام بالإجراءات الاحترازية عن طريق توسيع الأهداف الخاصة بالسياسة النقدية ليشمل ذلك تحقيق الاستقرار المالي والسلامة المالية لمكونات الجهاز المصرفي إلى جانب الهدف الرئيسي المتمثل في استقرار المستوى العام للأسعار، وذلك بجانب الآليات المتعلقة بمتابعة التطورات في حجم الائتمان.

وقد بدأ الاهتمام بالحفاظ على استقرار النظام المالي والمصرفي في اعقاب الأزمة التي لحقت باقتصاديات جنوب وشرق آسيا في العام 1997م[1]، عندما حدثت تلك الأزمة وانتشرت بسرعة هائلة في دول تؤكد مؤشراتها الاقتصادية الكلية على سلامة اقتصادياتها، حيث أدركت المؤسسات والمنظمات المالية الدولية أهمية استحداث معايير ومؤشرات تساعد على تدارك الأزمات المالية قبل حدوثها والعمل على معالجتها ويتضمن الحفاظ على الاستقرار المالي العمل على تجنب مخاطر افلاس المصارف من خلال الإشراف على ممارسات المؤسسات المصرفية وضمان عدم تعثرها وذلك حمايةً للنظام المالي ككل[2]، إذ أن حدوث أي اختلالات في القطاع المصرفي تجعله غير قادر على مواجهة الصدمات، ومن الأخطاء التي يقع فيها مساهمو المصارف ومالكوها ومديروها والسلطات العامة هي عدم الافصاح عن الخسائر التي لحقت بالجهاز المصرفي، بل قد تبادر البنوك باخفاء القيمة الحقيقية للقروض المتعثرة والإعلان عن ملاءة مالية لا تعكس الأوضاع الحقيقية[3]، وتظهر جلياً أهمية نظم الرقابة المصرفية الاحترازية الفعالة لتحقيق الاستقرار المالي، حيث يضطلع الجهاز المصرفي بدور مركزي في تعبيئة المدخرات وتوزيعها

---

[1] خولة جاسم محمد و موفق عبد الحسين، **أثر تطبيق الركيزة الثالثة لمقررات بازل2 في كفاءة المكونات المعنوية لعوامل مخاطر رأس المال المصرفي**، ورقة علمية منشورة، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثامن، العدد 24، 2013م، ص 42

[2] عبد المنعم محمد الطيب، **واقع وتحديات الاستقرار المالي للقطاع المصرفي العربي**، بحث مقدم للمؤتمر المصرفي العربي، الأردن، المنعقد في مدينة عمان، بتاريخ 16 ابريل 2014م.

[3] أحمد شفيق الشاذلي، **الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه**، (ابوظبي: صندوق النقد العربي، 2014)، ص ص 50-25

في تنفيذ المعاملات من خلال نظم المدفوعات، وتتمحور مهمة نظم الرقابة المصرفية حول ضمان توخي البنوك الحيطة والحذر، والتأكد من أن رؤوس أموالها والاحتياطيات تكفي لمواجهة المخاطر المترتبة على ما تقوم به من أعمال، وقد تهدد جوانب الضعف في الجهاز المصرفي الاستقرار الاقتصادي في البلد المعني والبلدان الأُخرى على حد سواء عن طريق انتقال الازمات المصرفية والمالية، ولذا يحظى ايجاد طرق كفيلة بتقوية النظم الرقابية باهتمام عالمي متزايد، ويمكن للبنوك المركزية القيام بدور فعال لتجنيب الاقتصاد للتأثيرات الكارثية لانفجار فقاعة الاصول التي تلُحِ ق الضرر ليس فقط بالقطاع المصرفي بل القطاع المالي ككل والقطاع الحقيقي أيضاً، وذلك من خلال إتباع البنك المركزي لسياسة نقدية واحترازية حصيفة والعمل على متابعة التطورات في أسعار الأصول إلى جانب متابعته للمستوى العام للأسعار.

## علاقة البنوك المركزية بالاستقرار الماليو السلامة المالية

### أولاً، السلامة المالية ومفهوم الاستقرار المالي:

أصبح الحفاظ على الاستقرار المالي على مدى العقود الماضية هدفاً متزايد الأهمية في سياق وضع السياسات الاقتصادية، كما أن مفهوم الاستقرار المالي يتجاوز المفهوم البسيط المتعلق بتجنب وقوع الأزمات المالية، حيث يتعلق الاستقرار المالي بتقييم المخاطر المالية وتسعيرها وتحديدها وا ِدارتها، مع استمرار قدرة النظام المالي على أداء وظائفه المالية كالإدخار والاستثمار والإقراض والإقتراض وخلق السيولة وتوزيعها حتى في أوقات التعرض للصدمات الخارجية أو في حال تراكم الاختلالات[1]، ويتحقق الاستقرار المالي إذا كان النظام المالي قادر على توفير فرص الادخار والاستثمار مع عدم وجود اختلالات في النظام المالي ويتوافق تحليل الاستقرار المالي مع

[1] غاري شينامسي، **الحفاظ على الاستقرار المالي**، (صندوق النقد الدولي، 2005)، ص 2

تحليل السلامة المالية الكلية للنظام المالي؛ إذ أن مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي والمالي تُعد من أبرز الأدوات المستخدمة في تحليل السلامة المالية وتقييم أوضاع الاستقرار المالي.

وقد استحوذت سلامة النظام المصرفي - بإعتباره المكون الأكبر غالباً ضمن مكونات النظام المالي في معظم الاقتصاديات حول العالم - على اهتمام البنوك المركزية، حيث يعتبر النظام المصرفي السليم قناة رئيسية لتنفيذ السياسات النقدية والتمويلية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، كما أن تنمية القطاع المصرفي السليم أصبحت تحظى باهتمام متعاظم خاصة بعد الأزمة المالية العالمية (2008م) وما زال الاهتمام بسلامة الجهاز المصرفي متواصلاً منذ الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي نتيجة الأزمات التي تعرضت لها الأنظمة المصرفية والتي أصبحت شائعة في معظم انحاء العالم[1].

ويعتبر التصميم الجيد للضوابط الاحترازية الكلية والجزئية بواسطة البنوك المركزية والقيام بعمليات وإجراءات الرقابة المصرفية الفعالة من ابرز مهام البنوك المركزية والسلطات الرقابية وذلك من خلال التأكيد على سلامة السيولة النقدية والملاءة المالية والتأكد من قدرة المصارف على تقييم المخاطر وامتصاص الصدمات الخارجية.

يتوافق تحليل الاستقرار المالي إلى حد ما مع تحليل السلامة المالية الكلية ويعتمد تحليل الاستقرار المالي على مؤشرات قياسية مثل بيانات الميزانيات العمومية والتي تشكل انعكاساً للمراكز المالية للقطاعات الاقتصادية وبيانات الدخل والسيولة وجودة الاصول والمراكز المفتوحة بالعملات الاجنبية ومستوى التعرض للمخاطر وفق القطاعات الاقتصادية مع أهمية الاهتمام ببيانات تركز

[1] عبد الوهاب عثمان حاج موسى، **السلامة المصرفية والاستقرار المالي**، (الخرطوم: دار السداد، 2007)، ص 76

المخاطر وجميع هذه المؤشرات هي في الغالب مؤشرات للسلامة المالية الكلية مجمعة على مستوى الاقتصاد الكلي[1].

## ثانياً ، السلامة المالية والدور الرقابي والتنظيمي للبنوك المركزية :

تعني الرقابة الاحترازية الكلية العمل على معالجة ورقابة المؤسسات المالية بشكل كلي وعام بإعتبار أن النظام المالي والتعاملات البينية لمؤسساته كتلة واحدة، فسياسات السلامة الاحترازية مصممة لتحديد المخاطر التي تهدد النظام المالي والمصرفي ككل وليس المؤسسات بصورة منفردة، وقد كشفت الأزمة المالية العالمية(2008م) بأن سياسات التنظيم والرقابة الجزئية لا تكفي وحدها لضمان سلامة النظام المالي ككل و أنه من اللازم مساندة الرقابة الجزئية بمنهج أكثر شمولية لضمان السلامة المالية لكل النظام المالي والمصرفي من أجل التحوط للمخاطر النظامية وتعزيز الاستقرار المالي وذلك من خلال تبني سياسات التحوط الكلي ضمن إطار العمل الرقابي والتنظيمي للبنوك المركزية[2]، وفي سبيل تحقيق ذلك لابد من مراقبة وضبط المخاطر النظامية للحد من تراكمها وتعزيز قدرة النظام المالي على تحمل الصدمات وذلك باستخدام مجموعة من الادوات بناءاً على مجموعة من المؤشرات الأساسية.

## ثالثاً - العلاقة بين المهام والوظائف التقليدية للبنوك المركزية والاستقرار المالي و السلامة المالية:

---

[1] غاري شيناسي، **مرجع سابق**، ص 8

[2] **السياسة الاحترازية الكلية ودورها في تعزيز الاستقرار المالي في الدول العربية"تجربة بنك الكويت المركزي"**، ورقة منشورة على موقع بنك الكويت المركزي على الانترنت، الرابط http://www.cbk.gov.kw/en/assets/pdfs/Speech-MacroProdPolicy، تاريخ الدخول2017/11/23م، الساعة 1:20 بعد الظهر.

تتداخل مهام ووظائف البنوك المركزية التقليدية مع الاستقرار المالي والسلامة المالية، وذلك كالنحو الآتي:

## 1. السياسة النقدية والاستقرار المالي:

تتكامل السياسة الاحترازية الكلية المتعلقة بالاستقرارر المالي مع جميع السياسات الاقتصادية، لكنها تتكامل بصورة أكبر مع السياسة النقدية[1]، ويأتي هذا التكامل بسبب تشابه الاهداف والغايات، إذ أن السياسة النقدية تهدف إلى تحقيق الاستقرار النقدي من خلال استهداف النظام المصرفي بشكل خاص والنظام المالي بشكل عام، ومن المعلوم ايضاً في معظم الدول أن النظام المصرفي يشكل الجزء الأكبر من النظام المالي لذا فإن النظام المصرفي هو المستهدف الرئيسي من قبل السياسة الاحترازية الكلية الأمر الذي يجعل السياستان مكملتان لبعضهما. ويقصد بالسياسة الاحترازية الكلية عدم معالجة ورقابة المؤسسات المالية بشكل مستقل، ولكن باعتبار أن النظام المالي كتلة واحدة ونجد أن سياسات السلامة الاحترازية مصممة لتحديد المخاطر التي تهدد استقرار وسلامة النظام المالي والعمل على تخفيفها، لذا فهي تعمل على معالجة المخاطر التي تهدد النظام المالي ككل وليس المؤسسات بصورة منفردة، وتعرف السياسة الاحترازية الكلية ايضاً بأنها السياسة التي يتم من خلالها تحديد ومراقبة وضبط المخاطر النظامية للحد من تراكم هذه المخاطر وتعزيز قدرة النظام المالي على تحمل الصدمات وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات بناءاً على مجموعة من المؤشرات الأساسية وذلك لمعالجة الضعف الكلي وحالات الفشل المنفردة، ومن أهم المؤشرات والأدوات التي يمكن استخدامها هي هامش رأس المال لمواجهة

---

[1] فضيلة بوطورة ونوفل سمايلي، **تقييم السياسة الاحترازية الكلية لبنك الجزائر ضد الأزمات المصرفية**، بحث منشور في مجلة ابحاث اقتصادية و ادارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد 19، ص 42

التقلبات الدورية؛ وهي إحدى الأدوات التي جاءت بها مقررات بازل3، والتي تساعد المصارف في مواجهة التقلبات الدورية التي يمكن أن تحدث من خلال بناء هوامش رأس المال، كذلك تعتبر المخصصات ومتطلبات رأس المال على المستوى القطاعي ونسبة صافي التمويل المستقر من الأدوات المهمة لضمان سلامة المؤسسات المصرفية وتاكيد قدرتها على مواجهة الصدمات التي يتعرض لها النظام المالي من جراء عوامل الاقتصاد الكلي.

## 2. دور البنك المركزي كمقرض أخيرو علاقته بالاستقرار المالي والسلامة المالية:

يعتبر دور البنك المركزي كمقرض آخير دوراً تقليدياً ، حيث يتولى تقديم القروض في البنوك التي تعاني شح السيولة ولم تستطيع الحصول على إحتياجاتها من سوق ما بين المصارف، وفي هذا الجانب لا بد أن يقوم البنك المركزي عند تحديد سعر الإقراض والذي يكون غالباً سعر الخصم لدى البنك المركزي أو سعر إعادة الشراء،[1] ويجب أن يكون هذا السعر أعلى من متوسط سعر سوق مابين المصارف، وقد تخالف بعض الدول هذه القاعدة بأن يكون سعر الإقراض من البنك المركزي أقل من سعر سوق مابين المصارف، ولكن في المقابل تضع شروط صارمة للنفاذ إلى أموال البنك المركزي كأن تحدد سقف معين للاقتراض يتم تحديده لكل مصرف على حدة، وكذلك إشتراط تقديم البنك لضمانات معينة سواء مادية أو معنوية، ويقصد بالضمانات المعنوية تقديم ما يثبت وجود مشكله لديه في النفاذ لاسواق رأس المال واسواق الاسهم والسندات للحصول على السيولة بالاضافة إلى إثبات عدم استمرارية الأسباب التي دعت إلى عدم قدرتها على النفاذ لهذه الأسواق، والجهود المبذولة من جانب البنك لمعالجة هذه الاسباب. إلا انه أصبح من الضروري تعزيز الدور الرقابي الذي تلعبه البنوك المركزية واتخاذ الإجراءات

---

[1] أحمد شفيق الشاذلي، **مرجع سابق**، ص ص 53 – 56

اللازمة لتشجيع المصارف على الاعتماد على سوق ما بين المصارف في عرض وطلب احتياجاتها من السيولة كما يجب على البنوك المركزية العمل على عدم ترسيخ فكرة إعتماد بعض المصارف على السيولة المقدمة من البنك المركزي لسداد احتياجاتها أثناء الأزمات والقضاء على ظاهرة توقع البنوك الدائم لتدخل البنك المركزي لحل مشكلاتها والحيلولة دون أنهيارها وعودة البنك المركزي مرة أخرى لدوره التقليدي كمقرض آخير.

## 3.اختبارات الضغط والاستقرار المالي:

تعتبر اختبارات الضغط أحد ابرز الموضوعات التي تشغل بال البنوك المركزية والسلطات النقدية في الوقت الحاضر وذلك بهدف ضمان سلامة القطاع المصرفي في أوقات الازمات خاصة بعد رسوخ الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية (2008م)، ويتم إجراء اختبارات الضغط من خلال إعتماد منهجية اختبارية لقدرات المصارف وقياس مدى هشاشة ونقاط الضعف التي يمكن أن تظهر من خلال نتائج اختبارات الضغط، وتستند اختبارات الضغط إلى سيناريوهات تحسب ما يمكن أن يخسره المصرف في حال تعرضه لظروف قاسية وهو وسيلة لاختبار استقرار المصرف تحت ظروف غير متوقعة وعكسية، كما يمكن استخدامه كوسيلة للانذار المبكر لتحديد الانكشافات المصرفية خلال أوقات هدوء ظاهر وهو اداة فاعلة لإدارة الازمات[1]. ومن المعروف أن هناك علاقة ارتباط قوية بين التطورات في البيئة الاقتصادية الكلية وبين أداء القطاع المصرفي، حيث توجد علاقة متبادلة بين القطاع المصرفي كوسيلة يناط به حشد المدخرات وتوجيهها للاستثمار في جميع القطاعات الاقتصادية، ويعتبر حدوث أي خلل بهذه القطاعات

[1] صلاح الدين امين، صادق الشمري، **متطلبات انموذج اختبارات التحمل وامكانية التطبيق في المصارف العراقية**،، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، المجلد 19، العدد 71، ص ص 39-41

الاقتصادية المستخدمة للأموال أو في القطاع المصرفي المصدر لها من دواعي حدوث أزمة بكل منها سواء بالتبعية أوبالتوازي، و أصبح من الضروري للبنوك المركزية العمل على استحداث نماذج قياسية تستهدف الوقوف على العلاقة بين أداء الاقتصاد الكلي وأكثرها تأثيراً وأثر اً بأداء القطاع المصرفي.

ويأتي دور اختبارات الضغط والتي تبين تأثير حدوث صدمة في متغيرات أداء الاقتصاد الكلي على مؤثرات السلامة المالية للقطاع المصرفي، وهنا ينبغي على البنك المركزي القيام بالتحديث والتطوير المستمر للتقييمات الخاصة بالمراجعة الإشرافية وتشجيع البنوك على تطوير وتفعيل إدارات المخاطر لها وحثها على إعداد اختبارات الضغط بالأخذ في الاعتبار بعض السيناريوهات التي يتم تحديدها في تعليمات يصدرها البنك المركزي تتعلق بالمخاطر المختلفة التي قد تواجه البنك مثل: مخاطر الائتمان، مخاطر التركزات الإئتمانية، مخاطر السوق، مخاطر السيولة، ومخطر التشغيل. ومن ثم قياسأثر ها على الأوضاع المالية للبنوك لتحديد مدى قدرتها على إمتصاص الخسائر التي قد تنتج[1]. وتوفر اختبارات الضغط تقييم استشرافي للمخاطر، كما تساعد في التغلب على قيود البيانات التاريخية هذا بالاضافة إلى قدرتها في المساعدة على تسهيل تطوير خطط التخفيف من المخاطر وخطط الطوارئ وإمكانية التخطيط للسيولة ورأس المال.

## 4. نظم الدفع الالكترونيةوالاستقرار المالي والسلامة المالية:

تطورت تقنيات وأدوات المعاملات المالية الالكترونية و أصبح لها تأثيرها على المعاملات التجارية خصوصاً والمجتمع عموماً و أصبح استخدام الحاسب الآلي والتقينات الأُخرى في نمو مطرد تطورت معه نظرة المجتمع إلىبطاقات الائتمان وبطاقات الخصم الفوري و الآجل كوسيلة للسداد

[1] أحمد شفيق الشاذلي، **مرجع سابق**، ص ص 56 – 59

المالي، وبدأ الاعتماد على النقود الورقية باعتبارها الوسيلة الوحيدة للدفع بالتراجع والتحول من النظرة الايجابية الواثقة إلى النظرة السلبية المتشككة، وبالتالي فان على السلطات الرقابية والبنوك المركزية الإشراف والرقابة على هذه الانشطة المصرفية الالكترونية والأنظمة المستخدمة، وفيمايلي تفصيل أكثر لمجالات الإشراف والرقابة المتعلقة بالأنظمة والانشطة الالكترونية [1].

**أ.** الإشراف على أنظمة الدفع والتسوية:

يمثل الإشراف على أنظمة الدفع والتسوية وظيفة من وظائف البنوك المركزية الحديثة التي تهدف إلى ضمان سلامة وكفاءة هذه الأنظمة من خلال متابعتها وتقييم عملها وفقاً لذلك من خلال القيام بتنفيذ مجموعة من الإجراءات المتمثلة في تحديد أهداف نظم الدفع، والتأكد من أن أنظمة التشغيل المعمول بها تتفق والمبادي الأساسية المتعارف عليها والإعلان عن كل مكون من المكونات الرئيسية لنظم الدفع لتسهيل قيام البنك المركزي بتنفيذ هذه الإجراءات ومن الضروري توسيع نطاق إشرافه للتأكد من مدى اتفاق أنظمةالدفع التي لا تُدار بواسطته مع المبادي الأساسية، وتعزيز القدرات الفنية والبشرية لديه للقيام بهذا الدور، كذلك من الضروري أن يستهدف البنك المركزي منع المخاطر النظامية الأمر الذي يحافظ على الاستقرار المالي والمصرفي وتعزيز قدرات وكفاءة وسائل الأداء ونظم الدفع وضمان أمن استخدام النقود وثقة الجمهور فيها بصفتها أصل للتسوية، وحماية أحد أهم قنوات الانتقال بالنسبة للسياسة النقدية.

ب. الإشراف على أنظمة الاستعلام الائتماني ومركزية المخاطر:

---

[1] محمد بن باحان، **دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي**، بحث منشور في مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لتامنغست، الجزائر، العدد 5، 2014م ص ص 174-175.

تعتبر المخاطرة جزء لا يتجزء من العمل المصرفي خصوصاً مع ارتفاع حدة المنافسة والتطور التكنولوجي وزيادة حجم المعاملات المصرفية والحاجة إلى بنوك ذات احجام كبيرة، فالبنوك أصبحت اليوم تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من مصرف لآخر، ومن ثم فان إدارة مجمل المخاطر المحتملة من العوامل المساعدة في نجاح وضمان استمرار المصارف في السوق المصرفية، تعتبر المخاطر الائتمانية التي تواجهها المصارف والناتجة عن المعاملات المصرفية مع العملاء والمؤسسات التي تعمل على تصنيف العملاء عن طريق مؤشرات متطورة تساعد البنوك في التحكم والتخفيف من مخاطر الائتمان[1].

يتضح للباحث مما سبق أن هنالك علاقة بين مفهوم السلامة المالية والاستقرار المالي والمهام الأخرى التي تقوم بها البنوك المركزية، ويتداخل مفهوم السلامة المالية مع مفهوم الاستقرار المالي؛ إذ أن السلامة المالية تهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي وذلك بتجنيب النظام المالي و المصرفي المخاطر النظامية وغير النظامية الي يمكن أن تهدد استقراره، ويقاس مدى استقرار النظام المالي والمصرفي من خلال مؤشرات السلامة المالية المتعارف عليها.

كذلك تتداخل السياسة النقدية والائتمانية مع الاستقرار المالي والسلامة المالية، حيث تستهدف السياسة النقدية عرض النقود كهدف وسيط ومعدلات التضخم كهدف نهائي، هذا بالاضافة إلى توجيه الائتمان نحو الانتاج وزيادة معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، كذلك تستهدف البنوك المركزية الحفاظ على استقرار المستوى العام للاسعار، مما سبق نجد أن هذه العوامل تؤثر على الاستقرار المالي والسلامة المالية، وبهذا يستنتج الباحث أن هنالك تداخل كبير بين المهام

[1] محمد بن باحان، **مرجع سابق**، ص175.

التقليدية للبنوك المركزية المتعلقة بوضع السياسة النقدية والائتمانية وأدوارها الحديثة في المحافظة على الاستقرار المالي والسلامة المالية.

# المبحث الأول

# تحليل وقياس الاستقرار المالي

ظهرت الحاجة إلى بناء مؤشر يتم من خلاله قياس حالة النظام المالي من حيث الاستقرار أو عدمه، وذلك من خلال مجموعة من المتغيرات التي تساعد في تحديد أماكن ضعف النظام المالي، وتتداخل مؤشرات قياس الاستقرار المالي مع مؤشرات الانذار المبكر وتمثل الأخيرة جزءاً منها.

**مكونات مؤشر الاستقرار المالي:**

يقيس مؤشر الاستقرار المالي مدى استقرار عناصر ومؤسسات النظام المالي الرئيسية، وذلك من خلال مؤشرات فرعية تعمل على قياس مدى استقرار القطاع المصرفي، الاقتصاد الكلي و أسوق رأس المال[1].

فيما يلي يتم تناول مكونات المؤشر التجميعي لقياس الاستقرار المالي بشئ من التفصيل:

1- مؤشر القطاع المصرفي:

يتكون مؤشر القطاع المصرفي من عدة مؤشرات فرعية تمثل مؤشرات السلامة المالية والتي تعبر بدورها عن الجوانب الرئيسية في أداء المصارف مثل كفاية رأس المال، جودة الاصول، السيولة والربحية، وذلك على النحو الآتي:

أ- كفاية رأس المال:

[1] **تقرير الاستقرار المالي**، البنك المركزي الاردني، 2016م

تعتبر نسبة كفاية رأس المال من أهم المؤشرات التي تقيس سلامة المراكز المالية للمصارف، وتعزز كفاية رأس المال قدرة المصارف على مواجهة الصدمات والمخاطر المرتفعة وبالتالي حماية المودعين، مما يعني أنه كلما رتفعت نسبة كفاية رأس المال عن الحدود الدنيا المقررة بواسطة البنوك المركزية والسلطات النقدية سيكون هنالك تأثير ايجابي أكبر على حالة استقرار النظام المالي.

ب- جودة الاصول:

يتم استخدام عدة نسب مالية لقياس جودة الاصول في اطار قياس استقرار النظام المالي وهي نسبة الديون المتعثرة إلى إجمالي التمويل الممنوح، ونسبة صافي الديون المتعثرة بعد طرح مخصصات الديون المتعثرة مقسومة على رأس المال، وتؤثر هاتان النسبتان على حالة استقرار النظام المالي فكلما ار تفعتا عن الحدود الدنيا المقررة، فإن هذا الأمرسيُ قلل من جودة الاصول، الأمر الذي ينعكس سلباً على استقرار النظام المالي.

ت- السيولة:

بدى جلياً بعد حدوث الأزمة المالية العالمية أن هنالك ضعف واضح في إدارة مخاطر السيولة لدى العديد من المصارف حول العالم، الأمر الذي يتطلب مراقبة مستوى السيولة لدى المصارف من خلال استخدام بعض النسب المعيارية مثل نسبة الاصول السائلة إلى اجمالي الاصول، فكلما التزمت المصارف بالحدود المقررة للاحتفاظ بالاصول السائلة أثر ذلك ايجاباً في استقرار النظام المالي.

ث- الربحية:

يتم استخدام نسبة العائد على الاصول والعائد على حقوق الملكية في قياس مستوى الربحية في المصارف، وتعتبر نسبة إجمالي المصروفات من غير الفوائد إلى اجمالي الدخل من أهم النسب التي تساعد في قياس الكفاءة التشغيلية للمصارف، حيث أنه كلما انخفضت نسبة الكفاءة التشغيليةعن الحدود المقررة دلّ ذلك على كفاءة المصرف التشغيلية وبالتالي تعظيم العائد على الاصول ورفد حقوق الملكية بالإ باح المحتجزة ، الأمر الذي يزيد من كفاية رأس المال، وبالتالي المساعدة في تحقيق الاستقرار المالي[1].

2- مؤشر الاقتصاد الكلي:

يعتمد القطاع المالي على مجمل النشاط والأداء الاقتصادي الكلي للدولة، ويتأثر بالمتغيرات الاقتصادية التي يمكن أن تحدث من وقت لآخر، وقد أشارت العديد من الدراسات الحديثة إلى أن بعض التطورات الاقتصادية الكلية السالبة تسبق حدوث الأزمات المصرفية، الأمر الذي يتطلب مراقبة المتغيرات الاقتصادية الكلية[2]و أخذها في الإعتبار عند قياس الاستقرار المالي، فيما يلي أهم المؤشرات الاقتصادية التي تؤخذ في الاعتبار ضمن مؤشر قياس الاستقرار المالي.

أ- الناتج المحلي الاجمالي:

يمثل الناتج المحلي الاجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الانتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي لدولة معينة خلال فترة محددة غالباً ما تكون عام واحد، كذلك يمثل الناتج المحلي الاجمالي إجمالي دخول عناصر الانتاج[3]. ويتم استخدام نسبة نمو الناتج المحلي الاجمالي كأحد المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر

---

[1] **تقرير الاستقرار المالي**، البنك المركزي الاردني، 2016م

[2] أحمد طلفاح، **مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي**، (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 2005م).

[3] مهند السلمان واحمد البكر، **مفهوم الناتج المحلي الاجمالي**، دراسة وصفية غير منشورة، مؤسسة النقد العربي السعودي، 2016م، ص 7.

على حجم الديون المتعثرة، وتشير الأبحاث الاقتصادية إلى أن انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (معدل النمو الاقتصادي) يؤدي إلى ارتفاع حجم الديون المتعثرة نتيجة لتراجع النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يعني تراجع قدرة العملاء على سداد ديونهم[1].

ب- فجوة نسبة الائتمان إلى الناتج المحلي الاجمالي:

يتم حساب مؤشر فجوة منح الائتمان من خلال قسمة نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص على الناتج المحلي الاجمالي في عام معين[2]، وهي من أهم المؤشرات والمقاييس التي تستخدم في مراقبة المخاطر النظامية التي قد تؤثر على النظام المالي ككل، وكلما زادت الفجوة بين نمو الائتمان ونمو الناتج المحلي الاجمالي دل ذلك على توجه جزء كبير من التسهيلات لتمويل الأغراض الإستهلاكية، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار الاصول وبالتالي يزيد احتمال تشكل الفقاعات السعرية خاصة في قطاع العقارات، مما يؤثر سلباً على الاستقرار المالي.

ت-مديونية الافراد إلى الدخل:

إن لارتفاع مديونية الأفراد نسبة لدخلهم وثرواتهم Debt to income ratio آثاراً سلبية على الاستقرار المالي والاقتصادي، حيث أن ذلك سيؤدي إلى انخفاض قدرة الأفراد على سداد التمويل الذي حصلوا عليه، مما يزيد من نسب التعثر لدى المصارف والمؤسسات المالية الأُخرى التي تقوم بمنح التمويل، كما أن ارتفاع هذه النسبة يضعف من قدرة الأفراد على الإنفاق والاستهلاك مما يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي، وبالتالي لابد من وضع حدود عليا لنسبة المديونية للدخل، ويعتبر ارتفاع نسبة المديونية على الدخل من أهم أسباب الأزمة المالية العالمية التي بدأت في

---

[1] **تقرير الاستقرار المالي**، البنك المركزي الاردني، 2016م

[2] هبة عبد المنعم، **متطلبات رأس المال الاضافي للحد من مخاطر التقلبات في دورات الاعمال ومنح لائتمان**، ( ابوظبي: صندوق النقد العربي، 2015م).

عام 2007 عن طريق الإفراط في التمويل العقاري الذي رفع أسعار العقار بشكل كبير وأعطى البنوك شعور زائف بالأمان عندما كانت تقرض عملائها الأمر الذي نتج عنه خلق فقاعة في سوق العقارات وتوسعت البنوك في الإقراض لقطاع الأفراد الذين أصبحوا مكبلين بالتزامات فاقت الدخل المتاح لهم، مما أدى لعدم قدرتهم على سداد ديونهم وحتى بعد بيع العقارات المرهونة [1].

ث- معدل التضخم:

تؤثر معدلات التضخم المرتفعة على مجمل الاقتصاد وعلى سلامة واستقرار القطاع المالي والمصرفي بصورة خاصة، إذ أن التضخم يؤدي إلى إنخفاض القيمة الحقيقية للنقود والودائع المصرفية، وبالتالي يلجأ المودعون من الافراد والمؤسسات إلى الاحتفاظ بالاصول الحقيقية كالأراضي والمباني والسيارات للمحافظة على قيمة نقودهم بدلاً عن ايداعها لدى المصارف، من ناحية أُخرى يؤثر التضخم على التمويل الممنوح بواسطة الجهاز المصرفي، حيث يكون هنالك ميل إلى منح التمويل قصير الاجل بدلاً عن التمويل طويل الاجل، وهذا يعني أن التضخم يؤثر سلباً على دور مؤسسات القطاع المالي خاصة المصارف في القيام بدور الوساطة المالية [2]، كذلك فان التضخم يقلل من دقة تقييم مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، ويؤثر سلباً على مستويات السيولة بالمصارف ويزيد من درجة الإعسار المالي وذلك بسبب تذبذب المستوى العام للأسعار [3].

3- مؤشر سوق رأس المال:

---

[1] **الموقع الالكتروني للبنك المركزي الاردني** http://www.cbj.gov.jo، تاريخ الدخول: 2018/01/03م، الساعة 11:50صباحاً .

[2] هنادي عبد الرفاعي، **اثر التضخم على أداء القطاع المالي في الاردن**، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، غير منشورة، الجامعة الاردنية، الاردن، 2009م، ص ص 1-2

[3] علي عبد الرضا حمودي، **مؤشرات الحيطة الكلية وامكانية التنبؤ المبكر بالازمات**، البنك المركزي العراقي، 2009م.

يمثل سوق رأس المالأحد مكونات القطاع المالي التي تلعب دوراً مهماً في الوساطة المالية ونقل الأموال من اصحاب الفوائض المالية إلى اصحاب العجز المالي، وبالتالي تحريك الأموال في قلب الاقتصاد، ويتم استخدام عدة مؤشرات لقياس فاعلية سوق رأس المال وسلامته وتأثيره في الاقتصاد، وذلك على النحو الآتي:

أ- القيمة السوقية للاسهم إلى العائد على الاسهم المدرجة:

يقوم هذا المتغير بمقارنة سعر السهم بالعائد الذي يمكن الحصول عليه من امتلاك هذا السهم، حيث أنه كلما زادت قيمة السهم نسبة إلى العائد المتحقق منه دل ذلك على تسعير السهم بأعلى من قيمته، مما قد يؤدي إلى تشكل فقاعات سعرية في سوق الاسهم في حال استمرار إرتفاع هذه النسبة بشكل أكبر.

ب- القيمة السوقية للاسهم إلى الناتج المحلي الاجمالي:

تقيس نسبة القيمة السوقية للاسهم إلى الناتج المحلي الاجمالي حجم السوق المالي نسبة للاقتصاد الكلي، الأمر الذي يساعد في تحديد أثر التطورات التي تحدث في السوق المالي على الاستقرار المالي والاقتصادي[1].

وبهذا يتضح للباحث أن المؤشر التجميعي لقياس الاستقرار المالي يعتمد على ثلاثة مؤشرات فرعية تسهم في قياسه، وهي:

1- مؤشر القطاع المصرفي: نسبة لأن لقطاع المصرفي يشكل غالبية القطاع المالي فلابد من أن تكون مؤشراته أحد أهم مكونات مؤشر قياس الاستقرار المالي.

[1] **تقرير الاستقرار المالي**، البنك المركزي الاردني، 2016م

2- مؤشر الاقتصاد الكلي، وهو الذي يقيس بيئة الاقتصاد الكلي التي يعمل فيها القطاع المالي والتي قد تشكل مصدراً للمخاطر النظامية التي تهدد استقرار القطاع المالي.

3- مؤشر سوق رأس المال والذي يعمل على قياس أحد مكونات القطاع المالي وهو قطاع لسو اق المال.

ويرى الباحث أنه من الأهمية أن يشتمل المؤشر التجميعي لقياس الاستقرار المالي على مؤشرات قياس استقرار مؤسسات قطاع التأمين؛ إذ أن هذا القطاع يشكل أحد اضلاع القطاع المالي، كما يمكن البحث عن مؤشرات لقياس سلامة واستقرار المؤسسات المالية غير المصرفية كشركات التمويل وشركات الاجارة وشركات تحويل الأموال المالية وشركات الصرافة التي تعمل في مجال بيع وشراء العملات الاجنبية لتكون ضمن مؤشر قياس استقرار القطاع المصرفي ومن ثم تدخل ضمن المؤشر التجميعي لقياس استقرار القطاع المالي.

# المبحث الثاني

# مهددات الاستقرار المالي

تشكل المخاطر أحد أهم المهددات التي تؤثر في بقاء واستمرارية المؤسسات المالية خاصة المصارف، وتعرف المخاطرة بأنها احتمالية حدوث شئ خطير أو غير مرغوب فيه، وتعرف كذلك بأنها الحالة التي تتضمن احتمالية الانحراف عن الطريق الذي يحقق الهدف أو الذي يوصل إلى النتيجة المرغوب فيها[1]. كما تعرف ايضاً بأنها احتمالية تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وتذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، مما ينتج عنه آثار سلبية لها القدرة على التأثير على تحقيق أهداف المصرف المرجوة وتنفيذ استراتيجياته بنجاح.

تنقسم المخاطر إلى عدة أنواع ومنها[2]:

1- المخاطر المالية وتشمل: مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر تقلبات أسعار الفائدة، مخاطر تقلبات أسعار العملات الاجنبية وغيرها.

2- مخاطر التشغيل بانواعها المختلفة.

3- مخاطر الأعمال وتشمل: المخاطر القانونية، مخاطر السياسات، مخاطر الدولة.

4- مخاطر الأحداث وتشمل: المخاطر السياسية، مخاطر أزمات المصارف، المخاطر الخارجية الأُخرى.

---

[1] بلعزوز بن علي، **استراتيجية إدارة المخاطر في المعاملات المالية**، بحث منشور في مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد7، 2010، ص 331.

[2] ميرفت ابو كمال، **الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية**، رسالة ماجستير في إدارة الاعمال، غير منشورة، الجامعة الاسلامية- غزة، فلسطين، 2007، ص ص 67-72.

كذلك تقسم المخاطر إلى مخاطر نظامية ومخاطر غير نظامية، وسيتم سرد أنواع المخاطر وفقاً لهذا التقسيم.

## أولاً، المخاطر غير النظامية:

وهي المخاطر التي تؤثر على المؤسسة المالية بصفة خاصة وتستطيع المؤسسة المالية عن طريق إدارة هذا النوع من المخاطر الوقاية منها وتخفيف آثارها السالبة والتحكم بها، وبالتالي تختلف عن المخاطر النظامية التي تؤثر في جميع المؤسسات المالية بالدولة المعنية لارتباطها بعوامل الاقتصاد الكلي. فيما يلي أهم أنواع المخاطر غير النظامية التي تتعرض لها المصارف:

أ. مخاطر الائتمان :

تعرف مخاطر الائتمان بانها المخاطر التي ينتج عنها فقدان الدخل نتيجة لتأخر الطرف المقابل عن السداد في الوقت المحدد على النحو المتفق عليه في عقد منح التمويل أو الائتمان[1]. كما تعرف ايضاً بأنها الخسائر المحتملة نتيجة رفض عملاء الائتمان السداد أو عدم قدرتهم على سداد الدين بالكامل أو في الوقت المحدد.

تنشأ المخاطر الائتمانية بسبب اقدام المصارف على تقديم القروض أو الائتمان للافراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة مع عدم مقدرته على استرجاع حقوقه المتمثلة في اصل القرض وفوائده، ويعود ذلك إلى عدم قدرة المقترض على الوفاء برد اصل القرض وفوائده في تاريخ الاستحقاق

[1] مشري فريد وعمرو عياش، **إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الاسلامية**، بحث مقدمة في الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الاسلامية، للفترة من 8-9 ديسمبر 2013م، الجزائر، ص 2

المحدد، أو أن العميل له القدرة على السداد لكن ليس له الرغبة في السداد لأي اسباب متعلقة به[1].

وتأخذ المخاطر الائتمانية عدة صور من حيث مصدرها؛ احياناً تتعلق مخاطر الائتمان بالعميل المقترض بمعنى أن يكون العميل هو المصدر الرئيس لمخاطر الائتمان التي يتعرض لها المصرف بحيث يكون ضعيف الاهلية وغير مناسب لمنحه القرض، أو أن تكون سمعته الائتمانية سيئة أومركز ه المالي ضعيف أو ليس له المقدرة الانتاجية للاستفادة من القرض. واحياناً تأتي مخاطر الائتمان من نوع النشاط الذي يز اوله المقترض فمثلاً يتأثر القطاع الزراعي بكثير من العوامل المناخية ومدى توافر المياه، وكفاءة نظم مكافحة الآفات، وقد يكون مصدر المخاطر الائتمانية المصرف نفسه مانح الائتمان مثل عدم قدرته على اختيار العميل المناسب وضعف الأنظمة الرقابية ومتابعة سداد العمليات التمويلية بواسطة العملاء المقترضين وعدم أخذ الضمانات الكافية، كذلك فإن الظروف العامة قد تكون أحد أسباب مخاطر الائتمان مثل الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وبحيث لا يستطيع المصرف أو العميل التحكم فيها وتكون سبباً رئيساً لتعثر العملية الائتمانية وتعرض المصرف لمخاطر الائتمان[2].

ب. مخاطر السوق:

تعرف مخاطر السوق بأنها المخاطر الناتجة عن التحركات العكسية في القيم السوقية لاصل ما سواء كانت سندات، أو اسهم أو عملة أو سلعة، أو حتى عقود مشتقة مرتبطة بالاصول السابقة، أو هي مخاطر تعرض المراكز المالية داخل ميزانية المؤسسة وخارجها لخسائر نتيجة لتقلب

---

[1] ميـاد انـيس محمـد، **التـأمين علـى الائتمـان ودوره فـي إدارة المخـاطر الائتمانيـة وتعزيـز عمليـات التمويـل**، رسـالة ماجسـتير فـي المصارف والتأمين، غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2015م، ص ص 75- 76

[2] شريف مصباح، **إدارة مخاطر الائتمان المصرفي**، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الأول، بعنوان الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة للفترة من 8-9/مايو /2005م، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، فلسطين، ص ص 6-9

الأسعار في السوق وتشمل المخاطر الناجمة عن تقلب أسعار الفائدة وتقلب أسعار الاسهم في الأدوات المالية المصنفة ضمن محفظة المتاجرة، والمخاطر الناجمة عن تقلب أسعار السلع في مجمل حسابات المؤسسة المعنية[1].

ت. مخاطر السيولة :

تحدث مخاطر السيولة عند وقوع انخفاض غير متوقع في صافي التدفق النقدي للمصرف وعدم مقدرته على تعبئة الموارد بتكلفة معقولة سواء عن طريق بيع اصوله أو عن طريق الإقتراض عن طريق اصدار الأدوات المالية مثل الاسهم، السندات أو الصكوك مما يجعل المصرف عاجزاً عن الوفاء بالتزاماته عند استحقاق آجالها، كما ترتبط مخاطر السيولة ايضاً بعجز المصرف عن الوفاء باحتياجات عملائه الفورية من السيولة النقدية في الأجل القصير أو الأجل الطويل أو في حالة قصور التدفقات النقدية الداخلة عن مقابلة التدفقات النقدية الخارجة[2]، وهنا تكمن اهمية إدارة مخاطر السيولة بصورة جيدة حتى لا تقع المصارف في مشكلات سيولة خطيرة تؤدي بها إلى إعلان التصفية[3].

وتعتبر إدارة السيولة من المهام الأساسية للمصارف وتبدأ مسئولية إدارة السيولة من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والتي يجب عليها التأكد من أن أولويات المصرف و أهدافه واضحة فيما يتعلق بالسيولة وأن إدارة السيولة تتم بصورة فاعلة تفادياً للمخاطر التي قد تحدث عند الفشل في إدارة السيولة.

---

[1] بلعزوز بن علي، **مرجع سابق**، ص 334

[2] بن ربيع حنيفة و بن زابة عبد الملك، **اختبارات التحمل كآلية لإدارة المخاطر**، بحث منشور في مجلة جديد الاقتصاد، الصادرة عن الجمعية الوطنية للاقتصادين الجزائريين، الجزائر، العدد 9، 2014م، ص 7

[3] محمد عمر شابرا وطارق الله خان، **الرقابة و الإشراف على المصارف الاسلامية**، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، المملكة العربية السعودية، 2000م، ص 79

وتنشأ مشكلة إدارة السيولة اصلاً بسبب المفاضلة بين السيولة والربحية والتباين في عرض الاصول السائلة والطلب عليها، فمن المعروف أن المصارف لا تستطيع السيطرة على مصادر الأموال والتي تتمثل بصورة أساسية في الودائع، لكن يستطيع المصرف السيطرة على استخدامات هذه الأموال وهنا يجب إعطاء أولوية للسيولة عند توظيف هذه الموارد، ويمكن للمصارف الإستثمار في اصول مالية تتمتع بدرجة عالية من قابلية التحويل إلى سيولة في أي وقت ودون تحقيق أي خسائر تذكر؛ عند تحقق ذلك أي تحويل هذه الاصول إلى سيولة دون خسائر عند الحاجة يمكن القول أن هذا المصرف يستطيع إدارة السيولة بصورة جيدة. يجب على المصارف ابتكار آليات لقياس ورصد فائض أمواله من خلال تقييم التدفقات النقدية الواردة التي تقابل الالتزامات، كما يجب الأخذ في الإعتبار الالتزامات خارج الميزانية مثل خطابات الضمان والاعتماد، وكذلك من المهم تقييم احتياجات المصرف المستقبلية من الموارد المالية ويعتبر تقدير احتياجات المصرف من السيولة المفتاح في إدارة السيولة[1].

ث. المخاطر التشغيلية:

عرفت لجنة بازل للرقابة المصرفية المخاطر التشغيلية بأنها: مخاطر حدوث الخسائر التي تنتج عن فشل العمليات الداخلية، أو العنصر البشري، أو الأنظمة أو الأحداث الخارجية[2].

أنواع المخاطر التنشغيلية:

وتشمل المخاطر التشغيلية الانواع الآتية:

1. المخاطر التشغيلية الناتجة عن تنفيذ وإدارة العمليات الداخلية:

---

[1] طارق الله خان و حبيب احمد، **إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية**، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، البنك الاسلامي للتنمية – جدة، 2003، ص ص 43-44

[2] نصر عبد الكريم، **المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل 2**، بحث مقدم في المؤتمر العلمي الخامس، جامعة فيلاديفيا الأردنية، الاردن، للفترة من 4-5 يوليو 2007، ص ص 14-15.

وهي الخسائر الناتجة عن المعالجة الخاطئة للعمليات وحسابات العملاء و العمليات اليومية للمصرف بالاضافة إلى الضعف في أنظمة الرقابة والضبط الداخلي، والإخفاق في تنفيذ المعاملات وإدارة العمليات، مثل الأخطاء في إدخال البيانات الخاصة بمعاملات و عمليات العملاء، الدخول غير المصرح به إلى البيانات، الخسائر التي تحدث بسبب الأهمال أو إتلاف أصول العملاء[1].

2. المخاطر التشغيلية الناتجة عن سلوك وتصرفات العنصر البشري:

وهي الخسائر التي يتسبب بها الموظفون أو تتعلق بالموظفين سواء بقصد أو دون قصد، وتشمل كذلك الأفعال التي تهدف إلى الاحتيال والغش والتحايل على القوانين واللوائح التنظيمية أو سياسة المؤسسة، ويمثل الاحتيال المالي من قبل الموظفين عن طريق الاختلاسات النقدية من أكثر اشكال المخاطر التشغيلية شيوعاً مثل اختلاس أموال المودعين، كذلك هنالك اشكال أُخرى مثل التعمد في اعداد التقارير الخاطئة، إساءة استخدام بيانات العملاء السرية، الرشوا ى، هذا بالاضافة إلى الغرامات التي تفرض على المصارف من الجهات الرقابية بسبب اخطاء الموظفين[2].

3. المخاطر التشغيلية الناتجة عن فشل الأنظمة:

تمثل الأنظمةالآلية و أنظمة الاتصالات البنى الأساسية التي يقوم عليها العمل المصرفي ويمثل فشلها أو عدم عملها بكفاءة أحد المصادر الرئيسية للمخاطر التشغيلية وتشمل: انهيار أنظمة الحاسوب، الأعطال في أنظمة الاتصالات، الأخطاء البرمجية، فيروسات الحواسيب وغيرها من مصادر المخاطر التشغليلة المتعلقة بأنظمة الاتصالات والحاسوب.

---

[1] نصر عبد الكريم، **مرجع سابق**، ص 15

[2] مصطفى صالح عبد الخالق، **المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل2**، رسالة ماجستير في إدارة الاعمال، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2007، ص ص 34-35

4. المخاطر التشغيلية الناتجة عن الأحداث المتعلقة بالبيئة الخارجية:

وهي عبارة عن الخسائر الناتجة عن أعمال طرف ثالث، ويشمل ذلك الاحتيال الخارجي، السرقة والسطو المسلح وتزييف العملات وتزوير المستندات وقرصنة الحواسيب، وتشمل كذلك الكوارث الطبيعية مثل الزلازل والبراكين والفيضانات والحرائق[1].

5. المخاطر التشغيلية الناتجة عن عدم الالتزام بالشريعة الإسلامية:

تتعرض المصارف الإسلامية بصورة خاصة لمخاطر عدم الالتزام بالشريعة، وتنشأ مخاطر عدم الالتزام بالشريعة نتيجة عدم التزام المصارف الإسلامية بالضوابط الشرعية و الفتا ى التي تصدرها هيئات الرقابة الشرعية بالمصارف أو ما يقوم مقامها، ويعد الالتزام بالشريعة الإسلامية من الإمور المهمة و الأساسية في المصارف الإسلامية ويجب على المصارف الإسلامية الالتزام بالشريعة في جوانب العمل المصرفي والإستثماري الذي يقوم به بما في ذلك المنتجات ولانشطة المصرفية، وتتعرض المصارف الإسلامية لمخاطر عدم الالتزام بالشريعة عندما تقوم بإجراء عملية تمويلية أو استثمارية أو مصرفية أو تقديم منتجات مصرفية لا تتوافق مع الشريعة الإسلامية ويصبح العائد من تقيديم الخدمات المصرفية غير مشروع، وربما تنتج عن مخاطر عدم الالتزام بالشريعة مخاطر سمعة تتعلق بتورط المصر ف الإسلامي في عمليات غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية وتدخل في باب المعاملات والعمليات المحرمة شرعاً [2].

## ثانياً - المخاطر النظامية:

---

[1] مصطفى صالح عبد الخالق، **مرجع سابق**، ص ص 35-36

[2] محمد عبد الحميد عبد الحي، **استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الاسلامية**، رسالة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، غير منشورة، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، سوريا، 2014م، ص 52

تعرف المخاطر النظامية بأنها تلك المخاطر الناتجة عن عوامل تؤثر في السوق بشكل عام، وتؤدي إلى عدم التأكد من عائد الاستثمار[1]، وتنبع المخاطر النظامية من مشاكل خارج النظام المالي؛ فالاستقرار المالي يتسم بالحساسية تجاه الصدمات الخارجية مثل الكوارث الطبيعية أو التغيرات في ميزان التبادل التجاري لبلد ما أو الاحداث السياسية أو تقلبات أسعار بعض السلع الاستراتيجية كالنفط أوالابتكارات التكنولوجيا وغير ها من العوامل الخارجية التي تؤثر على النظام المالي، وتتصف المخاطر النظامية بعدد من الخصائص، وهي:

- تنتج عن عوامل تؤثر على السوق بشكل عام.
- لا يقتصر تأثيرها على مؤسسة أو شركة معينة أو قطاع محدد.
- ترتبط بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مثل: الكساد الاقتصادي، التضخم، ارتفاع أسعار الفائدة، و الاستقرار السياسي في الدولة المعينة.

وتؤثر المؤشرات الاقتصادية الكلية السالبة سلباً على الاستقرار المالي، مثل: انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، ارتفاع معدلات التصخم، تقلبات سعر الصرف، وجود عجز في ميزان المدفوعات.

مما سبق يتضح للباحث أن المخاطر النظامية وغير النظامية تمثل أهم مهددات استقرار النظام المالي وأنه يمكن للنظام المالي أن يعمل على إدارة وتجنب المخاطر غير النظامية مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية من خلال الإدارة الكفؤة لهذه المخاطر والتحوط لها واتباع سياسة التنويع ومخففات المخاطر وغيرها من أساليب إدارة المخاطر، بينما يكون من الصعب إدارة المخاطر النظامية المتعلقة بعوامل الاقتصاد الكلي مثل ارتفاع معدلات التضخم عن

[1] محمد عمر باطويح، **جدوى انشاء إدارة للمخاطر في الشركات الاستثمارية**، إتحاد الشركات الاستثمارية، الكويت، ص 16

الحدود المستهدفة بواسطة السياسة النقدية وتقلبات أسعار الصرف والسلع و الأوراق المالية و أسعار الفائدة، وعجز ميزان المدفوعات، وانخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي، والتي تؤثر على جميع مؤسسات النظام المالي والتي تتطلب مواجهتها من خلال السياسات الاقتصادية والسياسات الاحترازية الكلية على مستوى النظام المالي والمصرفي.

# المبحث الثالث

# مؤشرات ونتائج الاستقرار المالي في السودان

**أولاً - جهود بنك السودان المركزي في المحافظة على الاستقرار المالي:**

تتلخص مهام بنك السودان المركزي حسب المادة (6) من قانونه لسنة 2002م تعديل 2012م في المحافظة على استقرار سعر الصرف وكفاءة النظام المصرفي واصدار العملة بأنوعها وتنظيمها ومراقبتها ووضع السياسة النقدية وتنفيذها وتنظيم العمل المصرفي ومراقبته والاشراف عليه والعمل على تطويره وتنميته ورفع كفاءته بما يساعد في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة.

تولي السياسةالنقدية والتمويلية التي تصدر عن بنك السودان المركزي بصورة سنوية حيزاً كبيراً للسياسات والاجراءات الرقابية والاشرافية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي والمحافظة على السلامة المالية والمصرفية وضمان كفاءة النظام المصرفي بتقليل المخاطر المالية والمصرفية بما يتواءم مع النظم والمعايير العالمية في مجال الرقابة المصرفية.

يتولى بنك السودان المركزي الاشراف والرقابة على 37 مصرف منها 5 مصارف متخصصة و32 مصرف تجاري، وتعمل جميعها وفق الشريعة الاسلامية[1].

ويتم من خلال الدور التنظيمي و الرقابي لبنك السودان المركزي العمل على المحافظة على الاستقرار المالي و السلامةالمالية و المصرفية وذلك بالوصول إلى النسب المثلى فيما بتعلق بتعثر التمويل المصرفي، كفاية رأس المال والكفاءة التشغيلية (نسبة المصروفات إلى

[1] **بنك السودان المركزي**، التقرير السنوي، 2017م.

الايـرادات) والمسـتويات المعقولـة مـن السـيولة،وذلـك بتفعيـل اجـراءات الاشـراف والرقابـة المصرفية بما يتواءم مع التطورات العالمية من خلال تحقيق الالتزام بالمعايير الرقابية الدولية الصـادرة عـن لجنـة بـازل للرقابـة المصـرفية ومجلـس الخـدمات الماليـة الإسـلامية والالتـزام بمؤشرات السـلامة الماليـة للمصـارف ورفـع كفاءتهـا ومعالجـة الضـعف والقصـور حفاظـاً علـى حقوق المودعين و حسن استخدام الموارد من خلال تفعيل دور مجالس الإدارة وتقوية انظمة الرقابة والمراجعة الداخلية ومسئولي الالتزام بالمصارف[1].

يقوم بنك السودان المركزي بمهام التنظيم والرقابة من خلال عدة إدارات تهدف جميعها إلى المحافظة على الاستقرار الماليو السلامة المالية للمصارف وتقويتها ورفع كفاءتها وضمان استمرارها في القيام بدور الوساطة المالية، حيث تقوم إدارة تنظيم الجهاز المصرفي بإصدار المنشورات والموجهات وتسهيل تطبيق المعايير الرقابية والمحاسبية التي تضمن مواكبة الجهاز المصرفي في السودان وفقاً لما هو معمول به في العالم، بينما تمارس إدارة الرقابة المصرفية عملها من خلال اتباع اسلوبين للرقابة المصرفية هما: الرقابة المكتبية من خلال إدارة الرقابة الوقائية والرقابة الميدانية من خلال إدارة التفتيش.

**ثانياً – عوامل الاقتصاد الكلي وأثرها على الاستقرار المالي :**

تؤثر مؤشرات الاقتصاد الكلي على الاستقرار المالي والسلامة المالية للجهاز المصرفي، وتتمثل أهم تلك العوامل في انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي، ارتفاع مدل معدل التضخم عن المستهدف، ارتفاع عرض النقود، تقلبات سعر الصرف، وعجز ميزان المدفوعات.

فيمايلي تحليل لعوامل الاقتصاد الكلي في السودان للفترة من 2010م إلى 2017م:

[1] بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الخامس و الخمسون، 2015، ص 30

1. الناتج المحلي الاجمالي:

جدول(1)

الناتج المحلي الاجمالي في السودان للفترة من 2010م-2017م

(%)

| 2017 | 2016 | 2015 | 2014 | 2013 | 2012 | 2011 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 5.1 | 5.7 | 4.9 | 2.7 | 3.6 | 1.4 | 27.0 | 5.2 |

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

شكل (2)

الناتج المحلي الاجمالي في السودان للفترة من 2010م-2017م

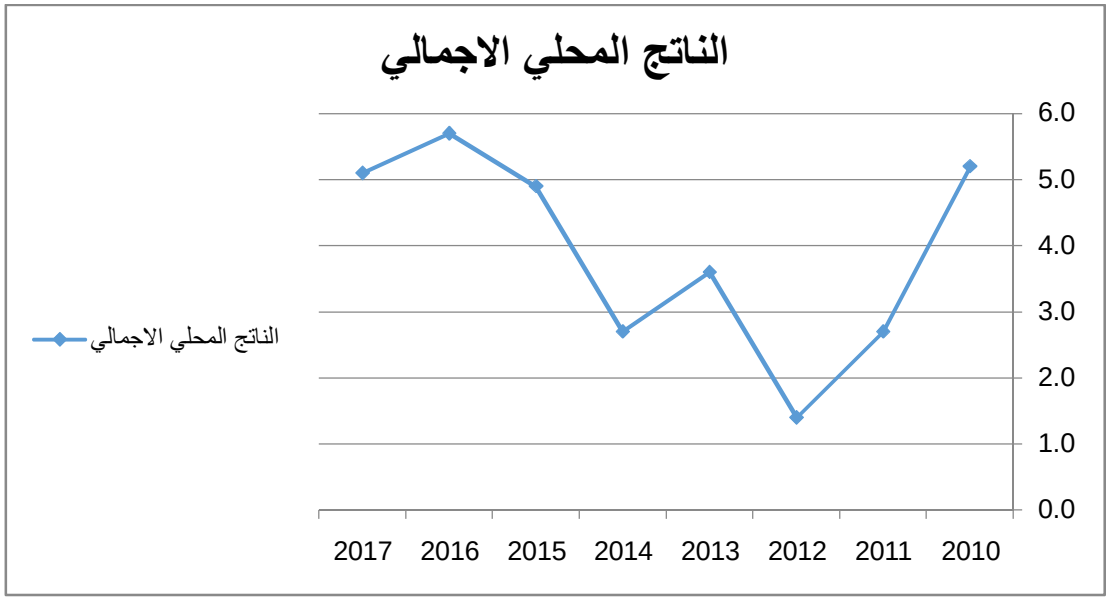


الشكل أعلاه من تصميم الباحث وفق البيانات المأخوذة من التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

يتضح من الجدول والشكل اعلاه، انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الاعوام 2011م و2012م، وذلك بسبب فقدان عائدات النفط نتيجة لانفصال جنوب السودان، إلا أن معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي عاود الارتفاع في العام 2013م.

2. عرض النقود:

جدول (2)

عرض النقود في السودان للفترة من 2010م - 2017م

ملايين الجنيهات

| 2017 | 2016 | 2015 | 2014 | 2013 | 2012 | 2011 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 203,368 | 120,800 | 93,643 | 77,739 | 66,446 | 58,663 | 41,853 | 35,480 |

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

شكل (3)

عرض النقود في السودان للفترة من 2010م - 2017م

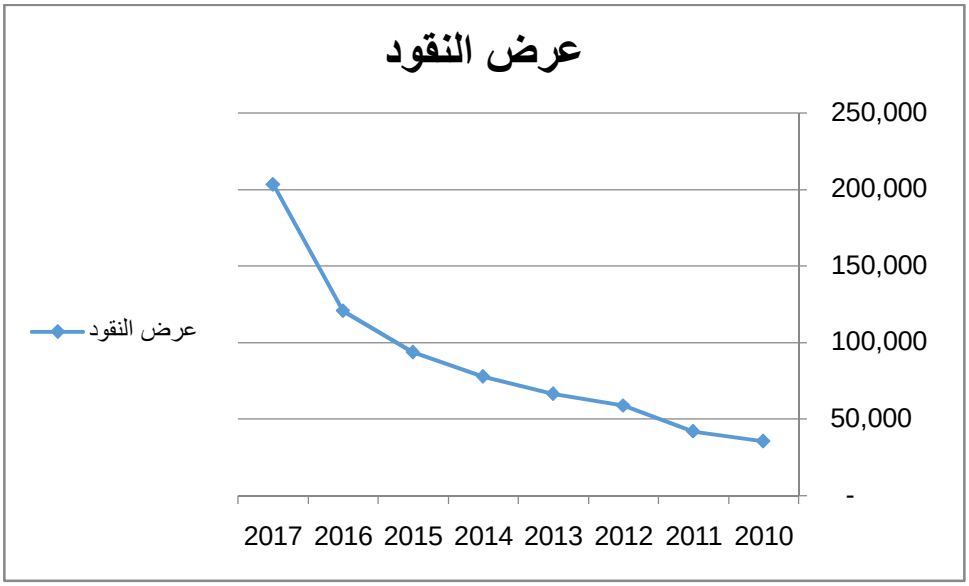


الشكل أعلاه من تصميم الباحث وفق البيانات المأخوذة من التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

من الجدول والشكل أعلاه، يلاحظ نمو عرض النقود بصورة كبيرة جداً، خاصة في الاعوام 2016م و2017م، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم بصورة كبيرة.

3. سعر الصرف:

جدول (3)

سعر الصرف في السودان للفترة من 2010م-2017م

| 2017 | 2016 | 2015 | 2014 | 2013 | 2012 | 2011 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 6.70 | 6.30 | 6.00 | 5.70 | 4.70 | 3.50 | 2.60 | 2.30 |

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

شكل (4)

سعر الصرف في السودان للفترة من 2010م-2017م

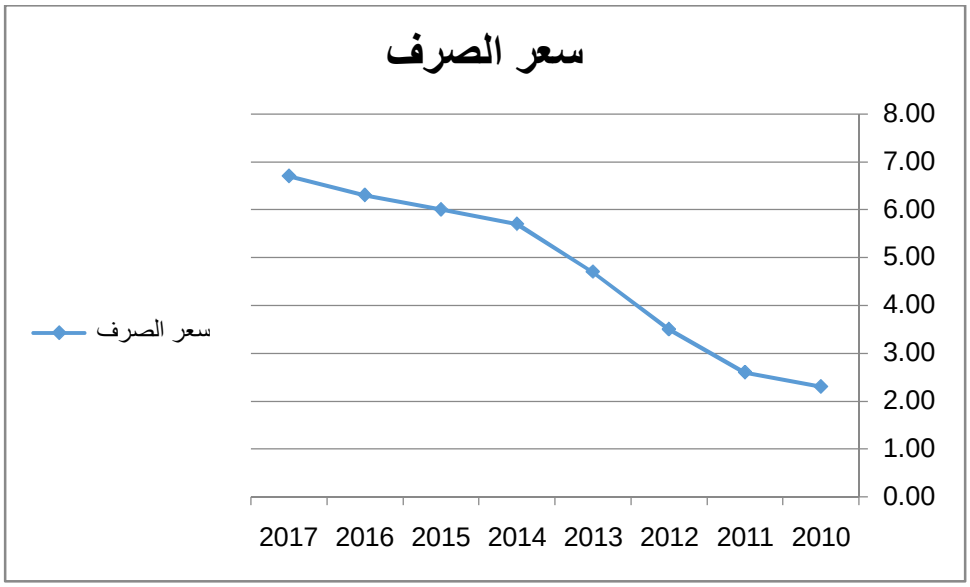


الشكل أعلاه من تصميم الباحث وفق البيانات المأخوذة من التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

من الجدول والشكل أعلاه، يلاحظ الانخفاض المستمر للعملة الوطنية مقابل العملات الاجنبية، وذلك بسبب فقدان عائدات النفط من النقد الاجنبي واتساع عجز ميزان المدفوعات مما انعكس سلباً على مؤشرات الاستقرار المالي.

4. معدلات التضخم:

جدول (4)

معدل التضخم في السودان للفترة من 2010م- 2017م

(%)

| 2017 | 2016 | 2015 | 2014 | 2013 | 2012 | 2011 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 17.60 | 32.60 | 16.90 | 36.90 | 41.90 | 44.40 | 18.90 | 15.40 |

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

شكل (5)

معدل التضخم في السودان للفترة من 2010م- 2017م

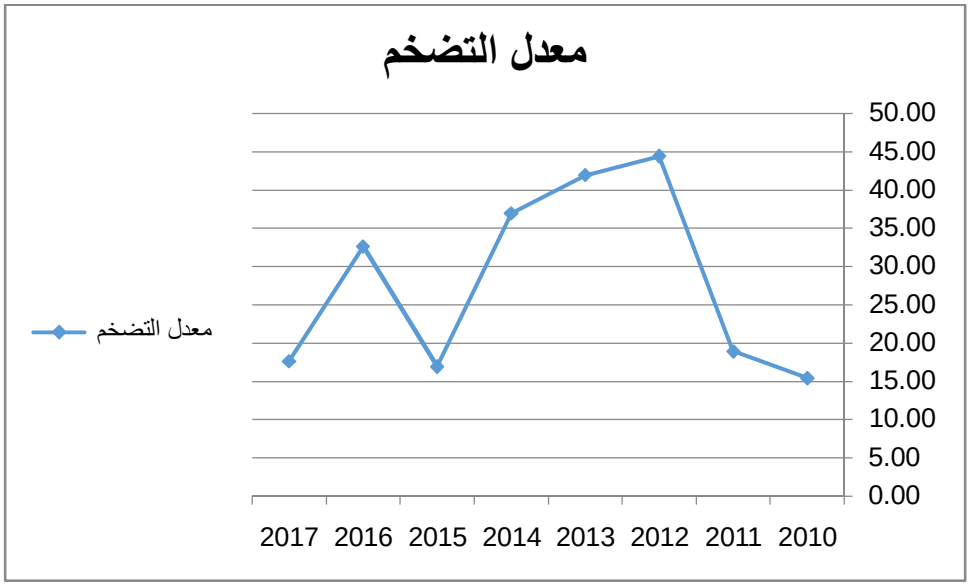


الشكل أعلاه من تصميم الباحث وفق البيانات المأخوذة من التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

من الجدول والشكل أعلاه، يلاحظ تذبذب معدلات التضخم مابين الارتفاع والانخفاض، إلا أن الاتجاه العام لمعدل التضخم هو الارتفاع، ويعود ذلك إلى فقدان عائدات نفط الجنوب، ونمو عرض النقود بصورة كبيرة.

5. ميزان المدفوعات:

جدول (5)

موقف ميزان المدفوعات في السودان للفترة من 2010م - 2017م

ملايين الدولارات

| 2017 | 2016 | 2015 | 2014 | 2013 | 2012 | 2011 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| -18.70 | -128.00 | 38.40 | -3.30 | -17.60 | -24.10 | 835.40 | 54.20 |

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

شكل (6)

موقف ميزان المدفوعات في السودان للفترة من 2010م - 2017م

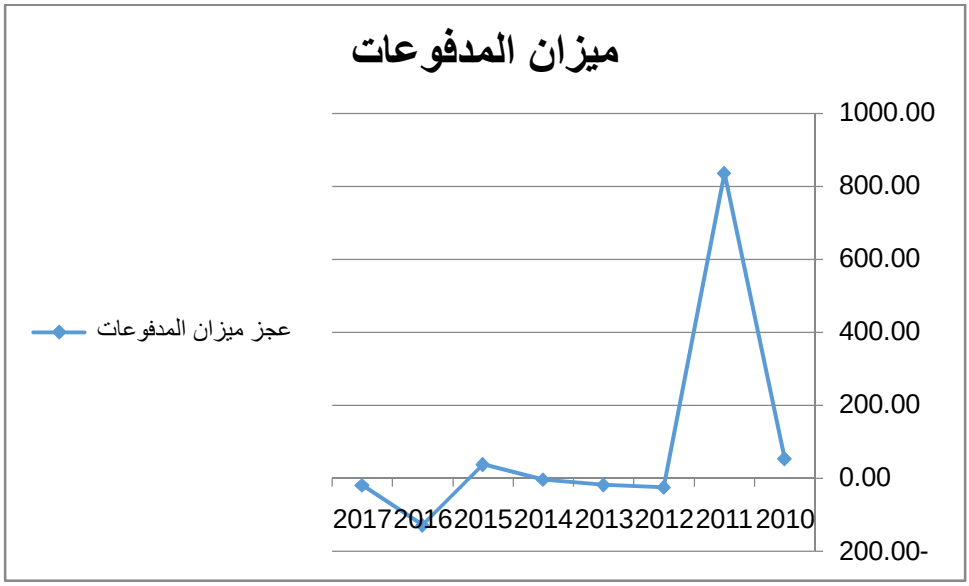


الشكل أعلاه من تصميم الباحث وفق البيانات المأخوذة من التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

من الجدول والشكل أعلاه، يلاحظ اتساع عجز ميزان المدفوعات بعد العام 2012م متأثراً بفقدان عائدات النفط من النقد الاجنبي وزيادة حجم الاستيراد مقارنة بحجم الصادرات بصورة عامة، الأمر الذي انعكس سلباً على سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الاجنبية.

**ثالثاً - مؤشرات الاستقرار المالي:**

تتمثلمؤشرات الاستقرار المالي للجهاز المصرفي في معدل كفاية رأس المال، مستويات الديون المتعثرة لاجمالي التمويل، نسبة تغطية مخصصات التمويل المتعثر إلى حجم الديون المتعثرة، معدل العائد على الاصول، مستويات الاصول السائلة إلى اجمالي الاصول، وغيرها من المؤشرات الأخرى ومعدلات نمو بعض البنود في قائمة المركز المالي المجمعة للمصارف مثل: إجمالي اصول الجهاز المصرفي واجمالي التمويل والتي تشير إلى الاستقرار المالي للجهاز المصرفي.

فيمايلي أهم مؤشرات الاستقرار المالي للجهاز المصرفي في السودان للفترة من 2010م إلى 2017م:

1. نسبة كفاية رأس المال:

جدول (6)

نسبة كفاية رأس المال للجهاز المصرفي السوداني للفترة من 2010م- 2017م

(%)

| 2017 | 2016 | 2015 | 2014 | 2013 | 2012 | 2011 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 16.2 | 18.7 | 20.2 | 18.0 | 16.6 | 12.0 | 13.0 | 10.0 |

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

شكل (7)

نسبة كفاية رأس المال للجهاز المصرفي السوداني للفترة من 2010م- 2017م

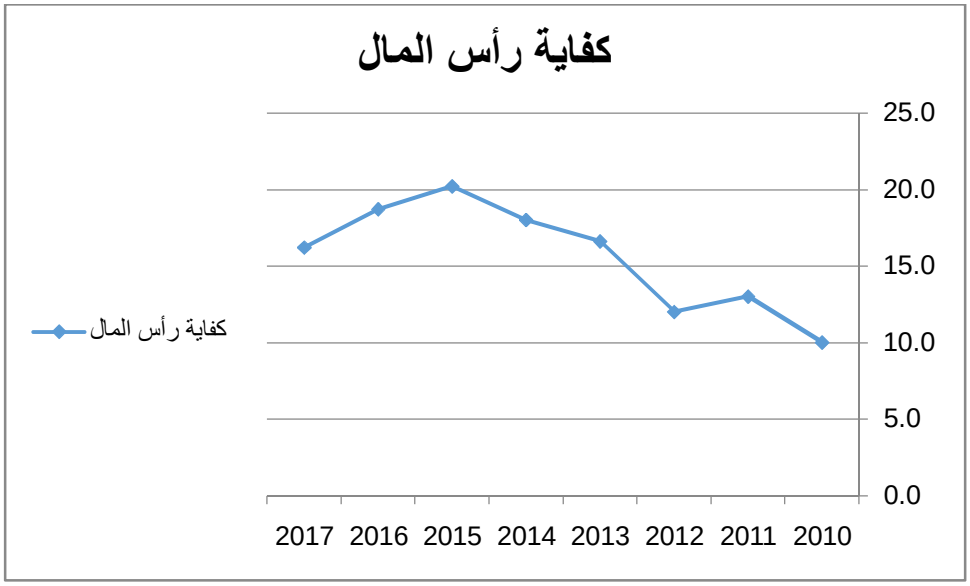


الشكل أعلاه من تصميم الباحث وفق البيانات المأخوذة من التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

يلاحظ من الجدول والشكل أعلاه الارتفاع المتواصل لنسبة كفاية رأس المال للجهاز المصرفي للفترة من 2010م إلى 2017م، حيث وصلت في العام 2015م إلى 20% ومن ثم بدأت تنخفض في الاعوام 2016م و2017م، بسبب تدهور سعر الصرف وارتفاع معدل التضخم، وتظل نسبة كفاية رأس المال للجهاز المصرفي مستوفية للحدود الدنيا المقررة بواسطة بنك السودان المركزي وهي 12%، مع العلم أن الحدود الدنيا لنسبة كفاية رأس لمال المقررة بواسطة لجنة بازل للرقابة المصرفية هي 8%.

2. اجمالي الديون المتعثرة إلى اجمالي التمويل:

جدول (7)

اجمالي الديون المتعثرة إلى اجمالي التمويل للجهاز المصرفي من 2010م -2017م

(%)

| 2017 | 2016 | 2015 | 2014 | 2013 | 2012 | 2011 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 3.30 | 5.20 | 5.10 | 7.10 | 8.40 | 11.90 | 12.60 | 14.10 |

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

شكل (8)

اجمالي الديون المتعثرة إلى اجمالي التمويل للجهاز المصرفي من 2010م -2017م

الشكل أعلاه من تصميم الباحث وفق البيانات المأخوذة من التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

يلاحظ من الجدول والشكل أعلاه، انخفاض حجم التمويل المتعثر منسوباً إلى اجمالي التمويل، ربما يعزى ذلك إلى ارتفاع حجم التمويل الممنوح بواسطة الجهاز المصرفي وانخفاض نسبة التمويل المتعثر، وقد انخفضت نسبة التمويل المتعثر من 14% في العام 2010م لتصبح

3.3% في العام 2017م لتصبح أقل من الحدود العليا للنسبة المعيارية المحددة بـ6%، مما يعزز الاستقرار المالي للجهاز المصرفي.

1. مخصصات التمويل إلى الديون المتعثرة:

جدول (8)

مخصصات التمويل المتعثر إلى التمويل المتعثر للجهاز المصرفي للفترة من 2010م-2017م

(%)

| 2017 | 2016 | 2015 | 2014 | 2013 | 2012 | 2011 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 65.00 | 60.00 | 90.70 | 61.70 | 37.00 | 36.40 | 39.70 | 31.10 |

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

شكل (9)

مخصصات التمويل المتعثر إلى التمويل المتعثر للجهاز المصرفي للفترة من 2010م-2017م

الشكل أعلاه من تصميم الباحث وفق البيانات المأخوذة من التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

يلاحظ من الشكل والجدول أعلاه، أن نسبة مخصصات التمويل إلى حجم التمويل المتعثر كانت تتسم بالارتفاع رغم انخفاضها في عدة سنوات إلا أن الاتجاه العام هو الارتفاع، وتعبر هذه النسبة عن مدى قدرة المصارف على مواجهة مخاطر الائتمان في حالة حدوثها مما يساعد في الاستقرار المالي للجهاز المصرفي.

2. معدل العائد على الاصول:

جدول (9)

معدل العائد على الاصول للجهاز المصرفي من 2010م- 2017م

(%)

| 2017 | 2016 | 2015 | 2014 | 2013 | 2012 | 2011 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 3.80 | 4.70 | 4.00 | 4.00 | 3.70 | 4.40 | 4.20 | 3.90 |

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

شكل (10)

معدل العائد على الاصول للجهاز المصرفي من 2010م- 2017م

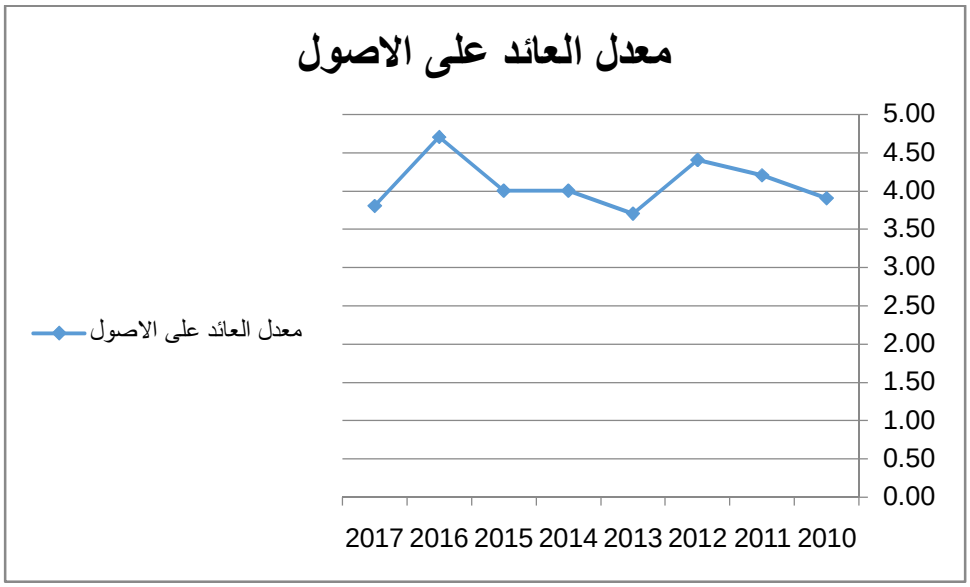

يلاحظ من الجدول والشكل أعلاه، أن النسبة العائد على حقوق الملكية ظلت جيدة، حيث بلغت 4% في المتوسط، مع العلم أن الحدود المقبولة بواسطة بنك السودان المركزي هي 1.25%، الأمر الذي يساعد الجهاز المصرفي في تقوية حقوق الملكية ويقوي نسبة كفاية رأس المال.

3. الاصول السائلة إلى اجمالي الاصول:

جدول (10)

الاصول السائلة إلى اجمالي الاصول للجهاز المصرفي للفترة من 2010م- 2017م

(%)

| 2017 | 2016 | 2015 | 2014 | 2013 | 2012 | 2011 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 37.30 | 35.10 | 37.40 | 39.10 | 41.00 | 39.00 | 36.30 | 35.30 |

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

شكل (11)

الاصول السائلة إلى اجمالي الاصول للجهاز المصرفي للفترة من 2010م- 2017م

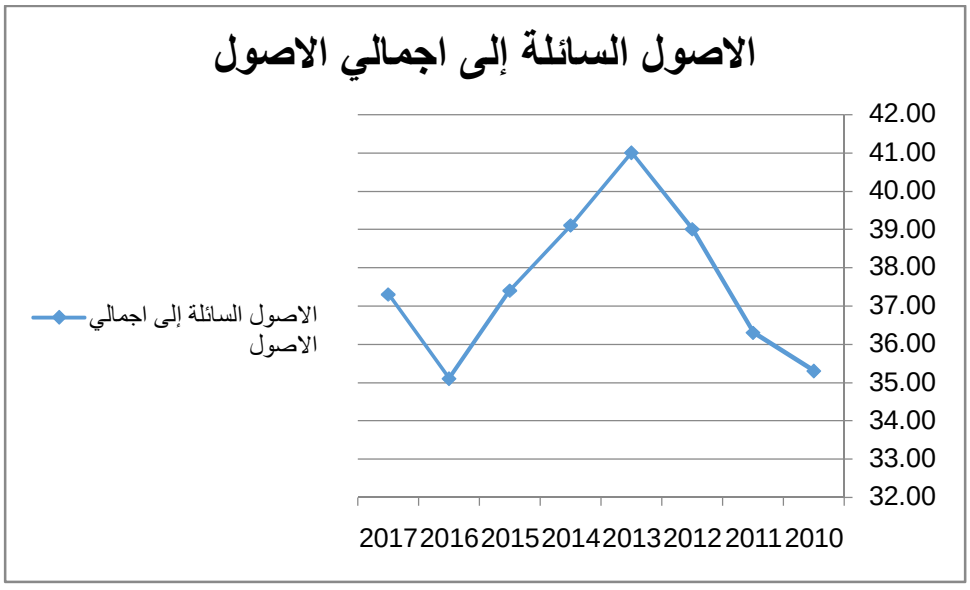


الشكل أعلاه من تصميم الباحث وفق البيانات المأخوذة من التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

بلغت نسبة الاصول السائلة إلى إجمالي الاصول في المتوسط حوالي 37%، مما يعني أن الجهاز المصرفي يحتفظ باصول سائلة مقبولة رغم ميول هذه النسبة للانخفاض، ويحتاج الجهاز المصرفي إلى تحسين نسبة الاصول السائلة بسبب تفضيلات عملاء المصارف وميولهم للاحتفاظ بالاموال السائلة والسحب النقدي في أي وقت، مع العلم أنه لاتوجد نسبة معيارية للاصول السائلة.

4. إجمالي اصول المصارف:

جدول(11)

اجمالي اصول الجهاز المصرفي للفترة من 2010م – 2017م

ملايين الجنيهات

| 2017 | 2016 | 2015 | 2014 | 2013 | 2012 | 2011 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 211,246 | 132,714 | 108,938 | 92,137 | 77,480 | 67,050 | 46,504 | 43,107 |

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

شكل (12)

اجمالي اصول الجهاز المصرفي للفترة من 2010م – 2017م

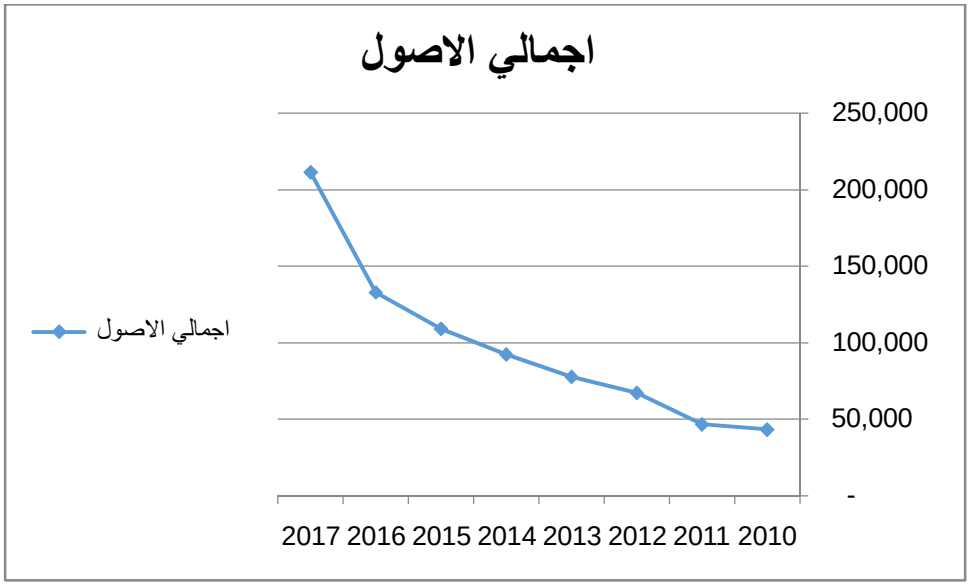


الشكل أعلاه من تصميم الباحث وفق البيانات المأخوذة من التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

يلاحظ من الجدول والشكل أعلاه النمو المطرد في إجمالي حجم اصول الجهاز المصرفي، ويرتبط نمو إجمالي الاصول بمعدلات التضخم المرتفعة في السودان، حيث تلجأ المصارف إلى القيام بعمليات إعادة تقييم الاصول مما يتسبب في ارتفاعها.

5. إجمالي التمويل المصرفي:

جدول (12)

اجمالي التمويل للجهاز المصرفي للفترة من 2010م- 2017م

ملايين الجنيهات

| 2017 | 2016 | 2015 | 2014 | 2013 | 2012 | 2011 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 102,928 | 67,689 | 53,457 | 44,321 | 37,622 | 30,429 | 22,867 | 20,599 |

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

شكل (13)

اجمالي التمويل للجهاز المصرفي للفترة من 2010م- 2017م

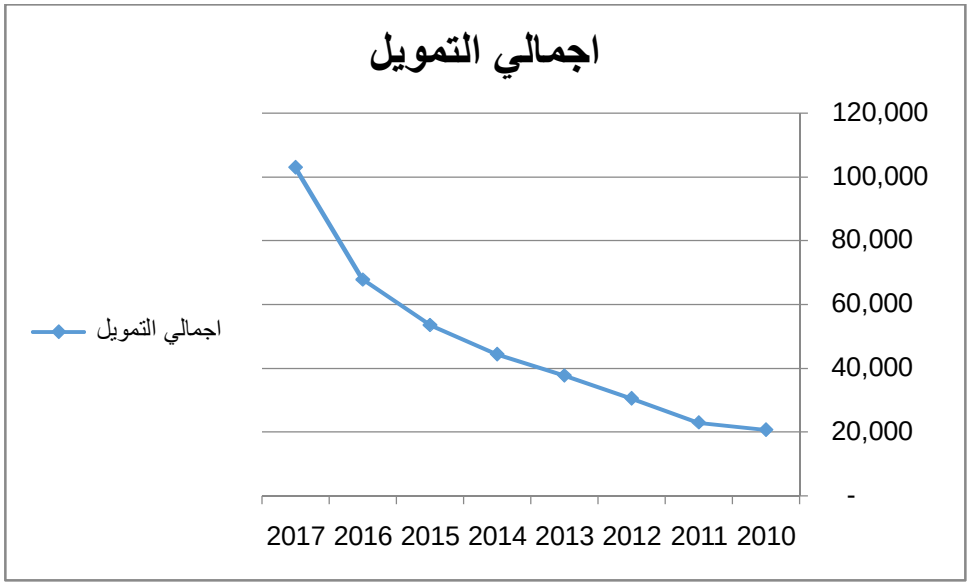


الشكل أعلاه من تصميم الباحث وفق البيانات المأخوذة من التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

يلاحظ من الجدول والشكل أعلاه النمو المطرد في إجمالي التمويل الممنوح بواسطة الجهاز المصرفي.

6. إجمالي حقوق الملكية:

جدول (13)

إجمالي حقوق الملكية للجهاز المصرفي للفترة من 2010م- 2017م

ملايين الجنيهات

| 2017 | 2016 | 2015 | 2014 | 2013 | 2012 | 2011 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 22,847 | 18,424 | 16,254 | 14,739 | 13,149 | 10,831 | 9,036 | 7,478 |

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

شكل (14)

إجمالي حقوق الملكية للجهاز المصرفي للفترة من 2010م- 2017م

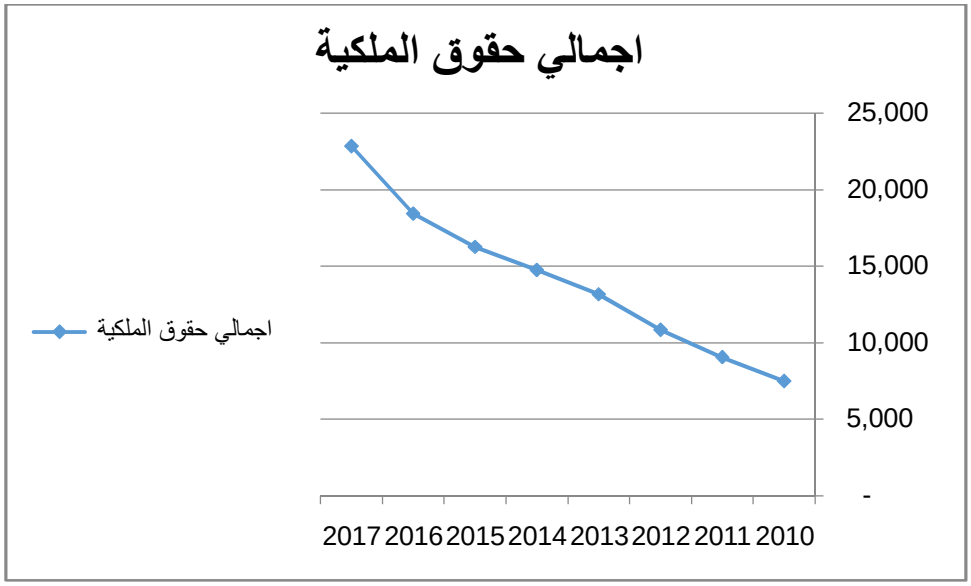


الشكل أعلاه من تصميم الباحث وفق البيانات المأخوذة من التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

يلاحظ من الجدول والشكل أعلاه النمو المطرد في إجمالي حقوق الملكية للجهاز المصرفي.

**ملاحظات التحليل**

من التحليل أعلاه يلاحظ أن الجهاز المصرفي في السودان ظل يحافظ على استقرار مالي جيد، وذلك من خلال مؤشرات الاستقرار المالي، حيث ظلت نسبة كفاية رأس المال والتعثر وغيرها من المؤشرات في الحدود المقبولة على الرغم من الصعوبات التي واجهها الاقتصاد الكلي في السودان، من حيث ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية الأخرى وعجز ميزان المدفوعات، بسبب انفصال جنوب السودان وفقدان عائدات النفط، مما يؤكد على قدرة الجهاز المصرفي على مجابهة الأزمات المصرفية وتحديات الاقتصاد الكلي غير المستقرة، بسبب احتفاظ الجهاز المصرفي بنسب كفاية رأس مال في الحدود المقبولة محلياً

وعالمياً، وانخفاض حجم التعثر المصرفي إلى الحدود التي وضعها بنك السودان المركزي، ومراقبة المخاطر بصورة جيدة.

# المبحث الأول

## مؤشرات السلامة المالية

لتفادي الأزمات المالية التي يمكن أن تصيب النظم المالية في الدول المختلفة التي عادة ما تترك آثار سالبة ومُ ضرة بالاقتصاد[1]؛ قام صندوق النقد الدولي بالعمل على اشتقاق مؤشرات السلامة المالية على مستوى النظام المالي والاقتصاد الكلي، وذلك لتحديد جوانب الضعف التي تعتري النظام المالي ولتعمل كجرس انذار مبكر للتنبيه عن الأزمات والمخاطر التي يمكن أن يتعرض لها النظام المالي والمصرفي ومن ثم الاقتصاد الكلي للدولة المعنية، وقد بدأ الاهتمام بمؤشرات السلامة المالية في أوائل العام 2000م من قبل صندوق النقد الدولي استجابة لأزمة السوق المالية التي حدثت في العام 1997م والتي ضربت دول جنوب وشرق آسيا، وقام صندوق النقد الدولي بتكثيف جهوده في مجال تحليل النظم المالية لايجاد مؤشرات احترازية كلية لتقويم النظم المالية الدولية، ويتمثل الهدف الاساسي لمؤشرات السلامة المالية في المساهمة في زيادة شفافية النظم المالية الدولية.

في العام 2006م اجتمعت الدول الاعضاء في صندوق النقد الدولي لتحديد لائحة ارشادية تتضمن مجموعة موحدة للمؤشرات من اجل تقويم الاستقرار في النظم المالية الدولية التي قدمت بواسطة صندوق النقد الدولي في العام 2006م وعرفت بمؤشرات السلامة المالية Financial Soundness Indicators(FSI)، ومن خلال هذه المؤشرات سعى صندوق النقد الدولي إلى

---

[1] **Financial Soundness Indicators**: **Compilation Guide**, International Monetary fund, 2006, pp1-2

التعاون المستمر مع المؤسسات الدولية واستجابته لزيادة الحاجة إلى إتاحة البيانات دولياً عن سلامة الأنظمة المالية الدولية[1].

تشتمل مؤشرات السلامة المالية على (39) مؤشر، تهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي للقطاع المصرفي، منها (12) مؤشر وقائي جزئي Micro Prudential Indicator والتي يُطلق عليها المجموعة الجوهرية The Core Set والتي يتم الحصول على بياناتها من عملية الإشراف والرقابة التي تقوم بها السلطات الرقابية والبنوك المركزية، وتمثل مجموعة مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي، وتتداخل هذه المؤشرات مع نظام CAMELS والذي يستخدم بصورة واسعة دولياً ويغطي جوانب كبيرة من مؤشرات السلامة المالية مثل كفاية رأس المال، جودة الموجودات، كفاءة الإدارة، الربحية، السيولة، والحساسية للتقلبات الاقتصادية. أما المؤشرات الأُخرى فهي (27) مؤشر للسلامة المالية وتسمى بالمجموعة المساعدة أو الداعمة وهي مؤشرات اضافية وتسمى بالمؤشرات الاحترازية الكلية[2] Macro Prudential Indicator، وتتداخل هذه المؤشرات مع مؤشرات الاقتصاد الكلي التي تؤثر بصورة عامة على كفاءة الأداء والقدرة على أداء دور الوساطة المالية مثل عوامل التضخم، وتقلبات سعر الصرف و غيرها من العوامل الاقتصادية الكلية [3].

وتتمثل المصطلحات الفنية لمؤشرات المجموعة الجوهرية المتعلقة بالسلامة المالية للقطاع المصرفي الصادرة عن صندوق النقد الدولي مايلي:

1- كفاية رأس المال:

---

[1] صلاح الدين محمد أمين، **مرجع سابق**، ص 14

[2] صلاح الدين محمد أمين، **مرجع سابق**، ص 14

[3] عبد الوهاب عثمان، **منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان**، (الخرطوم: المكتبة الوطنية، 2012)، ص ص 126-131.

يقيس مؤشر كفاية رأس المال مدى الملاءة المالية للمصارف وقدرتها على امتصاص الصدمات عند حدوثها والمتمثلة في التطورات السالبة في بيئة الاقتصاد الكلي والتقلبات في أسعار الصرف و أسعار الفائدة والمخاطر الائتمانية هذا بجانب المخاطر الخارجية التي تنشأ من التطورات السالبة في الأسواق الخارجية، ويمثل هذا المؤشر رأس المال الرقابي منسوباً إلى الاصول المرجحة بأوزان المخاطر، ويحدد مفهوم كفاية رأس المال العلاقة التي تربط بين مصادر أموال المصرف والمخاطر المحيطة به، ويعد من أهم الأدوات التي تستخدم للتعرف على ملاء المصارف وقدرتها على تحمل الخسائر غير المتوقعة، حيث أنه وكلما ارتفعت درجة ملاءة المصرف المالية انخفض تبعاً لذلك احتمال إعسار المصرف والعكس صحيح[1]، وتأتي أهميته ايضاً من أنه يساعد السلطات الرقابية والبنوك المركزية في قياس المخاطر المحتملة التي قد يتعرض لها المصرف مما يساعد السلطات الرقابية وإدارة المصرف في اتخاذ التحوطات اللازمة مبكراً كالإجراءات المتعلقة برفع رأس المال أو العمل على تقليل المخاطر أو الاثنان معاً[2]، كما تشمل مؤشرات السلامة المالية المتعلقة بكفاية رأس المال نسبة رأس المال الأساسي والذي يتكون من رأس المال المدفوع والاحتياطيات المعلنة والارباح المحتجزة إلى الاصول المرجحة لأوزان المخاطر، بالاضافة إلى نسبة صافي مخصصات التمويل المتعثر والذي يشمل التمويل المتعثر ناقصاً المخصصات المكونة له منسوبة إلى رأس المال الأساسي.

2- جودة الاصول:

---

[1] نهاد عبد الكريم العبيدي وعلي زاير، **تطبيق نظام التأمين على الودائع في العراق ودوره في سلامة أداء المصارف التجارية**، بحث منشور في مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، العراق، المجلد العاشر، العدد 33، 2015م، ص 8.

[2] ايمن عبد الله محمد، **الاتجاهات الحديثة في تطبيق الحوكمة بالمصارف ودورها في تفعيل الرقابة وتقييم الأداء**، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية، عمادة البحث العلمي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، المجلد 17، العدد، 2016م، ص 56.

ترتبط مؤشرات جودة الاصول بملاءة وكفاية رأس المال إلى جانب كفاءة الإدارة وقدرتها على تقييم مخاطر الائتمان وحسن إدارة المحافظ التمويلية والاستثمارية واختيارها للمجالات التي يتم فيها توظيف الأموال ومدى قدرتها على القيام بدورها في الوساطة المالية بكفاءة من خلال استثمار الموارد في اصول ذات جودة عالية تنخفض فيها إحتمالية التعثر[1]، هنالك عدة مؤشرات يتم من خلالها قياس جودة الاصول، مثل نسبة التمويل المتعثر إلى إجمالي التمويل القائم، ونسبة التمويل المتعثر إلى رأس المال ونسبة تغطية المخصصات أي المخصصات المكونة منسوبة للتمويل المتعثر، ويجب أن تكون نسبة التمويل المتعثر إلى التمويل في الحدود الآمنة.

3- الربحية:

تعتبر الربحية أحد مؤشرات الأداء وتقيس قدرة المصارف على توليد الارباح والاستفادة من اصولها ومواردها الذاتية وغير الذاتية في تحقيق الارباح وتحقيق اهداف مالكيها الذين ينتظرون العائد على اسهمهم التي تم الاكتتاب فيها أو شرائها من سوق الأوراق المالية، ويتم قياس ربحية المصارف من خلال معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية، كذلك تعتبر نسبة الكفاءة التشغيلية من المؤشرات المهمة في قياس كفاءة الأداء من خلال نسبة إجمالي المصروفات إلى إجمالي الايرادات ونسبة هامش الفائدة لاجمالي الدخل.

4- السيولة:

تعتبر السيولة من الجوانب المهمة التي يجب على المصارف التنبه لها وفاءاً لمتطلبات المودعين ورغباتهم في السحب النقدي واحترازاً من ازمات السيولة التي يمكن أن تحدث عند الافراط في الاستثمار في الاصول غير السائلة، ويتم قياس السيولة من خلال عدة مؤشرات أهمها نسبة

[1] ايمن عبد الله محمد، **مرجع سابق**، ص ص 56-57.

الاصول السائلة إلى اجمالي الاصول ونسبة الاصول السائلة إلى الالتزامات قصيرة الاجل ومدى تطور حجم الودائع والتي تعد الجانب الاكثر أهمية في مطلوبات المصرف و الجزء الأكبر من الموارد، ويعكس نمو حجم الودائع مدى قدرة المصرف على تعبئة المدخرات وجذب المزيد من العملاء الأمر الذي يحسن من الموقف السيولي للمصرف، كما أن نمو حجم الودائع يزيد من قدرة المصرف على منح الائتمان لانه كلما زاد حجم الودائع زادت مقدرة المصرف على الإقراض والاستثمار[1].

5- الحساسية إلى مخاطر السوق:

تتعلق مؤشرات الحساسية لمخاطر السوق بالمحافظ الاستثمارية التي تديرها المؤسسات المصرفية والتي تحتوي على العديد من الادوات المالية مثل السندات الحكومية والاجنبية والمشتقات المالية والتي تتعرض بدورها للعديد من المخاطر المرتبطة بمخاطر السوق مثل: مخاطر تقلبات أسعار الفائدة، مخاطر تقلبات أسعار الصرف، مخاطر تقلبات أسعار السلع، ومخاطر تقلبات أسعار الأوراق المالية[2]، ويتم قياس الحساسية إلى مخاطر السوق عن طريق نسبة صافي الموقف في التحويل الخارجي إلى رأس المال[3].

---

[1] نهاد عبد الكريم، **مرجع سابق**، ص 10

[2] علي عبد الرضا حمودي، **مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالازمات**، بحث منشور في موقع البنك المركزي العراقي على الانترنت https://www.cbi.iq/، تاريخ الدخول 2017/11/23، الساعة 4:30مساءاً .

[3] صلاح الدين محمد أمين، **مرجع سابق**، ص 16

# المبحث الثاني

## السلامة الماليةوفقاً للمعايير العالمية

تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية من مجموعة الدول الصناعية العشر في نهاية العام 1974م تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا، وقد كان الدافع لانشاء مقررات بازل هو تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث وازدياد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها وتعثر بعض المصارف وانتشار فروع المصارف خارج دولها التي انشئت فيها، فضلاً عن المنافسة القوية التي خلفتها المصارف اليابانية إزاء المصارف الغربية نتيجة لتدني رؤوس أموالها وكان ذلك في العام 1988م من القرن الماضي، وفي ظل هذه المخاطر بدأ البحث عن آليات لمواجهة هذه المخاطر وتوحيد الافكار بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة يقوم على التنسيق بين السلطات الرقابية لتقليل المخاطر التي تتعرض لها المصارف[1].

تركز اتفاقية بازل بصورة عامة على تنظيم وتحرير النظام المصرفي[2]، وتقوم لجنة بازل للرقابة المصرفية بأداء دور مهم لتنسيق أنظمة الرقابة المصرفية، حيث تقوم باصدار المبادئ والمعايير التي تعمل على تعزيز السلامة المالية في البنوك في العالم من خلال الزام السلطات الرقابية والبنوك المركزية للمصارف التي تعمل تحت إشرافها، وذلك بهدف تحقيق الاستقرار المالي في

---

[1] احمد محمد فهمي وزهراء ناجي، **دور معايير كفاية رأس المال المصرفي على وفق مقررات بازل 1 وبازل2 في المخاطرة الائتمانية**، بحث منشور في مجلة دراسات محاسبية ومالية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق، المجلد الثامن، العدد 24، 2013م، ص ص 226-227

[2] علي محمد شلهوب، **شئون النقود و أعمال البنوك**، (سوريا: شعاع للنشر و العلوم، 2007)، ص 267.

النظام المالي والمصرفي وضمان كفاءة النظام المصرفي وحماية المودعين بما يتواءم مع التطورات التحولات التي تحدث بصورة مستمرة [1].

## أولاً، المفاهيم الأساسية التي تعمل وفقها لجنة بازل للرقابة المصرفية

1- مفهوم الملاءة المصرفية:

وتعني الملاءة المتانة، وتعتبر المصطلح العلمي الأفضل كبديل لكلمة كفاية، ومن الناحية المحاسبية فان عدم الملاءة يعني أن الالتزامات في قائمة المركز المالي أكبر من الاصول، وهذا يعني أن المصرف عاجز عن الوفاء بالتزاماته تجاه دائنيه، وبالتالي يكون عرضة للتصفية جراء التعثر والخروج نهائياً من السوق المصرفية، وتستند أهمية الملاءة المالية للمصارف من ضرورة العمل على ضمان الحفاظ على حقوق المودعين والمستثمرين بالمصرف مع المحافظة على عائد مناسب للمساهمين[2].

2- مفهوم السيولة:

يقوم مفهوم السيولة على قدرة المصرف على تحويل الاصول القابلة للتسييل إلى سيولة بسرعة وسهولة إلى نقود سائلة دون تحقيق خسائر، ومن المعلوم أن أعمال المصارف تقوم اساساً على الاحتياطياتالجزئية حيث تُبقي على جزء من ودائعها كنقود سائلة، بينما يتم توظيف المتبقي في شكل قروض واستثمارات مختلفة الآجال، وأنه كلما قصر أجل الاصل زادت السيولة لدى المصرف.

3- العلاقة بين الملاءة والسيولة:

---

[1] طرشي محمد، **دور وفعالية الرقابة الاحترازية في تحقيق السلامة المصرفية في ظل تزايد مخاطر العمل المصرفي**، بحث منشور في مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، الجزائر، العدد السابع، 2013، ص 15.

[2] خالد محمد يوسف، **مرجع سابق** ، ص ص 56-57.

هنالك علاقة ارتباط بين ملاءة المصرف وسيولته و يظهر الارتباط بشكل مباشر أو غير مباشر؛ إذ يؤدي ازدياد طلب العملاء على السيولة إلى اضعاف ملاءة المصرف وذلك في حال قيام المصرف بتسييل بعض الاصول مثل بيع الاستثمارات الأمر الذي يؤدي إلى تضحيته بجزء من إيرادته المتوقعة في حالة توظيف أموال المصرف في تلك الاصول، حيث يؤدي ذلك لانخفاض في ايرادات المصرف الاجمالية مما سينعكس سلباً على صافي الدخل وبالتالي حقوق المساهمين والتي تنمو من خلال الأرباح المحتجزة[1].

4- مفهوم رأس المال:

من اجل مواكبة التطورات المصرفية المتلاحقة التي حدثت في رأس المال المصرفي نتيجة للتوسع في أنشطة المصارف خاصة بعد ظهور لجنة بازل للرقابة المصرفية، فقد تم تعريف رأس المال الرقابي بأنه ذلك المكون الذي يضم شريحيتين لرأس المال حيث تتكون الشريحة الأولى من: رأس المال المدفوع ،الاحتياطيات المعلنة و الأرباح المحتجزة. وتتكون الشريحة الثانية: من الاحتياطيات غير المعلنة، احتياطيات اعادة تقييم الاصول، المخصصات العامة للديون المشكوك في تحصيلها، القروض المساندة متوسطة وطويلة الاجل و الأدوات الرأسمالية وتسمى برأس المال المساند، ويأتي الهدف الرئيسي من ملاءة رأس المال الرقابي في تمكين المصارف من أداء نشاطها والاستمرار في تقديم خدمات متميزة لعملائها، وبالتالي خدمة الاقتصاد الوطني إذ أن قوة رأس المال الرقابي تعني سلامة ومتانة الجهاز المصرفي، وتتمثل أهم وظائف رأس المال الرقابي

[1] خالد محمد يوسف، **مرجع سابق** ، ص 58

في تدعيم ثقة المودعين والسلطات الرقابية في قدرة المصارف على التصدي للصدمات المالية وزيادة قدرتها على امتصاص الخسائر[1].

## ثانياً - اهم المحاور التي دعت لجنة بازل للاهتمام بها:

من أجل ضمان سلامة المصارف قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بالعمل على حث المصارف وتوجيهها للاهتمام بعدة محاور رئيسية، وهي:

1- إدارة ومراقبة المخاطر:

تشمل إدارة المخاطر كل الترتيبات والسياسات والإجراءات والنظم التي تتبعها إدارة المصرف بهدف تحديد نوع المخاطر التي يتعرض لها المصرف وتقييمها وتحديد حجمها والعمل على مراقبة تطورها ووضع الضوابط اللازمة للتحكم في حجمها والسيطرة عليها والتقرير عنها، وتشمل إدارة المخاطر خمسة عناصر رئيسية وهي:

أ. تحديد المخاطر: والتي تشمل جميع الإجراءات التي تساعد المصرف في التعرف على نوع المخاطر في النشاط المصرفي.

ب. قياس المخاطر: ويشمل كل الإجراءات التي يتبعها المصرف للتعرف على حجم الخسائر المحتملة وأثرها على الربحية ورأس المال.

ت. مراقبة المخاطر: وتُعنى بالإجراءات التي يتبعها المصرف من أجل التعرف على تطورات واتجاهات المخاطر المختلفة وذلك من خلال متابعة وضع العمليات والانشطة المصرفية والاستثمارية داخل المصرف.

---

[1] علي الشيخ السعيد، **معايير ومؤشرات قياس كفاءة المصارف السودانية**، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، غير منشورة، جامعة ام درمان الاسلامية، 2013، ص24

ث. السيطرة والتحكم في حجم المخاطر والتقرير عنها: وتشمل الإجراءات التي يتبعها المصرف والتي تمنع تفاقم المخاطر وتطورها ومن ثم رفع تقرير عنها للإدارة التنفيذية ولجنة المخاطر بمجلس الإدارة [1].

2- إجراء اختبارات الضغط:

تعتبر اختبارات الضغط من الادوات المهمة التي تستخدم بواسطة البنوك كجزء من عملية إدارة المخاطر، وقد زادت اهميتها بعد حدوث الأزمة المالية العالمية 2008م، لما لها من فعالية كبيرة في تنبيه السلطات الرقابية والبنوك المركزية والإدارات التنفيذية بالمصارف لأثر الاحداث السالبة غير المتوقعة وتزويدها بحجم رأس المال المطلوب لمواجهة الخسائر التي يمكن أن تنتج عن الصدمات المالية والاقتصادية والتي تهدد السلامة المالية للمصرف، ويقصد باختبارات الضغط استخدام المصارف لتقنيات ونماذج مختلفة لتقييم قدرتها على مواجهة المخاطر في ظل ظروف غير مواتية وذلك عن طريق افتراض حدوث صدمات مالية واقتصادية ومن ثم قياس أثر هذه الصدمات Shocks على كفاية رأس المال والربحية والسيولة للمصرف المعني.

إن أهم ما يميز اختبارات الضغط أنها ذات بُعد مستقبلي في تقييم المخاطر وذلك على عكس النماذج الأُخرى المستخدمة في تقييم المخاطر مثل نموذج القيمة المعرضة للمخاطر Value At Risk والتي تعتمد على البيانات التاريخية، ولا تأخذ في إعتبارها الأحداث المستقبلية غير المتوقعة[2] .

3- الحوكمة المصرفية:

---

[1] **موجهات إدارة المخاطر المصرفية**، الصادرة عن إدارة الرقابة المصرفية -بنك السودان المركزي، 2008م .

[2] **مبادئ اختبارات الجهد**، الصادرة عن اللجنة العربية للرقابة المصرفية، صندوق النقد العربي، 2013م.

نتيجة للتطورات السريعة في الاسواق المالية وعولمة التدفقات المالية والتكنولوجيا والمنافسة بين المصارف جاء التركيز والاهتمام بتطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف، وقد وضعت لجنة بازل في العام 1999م ارشادات خاصة بالحوكمة في المصارف وركزت على عدة نقاط تتعلق بعدة محاور مثل: قيم الشركة، المواثيق المتعلقة بالنزاهة والشرف، الاستراتيجيات المعدة جيداً ، التوزيع السليم للمسئوليات، مراكز اتخاذ القرار مع التسلسل الوظيفي، وضع آليات للتعاون الفعال بين مجلس الإدارة والمراجعين الخارجيين والإدارة العليا للمصارف، وجود نظام ضبط داخلي قوي يتضمن مهام المراجعة والتدقيق الداخلي مع وجود إدارة مستقلة للمخاطر، مراقبة المخاطر ومراعاة عدم وجود تضارب للمصالح بمافي ذلك العلاقات مع العملاء الممولين وكبار المساهمين و الإدارة العليا ومتخذي القرار، وتدفق المعلومات بشكل مناسب[1].

يجب على السلطات الرقابية والبنوك المركزية أن تكون على دراية تامة بأهمية الحوكمة وتأثيرها على المصارف، كما يجب أن تتوقع قيام المصارف بعمل هياكل تنظيمية تتضمن مستويات ملائمة من الرقابة وأن تتأكد من أن مجالس الإدارة والإدارة التنفيذية قادرين على القيام بواجباتهم ومسئولياتهم وهذا يعني أن على السلطة الرقابية القيام بالتأكد من أن للمصرف يُدار بطريقة ملائمة، وتوجيه الإدارة التنفيذية لأي مشاكل قد تظهر أثناء عملية الرقابة، وأن تضع مجلس الإدارة موضع المحاسبة، وأن تطالبه باتخاذ الإجراءت التصحيحية في الوقت المناسب في حال تعرض المصرف لأي مخاطر لا يمكن قياسها أو السيطرة عليها[2].

## ثالثاً - المقررات والمعايير الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية

---

[1] هواري معراج، حديدي آدم، **دور الحوكمة المؤسسية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية**، بحث مقدم في الملتقى الثاني للصناعة المالية الإسلامية، الفترة 8-9 ديسمبر 2013م، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.

[2] ايمن عبد الله محمد، **مرجع سابق**، ص ص 54- 58

تهدف لجنة بازل إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي: تقرير حدود دنيا لكفاية رأس المال للبنوك، تحسين الاساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك، وتسهيل عملية تبادل المعلومات المتعلقة بإجراء و أساليب رقابة السلطات الرقابية والبنوك المركزية. وقد قامت لجنة بازل منذ انشائها باصدار ثلاث اتفاقيات عرفت باتفاقية بازل1، بازل2 و بازل3، وسيتم تناولها بشئ من التفصيل.

1- اتفاقية بازلI

في يوليو 1988م وافق مجلس المحافظين للبنوك المركزية للدول الصناعية وكذلك الاتحاد الأوروبي على تقرير لجنة بازل الخاص باقتراح معيار موحد لكفاية رأس المال، وقد أثرت اتفاقية بازل في هذا المجال المصرفي بكل من النظامالأمريكي والأوروبي في بناء دعائمه فقد اقرت اتفاقية بازل أنه يتعين على كافة البنوك الالتزام بأن تصل نسبة رأس مالها إلى مجموع اصولها المرجحة بأوزان المخاطر الائتمانية إلى 8% كحد أدني مع نهاية 1992م، وفي ضوء هذا المعيار أصبح من المتعارف عليه أن تقييم ملاءة البنوك في مجالات المعاملات الدولية يرتبط بمدى استيفائها للحد الأدني الوارد في هذا المعيار والمحدد بـــ8% [1].

أ. أهداف بازل فيما يتعلق بالسوق المصرفي العالمي :

تهدف اتفاقية بازل فيما يتعلق بالبنوك العاملة في السوق المصرفي العالمي في ظل العولمة إلى المساهمة في تقوية وتعميق والحفاظ على استقرار النظام المصرفي العالمي وبالتحديد تفاقم أزمة الديون الخارجية في الدول النامية بسبب توسع البنوك الدولية وعلى وجه التحديد البنوكالأمريكية التي تورطت في ديون منفردة أو مجمعة في دول امريكا اللاتينية وافريقيا و آسيا، مما اضطرها

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص ص 253-254.

لإتخاذ اجراءات عديدة مثل اسقاط الديون أو تسنيدها بمعني توريقها وتحويلها إلى أوراق مالية وغيرها، وضع البنوك الدولية في أوضاع تنافسية متكافئة وبالتالي إزالة الفوارق في المتطلبات الرقابية الوطنية بشأن رأس المال المصرفي، حيث تمثل تلك الفروق مصدر رئيسي للمنافسة غير العادلة بين البنوك، العمل على إيجاد آليات للتكيف مع التغيرات المصرفية العالمية وفي مقدمتها العولمة المالية والتي تنبع من التحرير المالي وتحرير الاسواق النقدية في البنوك بما في ذلك التشريعات واللوائح والمعوقات التي تحد من اتساع وتعميق النشاط المصرفي للبنوك عبر انحاء العالم في ظل الثورة التكنولوجية المصرفية، وتحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك وتسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة .

ب. التعديلات التي أُجريت على اتفاقية بازلI

لعل المتتبع لاتفاقية بازل من عام 1988 وحتي عام 1998 يجد أن هنالك العديد من التعديلات التي أُجريت ومن اهمها:

تغطية مخاطر السوق لإدخالها في قياس نسبة كفاية رأس المال: وتتعلق مخاطر السوق بظروف ودرجات عدم التأكد عند حساب العوائد والمكاسب الناشئة من تغيرات السوق المرتبطة بأسعار الاصول و أسعار الفائدة وتقلبات أسعار الصرف والتغيرات في السيولة وتقلبات العوائد من التعامل في المشتقات المالية، ويقصد بمخاطر السوق تلك المخاطر السوقية المنظمة التي يصعب التخلص منها من خلال استرتيجية التنويع التي تستخدم في مجال التحوط من مخاطر محفظة الأوراق المالية على سبيل المثال.

إضافة شريحة ثالثة لرأس المال وتحديث طرق القياس: اشارت التعديلات الآخيرة الخاصة بلجنة بازل إلى ضرورة اضافة شريحة ثالثة لرأس المال تتمثل في القروض المساندة لأجل التسديد وفقاً لمحددات وعناصر أُخرى منها القروض المساندة بشروط معينة.

2- اتفاقية بازلII :

ساهمت اتفاقية بازل(1) في زيادة استقرار النظام المصرفي والوصول إلى بيئة تنافسية أكثر عدالة بين البنوك على الصعيد العالمي[1]، إلا أن التطور والاساليب التكنولوجية الحديثة والتي أدت إلى إعادة هيكلة القطاع المالي، وكذلك ظهور أنواع جديدة من المخاطر مثل مخاطر التشغيل والسيولة والتي لم تتناولها مقررات بازل(1) جعل من الضروري إصدار اتفاقية جديدة لتواكب المتغيرات الجديدة على الساحة العالمية عُرفت باتفاقية بازل2.

تهدف اتفاقية بازل(2) إلى تحسين اطار كفاية رأس المال من خلال التركيز على أهمية إدارة المخاطر و التشجيع على التحسن المستمر في قدرات المصارف على تقييم المخاطر ويتم تحقيق ذلك عن طريق إيجاد تجانس بين متطلبات رأس المال لدى المصارف وممارسات إدراة المخاطر الحديثة مع اعطاء دور مهم للسلطات الرقابية بشأن تفعيل هذا النظام والتأكد من صلاحيته ومناسبته، وكذلك لتحسين طرق الافصاح المتعلق بالمخاطر ورأس لمال من خلال ما يطلق عليه انضباط السوق، وتتكون اتفاقية بازل (2) من ثلاث دعائم، هي[2]:

---

[1] محمد محمود المكاوي، **البنوك الإسلامية و مأزق بازل**، (القاهرة: دار الفكر و القانون، 2013)، ص 105.

[2] عماد امين شهاب، **خريطة طريق تطبيق بازل في المصارف العربية**، (بيروت: الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلدان العربية، 2008)، ص73.

- الدعامة الأولى: حساب الحد الأدني بمعيار كفاية رأس المال: والتي تم إجراء تعديل بشأنها باضافة نوع جديد من المخاطر، وهي المخاطر التشغيلية مع اقتراح إجراء تعديل جوهري في حساب المخاطر الائتمانية.

- الدعامة الثانية: إعطاء دور مهم للسلطات الرقابية في مراجعة الإجراءات التي يتخذها المصرف لحساب معيار كفاية رأس المال .

- الدعامة الثالثة: انضباط السوق بحيث يتم إعطاء شفافية أكبر للافصاح عن معيار كفاية رأس المالوكيفية حسابه و أهم مشتملاته. وفيما يلي تفصيل أكثر للدعائم الثلاث:

الدعامة الأولى- متطلبات الحد الأدني لرأس المال:

تختلف الدعامة الأولى في اتفاق بازل الثانية عنها في اتفاق بازل الأولى في عدة ابعاد بينما يتشابه الاتفاقان في ابعاد أُخرى، بالنسبة لابعاد الاتفاقية فهي أن نسبة كفاية رأس المال ظلت كما هي بدون تغيير في اتفاقية بازل الثانية حيث أن الحد الادني لمعدل كفاية رأس المال ما زال 8%، هذا بالاضافة إلى أن مكونات بسط نسبة كفاية رأس المال الرقابي في اتفاقية بازل الأولى شريحة رأس المال الأساسي وشريحة رأس المال المساند بمكوناته المختلفة هي نفس المكونات في اتفاقية بازل الثانية.

تتشابه اتفاقية بازل الأولى واتفاقية بازل الثانية في أساليب قياس مخاطر السوق، حيث أشارت الوثيقة الرئيسية لاتفاقية بازل الثانية إلى أن مخاطر السوق الواردة في بازل الأولى سيتم تطبيقها في اتفاقية بازل الثانية دون أي تغييرات، أما وجه الاختلاف هو أن اتفاقية بازل الأولى تغطي نوعين من المخاطر هما مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، أما بالنسبة لاتفاق بازل الثانية فانها

اضافت مخاطر التشغيل حيث أصبحت المخاطر التي تغطيها اتفاقية بازل الثانية هي مخاطر الائتمان، مخاطر السوق ومخاطر التشغيل.

الدعامة الثانية- عملية الرقابة الإشرافية:

اضافت بازل الدعامة الثانية من اجل تدعيم الدعامة الأولى، بحيث تستطيع المصارف تغطية جميع المخاطر التي تتعرض لها بالاضافة إلى استخدام افضل التقنيات الرقابية وتقنيات إدارة المخاطر، وتمكن عملية المراجعة الرقابية إدارة البنك من إجراء عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال، ويتوجب على السلطات الرقابية مراجعة الاستراتيجيات والإجراءات المتبعة من قبل البنوك عند القيام بعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال[1]، وينبغي على المصارف أن تمتلك استراتيجية خاصة للمحافظة على مستوى رأس المال، مع ضرورة وجود إطار شامل ومتكامل لقياس جميع المخاطر وتخصيص رأس المال اللازم لمواجهة هذه المخاطر بشكل هادف ومنظم، ومن ثم يأتي دور المراقبين المصرفيين للقيام بمراجعة التقييم الخاص بكفاية رأس المال للمصارف واستراتيجيات رأس المال وقدرة المصارف على مراقبة الالتزام،و التأكد من قيام المصرف بتحليل جميع المخاطر وفحص جودة إدارةالمخاطر و النظم الرقابية، ووعي مجلس الإدارة ببرنامج تقييم كفاية رأس المال، والدرجة التي يتم بها تقييم كفاية رأس المال بشكل دوري، ويتم وفق هذه الدعامة تدخل المراقبيين المصرفيين في مرحلة مبكرة لمنع انخفاض رأس المال عن المستويات الدنيا المحددة مع الزام المصارف باتخاذ إجراءات إصلاحية في حال عدم الالتزام بهذه الحدود[2].

الدعامة الثالثة- انضباط السوق:

---

[1] بوسنة محمد رضا، **الأزمة المالية العالمية ومعيار بازل3**، بحث منشور في مجلة الابحاث الاقتصادية والإدارية، جامعة أم البواقي، الجزائر، العدد 13، 2013، ص132.

[2] تهاني محمود محمد، **تطوير نموذج احتساب كفاية رأس المال للمصارف الاسلامية في اطار مقررات لجنة بازل**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية،غزة، 2008م، ص ص 81-82.

تعتبر الدعامة الثالثة والمتعلقة بانضباط السوق مكملة ومساعدة للدعامتين الأولى الخاصة بمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال، والثانية الخاصة بعملية الرقابة الإشرافية، حيث تعتبر الدعامة الثالثة من مقومات تعزيز سلامة وكفاءة القطاع المالي والمصرفي من خلال تركيزها على توفير المعلومات الضرورية والمناسبة لمختلف الاطراف والمتعاملين في الاسواق، ذلك ان هذه الدعامة تلزم المؤسسة المصرفية بتوفير الحد الأدنى من المعلومات المالية والعامة للمستثمرين والمودعين وغيرهم وفقاً لمنهج محدد في اتفاقية بازل2 [1].

تهدف لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى إرساء منهج فعال لانضباط السوق (الدعامة الثالثة) وذلك من خلال وضع مجموعة من متطلبات الافصاح المتعلقة بنطاق تطبيق متطلبات الافصاح، مكونات رأس المال، التعرض للمخاطر، آليات تقييم المخاطر، ومدى كفاية رأس المال، وذلك من اجل دفع البنوك إلى ممارسة نشاطاتها بصورة سليمة وفعالة أو تحفيزها للمحافظة على قاعدة رأس مال متينة، بالاضافة إلى توفير معلومات موثوقة ومناسبة لتسمح للمتعاملين بتقييم فعال للمخاطر.

3- اتفاقية بازل III:

بعد حدوث الأزمة المالية العالمية (2008م) تبين أن العديد من البنوك في العالم لم يكن لديها رأس المال الكافي لامتصاص الخسائر التي حدثت نتيجة للازمة، لذا قامت لجنة بازل بإجراء تعديلات جوهرية على دعامات بازل2 وذلك باصدار معايير إحترازية جديدة عُرفت ببازل3 وذلك لتعزيز قدرة البنوك على تحمل المخاطر وامتصاصها عند حدوثها خاصة في الأوقات الصعبة

[1] **الدعامة الثالثة لاتفاق بازل2 وانضباط السوق**، دراسة قدمت إلى اللجنة العربية للرقابة المصرفية، (ابوظبي: صندوق النقد العربي، 2006م)، ص7.

وعند حدوث الأزمات المالية[1]، ويعتبر أحد أهم الاسباب الرئيسية لحدة الأزمة الاقتصادية والمالية هو قيام القطاعات المصرفية في العديد من البلدان بالرافعة المالية بشكل مفرط داخل وخارج الميزانية العمومية، و قد صاحب ذلك تآكل تدريجي في مستوى ونوعية قاعدة رأس المال، وفي الوقت نفسه لم تحتوي العديد من المصارف على احتياطيات كافية من السيولة، وهكذا لم يكن الجهاز المصرفي قادراً على استيعاب الخسائر التجارية والائتمانية الشاملة، وتهدف اتفاقية بازل3 بصورة عامة إلى خلق نظام مصرفي ومالي قوي ومستقر ومرن وليكون مقلوماً للصدمات المالية والهزات الاقتصادية وذلك من خلال تحسين قدرة القطاع المصرفي على امتصاص آثار الهزات الناتجة من الأزمات المالية، تحسين إدارة المخاطر بالقطاع المصرفي بالاضافة إلى تحسين مستوى الشفافية[2].

## رابعاً - التعديلات التي ادخلتها لجنة بازل للرقابة المصرفية كاستجابة للازمة المالية العالمية (2008م)

قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بإجراء العديد من التعديلات الجوهرية على مقررات بازل2، وهي:

1- إدخال نسبة الرافعة المالية:

كان للتوسع في منح الائتمان قبيل الأزمة المالية العالمية (2008م) الأثر الكبير في افلاس المصارف بسبب عد قدرة رأس المال على امتصاص الخسائر حيث قامت المصارف التي تتبع اسلوب التقييم الداخلي للمخاطر بمنح أوزان ترجيحية صغيرة لتوظيفاتها من أجل زيادة أثر الرفع

[1] حسين سعيد، **كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية" في الواقع وسلامة التطبيق"**، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الأول للمالية الإسلامية، عمان، الجامعة الاردنية، كلية الشريعة، الفترة من 6-7اغسطس 2014م.
[2] علي الشيخ السعيد، **مرجع سابق**، ص 77

المالي الأمر الذي جعل لجنة بازل تقوم بادخال متطلب نسبة الرافعة المالية والتي تهدف إلى تقييد الرافعة المالية في القطاع المصرفي والذي يساعد على التخفيف من المخاطر وكبح التوسع في القروض المصرفية، حيث تم فرض نسبة 3% كحد ادنى من الشريحة الأولى لرأس المال على أن يتم حسابها من اجمالي الاصول داخل الميزانية بالاضافة إلى البنود خارج الميزانية[1].

2- تعزيز إدارة السيولة في البنوك:

لقد كان لنقص السيولة لدى المصارف إبّان الأزمة المالية (2008م) الأثر الكبير في نشر الهلع بين المستثمرين، لذا قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بالعمل على إصدر معايير خاصة تتعلق بالإدارة الجيدة للسيولة، ومن المعلوم أن متطلبات رأس المال تُعد من الشروط الضرورية لاستقرار القطاع المصرفي ولكنها غير كافية، وفي هذا الاطار فان لجنة بازل قامت باعتماد معيارين للسيولة هما:

أ. نسبة تغطية السيولة: والتي تتعلق بإدارة السيولة في الاجل القصير، وتهدف إلى تعزيز قدرة المصارف على الصمود امام اضطرابات السيولة المحتملة على أُفق زمني لمدة 30 يوم، سوف تساعد هذه النسبة على ضمان وجود اصول سائلة عالية الجودة كافية غير مرهونة لدي البنوك العالمية لموازنة التدفقات الخارجة التي يمكن أن تواجهها في ظل سيناريو ضغط قصير الاجل ويتم إحتساب نسبة تغطية السيولة من خلال قسمة الاصول السائلة عالية الجودة والتي تم تقسيمها إلى عدة مستويات، حيث يتضمن المستوى الأول النقد وإحتياطيات البنوك لدى البنك المركزي، والأوراق المالية القابلة للتداول والتي تمثل ديون أو أنها مضمونة من قبل جهات سيادية

[1] نجار حياة، **اتفاقية بازل 3 و آثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري**، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجيل، الجزائر، العدد 13، 2013، ص 283

أو من قبل البنك المركزي، بينما يشمل المستوى الثاني بعض الاصول ذات السيولة المعتبرة مع ضرورة الا تزيد نسبتها عن 40% من الاصول السائلة عالية الجودة وتتكون من الأوراق المالية القابلة للتأول أو أنها مضمونة من قبل البنوك المركزية أو الهيئات الدولية، ويتم قسمة مكونات الاصول السائلة عالية الجودة على صافي التدفقات النقدية الصافية خلال 30 يوم، ويتم من خلال هذه النسبة مراقبة السيولة قصيرة الاجل الأمر الذي يسمح للمصارف باتخاذ الإجراءات التصحيحية في حال ظهور أي بوادر تشير إلى إمكانيات حدوث ازمات سيولة [1].

ب. نسبة التمويل المستقرة الصافية: وتتعلق بإدارة السيولة في الاجل الطويل وتهدف إلى توفير موارد مستقرة تضمن للمصارف مواصلة نشاطه المصرفي بشكل سليم لمدة لا تقل عن العام وفي فترات ضغط قد تمتد إلى المستقبل نتيجة للتراجع في الربحية والأداء أو نتيجة لأي احداث قد تؤثر سلباً على نشاط المصرف، كما تهدف ايضاً إلى تقييد الاعتماد المفرط على تمويل الجملة طويل الاجل خلال فترات سيولة الاسواق المزدهرة كما أنها تشجع التقييم الافضل لمخاطر السيولة عبر كافة بنود خارج الميزانية، وتتطلب مقداراً أدنى من مصادر التمويل المستقرة لدي المصارف، ويتم احتساب نسبة السيولة طويلة الاجل من خلال قسمة الموارد المستقرة المُتاحة لعام على الحاجة للتمويل المستقر لعام، وتتمثل الموارد المستقرة في رأس المال المدفوع والاسهم الممتازة والقروض التي تكون مدتها الفعلية اكبر من سنة، أما الحاجة للتمويل فهي مجموع قيمة الاصول الممولة من قبل المصرف[2].

3- مواجهة التقلبات الدورية في أعمال المصارف:

---

[1] نجار حياة، **مرجع سابق**، ص ص 283-284

[2] نجار حياة، **المرجع سابق**، ص 284.

هدفت لجنة بازل للرقابة المصرفية من خلال وضع تدابير للتقلبات الدورية والتي تؤثر على نشاط المصارف والتي ترتبط بصورة مباشرة بالدورات الاقتصادية، حيث أن المصارف تعمل على التوسع في منح التمويل في أوقات الرواج الاقتصادي غير أن هذا التوسع يتم في بعض الاحيان بشكل أكبر مما هو ضروري مما يؤدي إلى تنافس المصارف في منح التمويل للعملاء الأمر الذي يؤدي إلى تراجع جودة القروض الممنوحة وعدم إجراء العناية الواجبة عند منح التمويل مما يزيد من المخاطر التي يتعرض لها المصارف والنظام المصرفي ككل، اما في أوقات الكساد الاقتصادي فإن المصارف تعمل على تخفيض حجم التمويل الممنوح في الاقتصاد الأمر الذي يزيد من حدة الكساد الذي تعرض له الاقتصاد، لذلك قامت لجنة بازل بالزام السلطات الرقابية بضرورة العمل على فرض هامش اضافي إلى رأس المال قد يصل إلى 2.5% من الاصول المرجحة بأوزان المخاطر وذلك من اجل الحد من قدرة المصارف على التوسع في الإقراض ومنح التمويل خلال فترات الرواج الاقتصادي الأمر الذي يقلل من المخاطر التي تتعرض لها المصارف[1].

4- الحفاظ على رأس المال:

أوصت لجنة بازل للرقابة المصرفية في اطار مقررات بازل3 بضرورة قيام المصارف بتدعيم رؤوس أموالها بهامش اضافي من رأس المال قد تصل نسبته إلى 2.5% من الاصول المرجحة بأوزان المخاطر، وفي حالة عدم قيام المصارف بالاحتفاظ بهذا الهامش طلبت لجنة بازل للرقابة المصرفية من البنوك المركزية العمل على منع المصارف من توزيع جزء من الأرباح على المساهمين، غير أن العمل بهذه الإجراءات لا يتم إلا بعد توفر المتطلبات الدنيا لجميع شرائح

[1] بوسنة محمد رضا، **مرجع سابق**، ص 142

رأس المال وبالتالي سيتم تطبيق نسبة الحفاظ على رأس المال تدريجياً ابتداءاً من العام 2016 وحتى العام 2018م.

مما سبق يخلُص الباحث إلى أن لجنة بازل للرقابة المصرفية قد عملت منذ انشائها في العام 1974م على اصدار المقررات والمبادئ التي تهدف إلى سلامة وملاءة المصارف حول العالم وذلك من خلال تنسيقها مع البنوك المركزية حول العالم، وقد كان للجنة بازل للرقابة المصرفية دور كبير في توفير الارشادات التي ساعدت كثير من المصارف في امتصاص الصدمات و الأزمات المالية والاقتصادية.

وقد اصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية منذ انشائها العديد من المعايير الرقابية وقد عُرفت بمقررات بازل، وهي:

1-مقررات بازل1: والتي ركزت بصور رئيسية على ضرورة احتفاظ المصارف برأس مال يغطي مخاطر الائتمان ومخاطر السوق.

2مقرر ات بازل2: والتي جاءت كمعالجة لأزمة العملات التي حدثت في دول جنوب وشرق آسيا في العام 1997م، وقد ركزت بصورة اساسية على التقييم الذاتي لكفاية رأس المال، ومدى ملاءة المصارف وقدرتها على امتصاص الصدمات، وكذلك تناولت الشفافية وانضباط السوق إلى جانب كفاية رأس المال وقدرته على تغطية مخاطر التشغيل إلى جانب مخاطر الائتمان والسوق.

3-مقررات بازل3: و التي جاءت من اجل معالجة أسباب الأزمة المالية العالمية وزيادة قدرة المصارف على مواجهة الصدمات من خلال ضمان جودة مكونات رأس المال التنظيمي، وإدارة مخاطر السيولة، وتقليل آثار الرافعة المالية في المصارف، بجانب تقوية قدرات المصارف على مواجهة المخاطر النظامية المتعلقة بالتقلبات الدورية في الاقتصاد.

# المبحث الثالث

# مؤشرات ونتائج السلامة المالية في السودان

## أولاً - مؤشرات نظام الانذار المبكر (CAMEL):

يعتبر نظام CAMEL إحدى الطرق التي تستخدم في تقييم أداء المصارف إذا يعمل على إجراء تحليل شامل لأداء المصارف ويسمح بمقارنتها ببعضها البعض من حيث الأداء[1]، كما يساعد المصارف في التركيز على العناصر السلبية في الأداء، وقد بدأ إستخدامه في بداية العام 1979م بواسطة الاحتياطي الفيدراليالأمريكي، حيث ظل الاحتياطي الفيدرالي يقوم بتصنيف المصارف ومدها بنتائج التصنيف دون نشرها للجمهور وتُعد الولايات المتحدةالأمريكية منأوائل الدول التي استخدمت معايير الانذار المبكر وذلك بسبب الانهيارات المصرفية التي تعرضت لها منذ العام 1929م ولقد اثارت نتائج التحليل الذي أجراه البنك الاحتياطي الفيدرالي العديد من الاسئلة حول مصداقية هذه الطريقة في قياس السلامة المالية للمصارف، وقد توصل بعض الاقتصاديين إلى أن النتائج التي اظهرها استخدام هذه النظام في كشف أوجه الخلل بالمصارف ومدى تحديد سلامتها الماليةكانت من افضل النتائج التي استُخدم فيها التحليل الاحصائي التقليدي الذي كان متبعاً، كما اثبتت الدراسات ايضاً مقدرة نظام CAMEL على تحديد درجة المخاطرة بالمصرف، ورأى هؤلاء الاقتصاديين ضرورة تضمين نتائج تحليل معيار CAMEL ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها المصرف للجمهور مما يعني تحقيق قدر عالي من الشفافية يساعد في فرض انضباط السوق والذي يعتبر إحدى الدعائم الأساسية لاتفاقية بازل2.

---

[1] شوقي بو رقبة، **طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الاسلامية**، بحث غير منشور، مركز ابحاث الاقتصاد الاسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2009م، ص 3

أ. التصنيف الكلي Composite Rating:

إن التصنيف الكلي يعتمد علي تقييم دقيق لأداء المصرف على كافة المستويات الإدارية، التشغيلية والمالية ومدى تقيد المصرف بالأنظمة والتعليمات، ويعتمد نظام CAMEL في تقييم أداء المصرف على خمس درجات من التصنيف من (1-5) وهي [1]:

- قوي (1) Strong: هذا التصنيف يعني أن المصرف قوي في جميع المؤشرات الخمسة التي يشتمل عليها نظام CAMEL وأن نقاط الضعف طفيفة للغاية ويمكن التعامل معها من قبل مجلس الإدارة و إدارة المصرف التنفيذية، الأمر الذي يشير إلى أداء قوي من جميع النواحي[2].

- مرضي (2) Satisfactory: هذا التصنيف يعني أن المصرف متين ولكنه يعاني من مشاكل طفيفة تقع ضمن سيطرة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، وتكون هذه المصارف قادرة على التعامل مع التقلبات الاقتصادية وتوصف هذه المصارف بأنها ملتزمة بشكل كامل بالقوانين والأنظمة.

- وسط (3) Fair: المصارف التي تقع في نطاق هذا التصنيف تعاني من بعض نواحي الضعف وتكون هذه المصارف غير قادرة على التعامل مع التقلبات الاقتصادية، كما أنها غير ملتزمة بالقوانين والنظم.

- دون الوسط أو حدي (4) Marginal: إن المصارف التي تقع ضمن نطاق هذه المجموعة توصف بأنها غير سليمة وغير قادرة على التعامل مع التقلبات الاقتصادية ولا تتقيد بالأنظمة والقوانين وينخفض فيها مستوى الأداء، كذلك فإن ممارسات إدارة المخاطر في هذا النوع من

---

[1] إبراهيم الكراسنة، **مرجع سابق**، ص 21.

[2] محمد سمير دهيرب، **نظام التقييم المصرفي بالمؤشراتCAMELS**، بحث منشور في المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد11، العدد45، 2015م، ص 8

المصارف غير سليمة، وتتطلب هذه المصارف رقابة لصيقة من السلطات الرقابية والبنوك المركزية و احتمال فشلها كبير إذا لم يتحسن أدائها واحسنت التعامل مع نقاط الضعف الكامنة فيها.

- ضعيف أو غير مرضي (5) Unsatisfactory: المصارف التي تقع ضمن هذا التصنيف تعاني من ضعف كبير في الأداء وممارسات إدارة مخاطر غير سليمة للغاية،وتشكل مصدر قلق للسلطات الرقابية والبنوك المركزية، وتحتاج هذه المصارف إلى رقابة لصيقة ومستمرة، واحتمالية فشلها يكون مرتفع للغاية[1].

([1]) محمد سمير دهيرب، **مرجع سابق**، ص ص 267-268.

جدول (14)

درجات تصنيف نظام CAMEL والإجراءات الرقابية التي يجب أن تُتخذ بواسطة البنوك المركزية

| درجة التصنيف | موقف البنك | الإجراء الرقابي |
|---|---|---|
| قوي | الموقف المالي سليم من جميع النواحي. | لا يُتخذ أي إجراء ويجب المحافظة على هذا الوضع. |
| مرضي | سليم نسياً مع وجود بعض القصور. | يحب العمل على معالجةأوجه القصور بالمصرف. |
| معقول (وسط) | يظهر عناصر الضعف والقوة. | يتطلب رقابة مصرفية ومتابعة لصيقة بواسطة السلطة الرقابية. |
| حدي (دون الوسط) | خطر قد يؤدي إلى الفشل المالي. | يتطلب قيام السلطة الرقابية بوضع برنامج إصلاح مالي وا إداري ومتابعة ميدانية . |
| غير مرضي(ضعيف) | خطير جداً . | يجب وضع المصرف تحت الرقابة المصرفية الدائمة والمستمرة. |

المصدر: زيتوني عبد القادر، دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك، ص 5

يلاحظ الباحث من خلال الجدول رقم (1) أعلاه أنه يجب على السلطات الرقابية اتخاذ الإجراءات الرقابية المناسبة لكل مصرف وفق درجة التصنيف التي يقع فيها، حيث يتوجب على السلطات الرقابية إخضاع المصارف التي تقع ضمن نطاق التصنيف (4 و5) إلى رقابة مصرفية مستمرة مشددة ولصيقة حتى يتحسن تصنيفه، مع ضرورة التنبه للمصار ف التي تصنف بانها وسط حتى لا تسوء حالتها وتصبح ضعيفة وغير سليمة مالياً وتهدد السلامة المالية للجهاز المصرفي.

ب. مكونات نظام CAMEL :

يتكون نظام التقييم CAMEL من خمسة عناصر، وهي:

- عنصر كفاية رأس المالCapital Adequacy
- عنصر جودة الاصول Asset Quality
- عنصر الإدارة Management
- عنصر الربحية Earning
- عنصر السيولة Liquidity

فيما يلي تفاصيل عناصر CAMEL:

كفاية رأس المال Capital Adequacy :

يمكن مؤشر كفاية رأس المال من قياس مدى قدرة رأس المال على الامتصاص الخسائر، وتكمن أهميته في أنه يأخذ بعين الاعتبار المخاطر المالية وغير المالية التي تواجه البنوك مثل مخاطر الائتمان، مخاطر السوق بانواعها الأربعة وهي: مخاطر تقلبات سعر الصرف، تقلبات سعر الفائدة، تقلبات أسعار الأوراق المالية وتقلبات أسعار السلع، هذا بالاضافة إلى المخاطر التشغيلية

النابعة من عدم كفاءة وفشل العمليات والافراد والنظم، كما أن رأس المال يعتبر عنصر الأمان في العمل المصرفي وهو الذي يعمل على توفير قاعدة النمو المستقبلي للمصرف[1].

قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية ضمن مقررات بازل 2 باصدار ركيزة كاملة ضمن الركائز الثلاث تتعلق بالحد الادنى لمتطلبات رأس المال Minimum Capital Requirement وقد حددت لجنة بازل بأن يكون الحد الادنى لكفاية رأس المال 8%، بمعنى أن رأس المال المؤهل منسوباً إلى الاصول المرجحة بأوزان المخاطر يجب ألا يقل في كل الأوقات عن هذه النسبة(8%) وبالتالي أصبحلزاماً على البنوك أن تحتفظ برأس مال قادر على امتصاص الخسائر غير المتوقعة في حدود هذه النسبة حتى تتصف بانها بنوك ذات ملاءة مالية.

مما سبق نجد أن نظام CAMEL قد أخذ في إعتباره مقررات لجنة بازل واتفق معها فيما يتعلق بأهمية كفاية رأس المال بالنسبة للمصارف وكوسيلة لقياس أداء البنوك وقدرتها على إدارة مخاطرها مواءمتها بين المخاطر التي يجب أن تتحملها والربط ما بين عنصري المخاطر ورأس المال.

جودة الاصول Asset Quality:

يعتبر مؤشر جودة الإصول من أهم المؤشرات في قياس وتقييم أداء المصرف فمعظم مشاكل الإعسار والتعثر تأتي من تدني جودة الاصول وصعوبة تسييلها واشتمال المحفظة التمويلية على اصول رديئة غير مدرة للعائد، الأمر الذي ربما يعكس عدم كفاءة المصرف في اختيار عملائه عند منح التمويل أو اختياره مشروعات ذات مخاطر عالية، وتقاس جودة الاصول عن طريق

[1] صادق رازق الشمري وصلاح الدين محمد أمين ، **تفعيل انظمة الرقابة المصرفية وتطويرها وفق المعايير الدولية**، بحث منشور في مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد 90، 2011، ص 362

مؤشر نسبة التمويل والاصول التمويلية والإستثمارية المتعثرة منسوبة إلى إجمالي المحفظة التمويلية، كما أن هنالك عناصر أخرى تساعد في قياس جودة الاصول مثل نسب تركيز التمويل وعجز مخصصات التمويل .

الإدارة Management:

يعتبر الأداء الإداري مكوناً اساسياً للدلالة على مدى قدرة المصرف على تحقيق أهدافه ورسم السياسات والاستراتيجيات والقدرة على عكسها في أرض الواقع بتحقيق النتائج المرجوة، ويتم ذلك من خلال تفاعل العديد من العوامل الأُخرى المرتبطة بالمهام والمسئوليات وتوزيع الصلاحيات بصورة جيدة والقدرة على التعامل مع التطورات والمتغيرات المتعلقة بالبيئة المصرفية والإقتصادية[1]، ومن اجل قياس عنصر الإدارة وفق نظام CAMEL لابد من قياس مؤشرات فرعية تدل على كفاءة الإدارة، مثل: قدرة الإدارة على فهم المخاطر الكامنة في الانشطة المصرفية،تطوير وتنفيذ الخطط والسياسات و الإجراءات والضوابط في مجالات العمل، الالتزام بتشريعات و أنظمة البنك المركزي، الالتزام بالقوانين والتشريعات ووجود تفاعل بين مجلس الإدارة والمساهمين وغيرها من العوامل التي يمكن أن تساعد في تقييم الأداء الإداري للمصرف.

الربحية Earnings:

تعتبر الربحية أحد العناصر المهمة لضمان إستمرارية أداء المصرف، فهي تتأثر بشكل مباشر بمدى جودة الاصول، ويتم قياس الربحية عن طريق نسبة العائد على الاصول أو نسبة العائد

[1] محمد سمير دهيرب، **مرجع سابق**، ص ص 260-300

على حقوق الملكية بالاضافة إلى عناصر أخرى تساعد في قياس الربحية مثل نسبة المصروفات إلى الايرادات ونسبة الايرادات من الأنشطة الرئيسية للمصرف إلى إجمالي العائد[1].

السيولة Liquidity:

تتمثل السيولة في المصرف في قدرته على مقابلة التزاماته فوراً وذلك من خلال تحويل الاصول إلى نقد دون أي خسائر أو نقص في قيمتها، وتركز السيولة بشكل عام على قاعدة التوافق بين آجال استحقاق المطلوبات وآجال استحقاق الموجودات، ولا تتداخل السيولة مع العناصر الأُخرى لنظام CAMEL بصورة قوية، لكنها تعتبر من العناصر المهمة إذ أنه من واجب المصرف المواءمة ما بين السيولة والربحية، لذا لابد للمصرف أن يتأكد من مقدرته على توفير السيولة في أي وقت، وأن يحتفظ باصول قابلة للتحويل في أي وقت دون خسائر، الاحتفاظ بودائع مستقرة، مع الكفاءة في إدارة الاصول والخصوم ومقدرة فائقة في إدارة فجوات آجال الاستحقاق[2]، ويمكن قياس السيولة عن طريق استخدام نسبة الاصول السائلة إلى الالتزامات قصيرة الأجل، أو نسبة الاصول عالية السيولة إلى التدفقات النقدية الخارجة.

ت. مميزات نظام CAMEL:

يتصف نظام CAMELS بعدة مميزات يمكن إجمالها في أنه يمكن البنوك المركزية من تقييم البنوك وفق معيار موحد، بالإضافة إلى أنه يساعد في التقييم الكمي لأداء البنوك من حيث كفاية رأس المال، جودة الاصول، الربحية، كفاءة الإدارة، السيولة، والحساسية لمخاطر السوق، الأمر

---

[1] علي عبد الله شاهين، **مرجع سابق**، ص 27

[2] حسين المحمود، **إمكانية استخدام نظام CAMELS في تقييم جودة الربحية في المصارف الإسلامية**، رسالة ماجستير في المصارف والتأمين، غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2014، ص ص 87-90

الذي يعني أنه يساعد في قياس معظم جوانب الأداء المصرفي، بالاضافة إلى أن هذا التقييم يقوم على أساس المخاطر التي تهدد استمرار البنوك في أداء وظائفها في الاقتصاد[1].

ث. عيوب نظامCAMEL:

إن من أهم الانتقادات الموجهة لنظام CAMEL هو أنه يتم إعطاء أوزان ثابتة ومتساوية للعناصر المكونة له، بغض النظر عن الأهمية النسبية لكل عنصر، الأمر الذي يقلل من كفاءة المعيار ودقته في التحليل والإعتماد على النتائج التي يتم التوصل اليها، كما أن الأوزان المستخدمة فيه تعتمد على التقدير الشخصي ولم تثبت احصائياً [2].

**ثانياً - استخدام نظام CAMEL في قياس السلامة المالية في السودان:**

يتم استخدم نظام CAMEL بواسطة بنك السودان المركزي، حيث تقوم الإدارة العامة للرقابة المصرفية بشقيها المكتبي والميداني بإعداد تقرير الانذار المبكر وفق نظام CAMEL، ونظراً للصعوبات التي تواجه قياس عنصر الإدارة، يقوم بنك السودان المركزي بإعداد تقرير الانذار المبكر وفق العناصر الأخرى ماعدا عنصر الإدارة، حيث يعد تقرير الانذار المبكر وفق نظام CAEL بصورة ربع سنوية.

يشتمل تقرير الانذار المبكر CAELعلى معظم مؤشرات السلامة المالية التي تقيس مدى سلامة النظام المصرفي في السودان.

فيما يلي تحليل لمؤشرات السلامة المالية المستخدمة في تقرير الانذار المبكر:

1. مؤشر نسبة كفاية رأس المال:

---

[1] حنان تريعة، **أهمية نظام CAMEL في تقييم أداء البنوك الجزائرية**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، (الجزائر، جامعة الشهيد حمه الخضر بالوادي، 2015)، ص 30

[2] مالك الرشيد، **مرجع سابق**، ص 6

جدول (15)

مؤشر نسبة كفاية رأس المال للجهاز المصرفي للفترة من 2010م- 2017م

(%)

| 2017 | 2016 | 2015 | 2014 | 2013 | 2012 | 2011 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 16.2 | 18.7 | 20.2 | 18.0 | 16.6 | 12.0 | 13.0 | 10.0 |

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

شكل (15)

مؤشر نسبة كفاية رأس المال للجهاز المصرفي للفترة من 2010م- 2017م

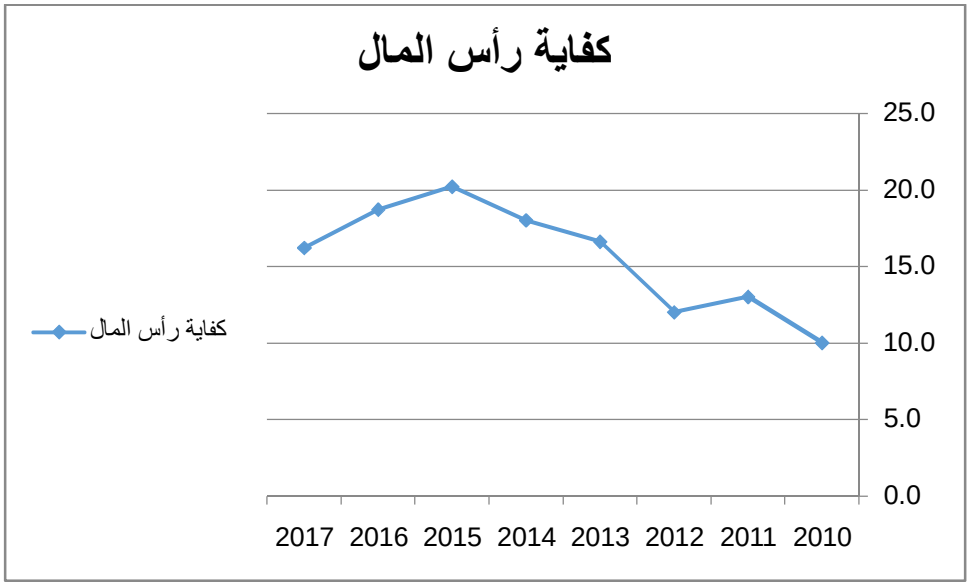


الشكل أعلاه من تصميم الباحث وفق البيانات المأخوذة من التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

يلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن الجهاز المصرفي في السودان ظل يحتفظ بنسبة كفاية رأس مال فوق الحدود الدنيا والمقررة ب12% للفترة من 2010م إلى 2017م، مما يؤكد على السلامة المالية الكلية للجهاز المصرفي وقدرة رأس المال على امتصاص الصدمات والمخاطر المالية.

2. مؤشر جودة الاصول

جدول (16)

مؤشر جودة الاصول للجهاز المصرفي للفترة من 2010م- 2017م

(%)

| 2017 | 2016 | 2015 | 2014 | 2013 | 2012 | 2011 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 3.30 | 5.20 | 5.10 | 7.10 | 8.40 | 11.90 | 12.60 | 14.10 |

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

شكل (16)

مؤشر جودة الاصول للجهاز المصرفي للفترة من 2010م- 2017م

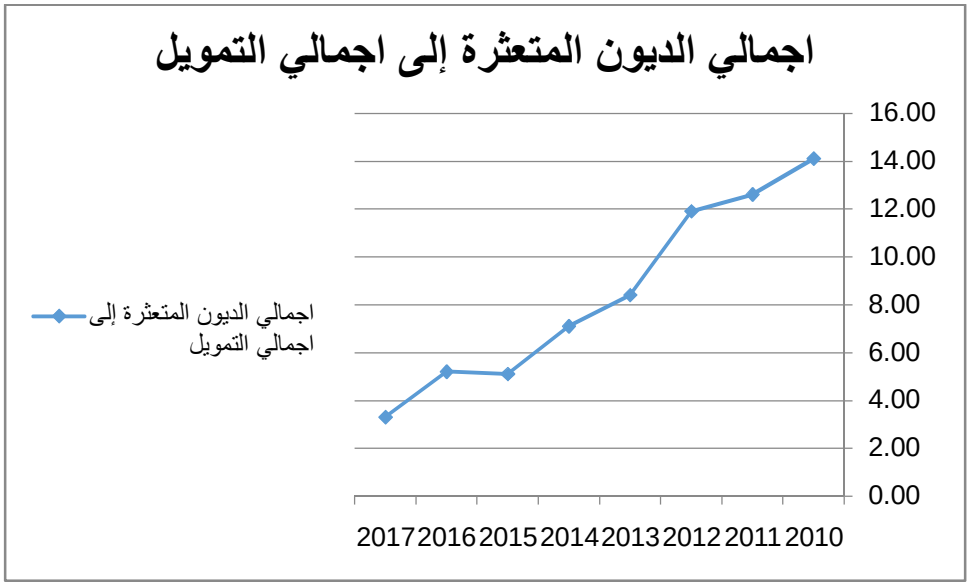


الشكل أعلاه من تصميم الباحث وفق البيانات المأخوذة من التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

يلاحظ من الجدول والشكل أعلاه التحسن المستمر لجودة الاصول التمويلية للجهاز المصرفي، حيث ظلت نسبة التمويل المتعثر إلى إجمالي التمويلتسجل تحسناً مستمراً، حيث أصبحت في العام 2015م في ضمن الحدود العليا والمقررة بواسطة بنك السودان المركزي ب6%.

3. الربحية:

جدول (17)

مؤشر الربحية للجهاز المصرفي للفترة من 2010م- 2017م

(%)

| 2017 | 2016 | 2015 | 2014 | 2013 | 2012 | 2011 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 3.80 | 4.70 | 4.00 | 4.00 | 3.70 | 4.40 | 4.20 | 3.90 |

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

شكل (17)

مؤشر الربحية للجهاز المصرفي للفترة من 2010م- 2017م

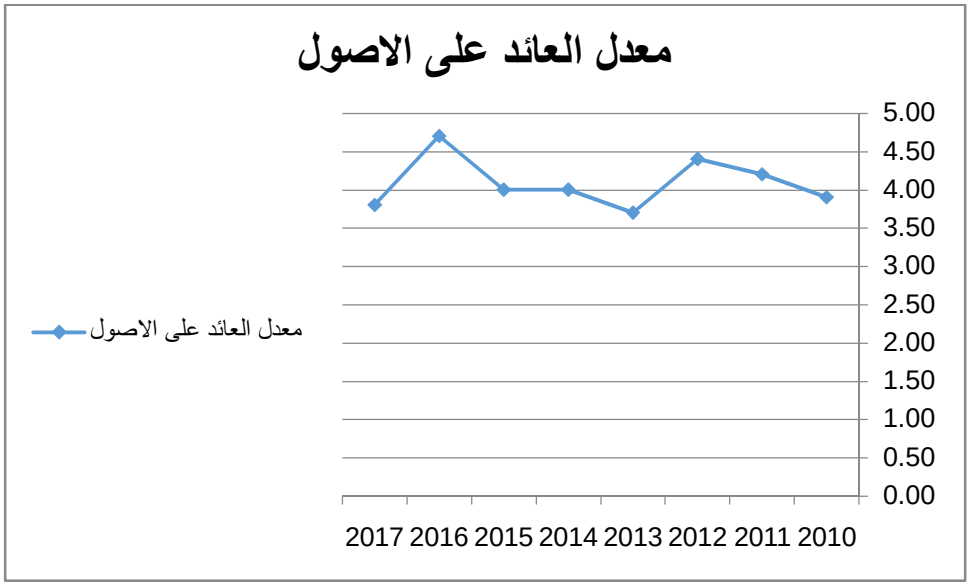


الشكل أعلاه من تصميم الباحث وفق البيانات المأخوذة من التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

يلاحظ من الجدول والشكل أعلاه، أن النسبة العائد على حقوق الملكية ظلت جيدة، حيث بلغت 4% في المتوسط، مع العلم أن الحدود المقبولة بواسطة بنك السودان المركزي هي 1.25%، الأمر الذي يساعد الجهاز المصرفي في تقوية حقوق الملكية ويقوي نسبة كفاية رأس المال.

4. السيولة:

جدول (18)

مؤشر السيولة للجهاز المصرفي للجهاز المصرفي للفترة من 2010م- 2017م

(%)

| 2017 | 2016 | 2015 | 2014 | 2013 | 2012 | 2011 | 2010 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 37.30 | 35.10 | 37.40 | 39.10 | 41.00 | 39.00 | 36.30 | 35.30 |

المصدر: التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

شكل (18)

مؤشر السيولة للجهاز المصرفي للجهاز المصرفي للفترة من 2010م- 2017م

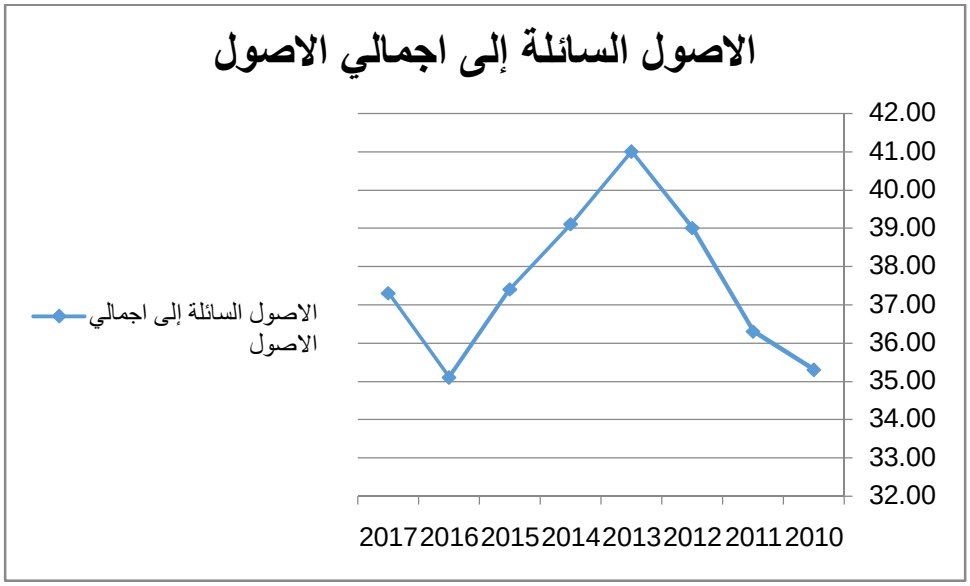


الشكل أعلاه من تصميم الباحث وفق البيانات المأخوذة من التقارير السنوية لبنك السودان المركزي

بلغت نسبة الاصول السائلة إلى إجمالي الاصول في المتوسط حوالي 37%، مما يعني أن الجهاز المصرفي يحتفظ باصول سائلة مقبولة رغم ميول هذه النسبة للانخفاض، ويحتاج الجهاز المصرفي إلى تحسين نسبة الاصول السائلة بسبب تفضيلات عملاء المصارف وميولهم

للاحتفاظ بالاموال السائلة والسحب النقدي في أي وقت، مع العلم أنه لاتوجد نسبة معيارية للاصول السائلة.

من التحليل يتضح أن مؤشرات السلامة المالية للجهاز المصرفي تتصف بأنها مرضية ومناسبة وتشير إلى أن الجهاز المصرفي في السودان يمكنه امتصاص الصدمات والمخاطر المالية، كما تشير إلى حاجة الجهاز المصرفي إلى بذل المزيد من الجهد في مجال إدارة المخاطر.

# المبحث الأول

## منهجية وا ٍجراءات وتحليل بيانات الدراسة

### أولاً: مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في الإدارات المناط بها القيام بالدور الرقابي والتنظيمي ببنك السودان المركزي وهي: إدارة تنظيم وتنمية الجهاز المصرفي، إدارة التفتيش، إدارة الرقابة الوقائية، وا ٍدارة المراجعة الداخلية، ويبلغ عدد العاملين بهذه الإدارات (130) موظفاً بعد استبعاد موظفي السكرتاريا والعاملين الذين يتمتعون بإجازاتهم السنوية وعددهم (27) موظفاً، أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بصورة قصدية عن طريق المسح الشامل حيث تم توزيع (130) إستبانة، وقد تم إسترجاع (122) إستبانة والتي أُستبعد منها لاحقاً (6) استبانات لعدم ملائمتها لعمليات التفريغ والتحليل، ليصبح بذلك كامل عينة الدراسة التي خضعت إستباناتها للتفريغ والتحليل حوالي (116) إستبانة والتي تمثل (89.2%) من إجمالي عينة الدراسة المستهدفة بالتغطية.

جدول(19)

الإستبانات الموزعة والمـُعادة

| م | البيان | الإستبانات الموزعة | إستبانات المـُعادة | الفاقد |
|---|---|---|---|---|
| 1 | إدارة تنظيم الجهاز المصرفي | 30 | 29 | 1 |
| 2 | إدارة الرقابة الوقائية | 35 | 33 | 2 |
| 3 | إدارة التفتيش | 45 | 43 | 2 |
| 4 | إدارة المراجعة الداخلية | 20 | 17 | 3 |
| | المجموع | 130 | 122 | 8 |

المصدر: إعداد الدارس من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

**ثانياً، وصف أداة الدراسة:**

إعتمد الدارس في هذه الدراسة على الإستبانة كأداة رئيسية للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لتحقيق الدراسة، وتتكون الإستبانة من قسمين رئيسيين:

القسم الأول: ويشتمل على البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، وتتمثل في: (التخصص العلمي، المؤهل العلمي، الإدارة، المسمى الوظيفي، وعدد سنوات الخبرة).

القسم الثاني: ويتكون من محاور الدراسة وعددها ثلاثة محاور، وبلغ عدد فقرات المحاور (34) فقرة، وذلك على النحو الآتي:

جدول(20)

توزيع أبعاد محاور الدراسة

| المحور | بُعد | عدد الفقرات |
|---|---|---|
| دور البنوك المركزية | الدور التنظيمي للبنك المركزي | 8 |
| | الدور الرقابي للبنك المركزي | 8 |
| السلامة المالية | - | 9 |
| الاستقرار المالي | - | 9 |
| مجموع عدد الفقرات | | 34 |

المصدر: إعداد الدارس من واقع بيانات الدراسة الميدانية، 2018م.

**ثالثاً، مقياس الدراسة:**

تم قياس درجة الاستجابة المحتملة على فقرات الاستبانة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي وهو (لا أوافق بشدة =1 ، أوافق = 2 ، محايد = 3 ، أوافق =4 ، أوافق بشدة =5 )، ولتحديد فئات متوسطات استجابة عينة الدراسة فقد تم حساب مدى المقياس والذي يساوي (5 – 1 =4)، وبقسمة مدى المقياس على أعلى استجابة فقد تم التوصل إلى فئات المتوسطات الحسابية التالية:

جدول(21)

مقياس درجة الموافقة

| درجة الموافقة | المتوسط المرجح | الدلالة الإحصائية |
|---|---|---|
| لا أوافق بشدة | من 1 إلى أقل من 1.79 | درجة موافقة ضعيفة جداً. |
| لا أوافق | من 1.80 إلى أقل من 2.59 | درجة موافقة ضعيفة |
| محايد | من 2.60 إلى أقل من 3.39 | درجة موافقة متوسطة |
| أوافق | من 3.40 إلى أقل من 4.19 | درجة موافقة كبيرة |
| أوافق بشدة | من 4.20 إلى 5 | درجة موافقة كبيرة جداً. |

**رابعاً، تقييم أداة الدراسة:**

للتأكد من صلاحية أداة الدراسة تم استخدام اختبارات الصدق والثبات، وذلك على النحو التالي:

**1. صدق أداة الدراسة:**

يقصد بصدق أو صلاحية أداة القياس أن لها المقدرة على قياس ما صممت من أجله وبناء على نظرية القياس الصحيح تعني الصلاحية التامة وخلو الأداة من أخطاء القياس سواء كانت عشوائية أو منتظمة، وقد إعتمدت الدراسة في قياس صدق أداة الدراسة على كل من:

**أ. إختبار صحة محتوى القياس:**

بعد الإنتهاء من إعداد الصيغة الأولية لمقاييس الدراسة ولغرض التحقق من صدق محتوى الدراسة والتأكد من أنها تخدم أهداف الدراسة تم الآتي:

- عرض الاستبانة في صورتها الأولى على المشرف حيث أبدى ملاحظاته وتصويباته من حذف وتعديل لفظي ولغوي لفقرات أبعاد ومحاور الاستبانة.

- عرض الاستبانة في صورتها الأولية على (7) محكمين من ذوي الإختصاص والخبرة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، أكاديمية السودان للعلوم المالية والمصرفية، وجامعة الزعيم الأزهري، بنك السودان المركزي، بنك أم درمان الوطني، وذلك للتأكد من مدى ارتباط كل فقرة من فقراتها بالبعد الذي تنتمي إليه، ومدى وضوح كل فقرة وسلامة صياغتها اللغوية وملاءمتها لتحقيق الهدف الذي وضعت من أجله. وقد تم استرجاع الإستبانة من جميع الأكاديميين والخبراء وتحليل ملاحظاتهم والإستجابة لها بإجراء التعديلات والحذف.

**ب. الصدق البنائي:**

صدق النمذجة البنائية (الصدق العاملي التوكيدي):

للتأكد من صدق أداة الدراسة على نطاق أبعادها ومحاورها، عمد الدارس إلى استخدام صدق النمذجة بالمعادلة البنائية والتي تعرف ب(الصدق العاملي التوكيدي) باستخدام الحزمة الإحصائية للنمذجة البنائية AMOS23، ويعتبر هذا النوع من الصدق البنائي أقوى أنواع الصدق، حيث يعكس القوة البنائيةالتوكيدية الحقيقية لفقرات البعد الذي تنتمي إليه، وأن الفقرات ذات ارتباط وثيق واتساق مع بعدها أو محورها، هذا ويتم التحقق منه بناء على مؤشرات ملائمة النموذج، وتلك المؤشرات التي تؤكد على الصدق البنائي التوكيدي لفقرات كل بعد أو محور يتضمنها الجدول التالي:

جدول (22):

مؤشرات حسن المطابقة للتحليل العاملي التوكيدي

| المؤشر | القيمة المقبولة للمطابقة | قيمة أفضل وممتازة للمطابقة |
|---|---|---|
| مربع كايChi-square ودرجة حريته df ومستوى الدالة | إذا كانت غير دالة ومرتفعة | قيمة منخفضة تشير إلى تطابق أفضل |
| مربع كاي المعياري | أقل من 5 قبول وتطابق جيد | أقل من 2 تطابق أفضل |
| مؤشر المطابقة المقارنCFI | 0.90 فأكثر | الواحد الصحيح |
| الجذر التربيعي لمتوسط خطأ الاقتراب (رمسي) REMSEA | بين 0.06 إلى 0.08 | أقل من 0.05 إلى الصفر |

الجدول من تصميم الدارس وفقاً لمعطيات الدراسة.

يمكن القول إجمالاً ولكي تكون البيانات مطابقة للنموذج: أن تكون قيمة كاي2 غير دالة ونسبتها إلى درجة حريتها (مربع كاي المعياري) أقل من 5 للمطابقة المقبولة وأقل من 2 للمطابقة الممتازة، وأن تكون نسب مؤشر (المطابقة المقارن) >0.90 للمطابقة المقبولة، أو مساوية للواحد الصحيح للمطابقة الممتازة، ومؤشر خطأ الاقتراب رمسي < 0.05، أو مساوية للصفر للمطابقة الممتازة أو ينحصر بين 0.06 إلى 0.08 للمطابقة المقبولة.

**الاتساق الداخلي (ارتباط بيرسون)**

للتأكد من الاتساق الداخلي لأبعاد ومحاور استبانة الدراسة بالدرجة الكلية للاستبانة، تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين الدرجة الكلية لكل بُعد ومحور مع الدرجة الكلية للاستبانة وهو ما يتضمنه الجدول التالي:

جدول (23)

الاتساق الداخلي لارتباط بيرسون بدرجة كل بعد ومحور مع الدرجة الكلية للاستبانة

| الفقرة | الارتباط | الفقرة | الارتباط | الفقرة | الارتباط | الفقرة | الارتباط |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| بعد الدور التنظيمي للبنك المركزي | | | | بعد الدور الرقابي للبنك المركزي | | | |
| ف1 | 0.73** | ف5 | 0.54** | ف1 | 0.67** | ف5 | 0.59** |
| ف2 | 0.72** | ف6 | 0.77** | ف2 | 0.71** | ف6 | 0.78** |
| ف3 | 0.83** | ف7 | 0.77** | ف3 | 0.73** | ف7 | 0.61** |
| ف4 | 0.71** | ف8 | 0.57** | ف4 | 0.73** | ف8 | 0.75** |
| محور السلامة المالية | | | | محور الاستقرار المالي | | | |
| ف1 | 0.74** | ف6 | 0.70** | ف1 | 0.67** | ف6 | 0.82** |
| ف2 | 0.72** | ف7 | 0.56** | ف2 | 0.66** | ف7 | 0.73** |
| ف3 | 0.62** | ف8 | 0.82** | ف3 | 0.80** | ف8 | 0.78** |
| ف4 | 0.36** | ف9 | 0.74** | ف4 | 0.56** | ف9 | 0.74** |
| ف5 | 0.67** | | | ف5 | 0.67** | | |

الجدول من تصميم الدارس بناءً على مؤشرات الحزمة SPSS - (**) الارتباط دال عند مستوى معنوية (0.01)

يتضح من المؤشرات الإحصائية لارتباطات بيرسون الخطية بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية للبعد الذي تنتمي إليه، أن جميع فقرات الأبعاد والمحاور ترتبط بالدرجة الكلية للبعد أو المحور الذي تنتمي إليه بدلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.01) (**) وعليه يخلُص الدارس من هذه المؤشرات أن فقرات البعد والمحاور صادقة لما وضعت لقياسه.

## 2. إختبار الثبات:

يقصد بالثبات أن المقياس يعطي نفس النتائج إذا أُعيد تطبيقه على نفس العينة[1] وفي نفس الظروف والشروط وبالتالي فهو يؤدي إلى الحصول على نفس النتائج أو نتائج متوافقة في كل مرة يتم فيها إعادة القياس. هنالك عدة طرق للتحقق من ثبات المقياس منها طريقة التجزئة

[1] عز عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي والإستدلالي باستخدام spss، ط1(القاهرة: دار النهضة العربية، 1981م)، ص 560.

النصفية وطريقة الفا كرنباخ (Cronbach,s Alpha)والذي يأخذ قيماً تتراوح بين الصفر والواحد صحيح، فإن لم يكن هنالك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، والجدول التالي يتضمن أهم مؤشرات ثبات أبعاد ومحاور استبانة الدراسة:

جدول (24)

مؤشرات الثبات α كرونباخ لمحور دور البنوك المركزية

| المحور الأول: دور البنوك المركزية | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| .ُعد الأول: الدور التنظيمي للبنك المركزي | | | | | | | | | |
| الفقرة | α | الفقرة | α | الفقرة | α | الفقرة | α | الفقرة | α |
| ف1 | 0.69 | ف3 | 0.68 | ف5 | 0.75 | ف7 | 0.85 | ف9 | 0.73 |
| ف2 | 0.70 | ف4 | 0.70 | ف6 | 0.68 | ف8 | 0.69 | | |
| المتوسط العام للبعد قبل حذف الفقرة 7 = 0.75(9 فقرات) - المتوسط العام للبعد بعد حذف الفقرة = 0.85 (8 | | | | | | | | | |
| ـُعد الثاني: الدور الرقابي للبنك المركزي | | | | | | | | | |
| الفقرة | α | الفقرة | α | الفقرة | α | الفقرة | α | الفقرة | α |
| ف1 | 0.75 | ف3 | 0.74 | ف5 | 0.84 | ف7 | 0.72 | ف9 | 0.73 |
| ف2 | 0.74 | ف4 | 0.74 | ف6 | 0.76 | ف8 | 0.76 | | |
| المتوسط العام للبعد قبل حذف الفقرة 5 = 0.77 (9 فقرات) - المتوسط العام للبعد بعد حذف الفقرة 5 = 0.84 (8 | | | | | | | | | |

يتضح من المؤشرات الإحصائية لألفا كرونباخ لأبعاد محور دور البنوك المركزية النتائج التالية:

- أن مؤشرات αكرونباخ لثمانية فقرات من لبُعد الأول والبُعد الثاني من محور دور البنوك المركزية > 0.60 ، حيث ذكر جودة محفوظ (2009، ص44) أن استبانة الدراسة تكون ذات ثبات دال إحصائياً إذا كانت قيمة α كرونباخ (> 0.60)وبناءً على ذلك يخلُص الدارس إلى أن ثمانية فقرات من البُعد الأول والثاني من محور دور البنوك المركزية ثابتة وواضحة في مفهومها العام لدى أفر اد عينة الدراسة، وهي بذلك سوف تعطي نفس النتائج إذا ما أُعيد تطبيقها أكثر من مرة على نفس العينة من العاملين بالإدارات المعنية ببنك السودان المركزي.

- إن مؤشر α كرونباخ للفقرة (7) من البُعد الأول بلغ (0.85) وللفقرة (5) من البعد الثاني بلغ (0.84) كما أن مؤشراتالارتباط المصحح للفقرتين كان سالباً ومرتفعاً، وهذا يعني من وجهة نظر الدارس وجود تباين مرتفع في مفهوم الفقرتين لدى عينة الدراسة من العاملين بالإدارات المعنية ببنك السودان المركزي من حيث المفهوم والمعني العام مما يتوجب حذفها.
- إن المتوسط العام α كرونباخ علىنطاق البُعد الأول من محور دور البنوك المركزية بلغ معامل ألفا كرونباخ بعد حذف الفقرة (7) (α = 0.84)وعلى نطاق البُعد الثاني بلغ معامل ألفا كرونباخ (α =0.84) مما يؤكد تحسن مستوى الثبات بعد استبعاد الفقرتين (7) من البُعد الأول، و (5) من البُعد الثاني لمحور دور البنك المركزي.

جدول (25)

مؤشرات الثبات α كرونباخ لمحوري السلامة المالية والاستقرار المالي

| المحور الثاني: السلامة المالية(9 فقرات) | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الفقرة | α | الفقرة | α | الفقرة | α | الفقرة | α | الفقرة | α |
| ف1 | 0.82 | ف3 | 0.83 | ف5 | 0.83 | ف7 | 0.84 | ف9 | 0.81 |
| ف2 | 0.82 | ف4 | 0.85 | ف6 | 0.82 | ف8 | 0.80 | | |
| المتوسط العام للمحور الثاني = 0.84(9 فقرات) | | | | | | | | | |
| المحور الثالث: الاستقرار المالي | | | | | | | | | |
| الفقرة | α | الفقرة | α | الفقرة | α | الفقرة | α | الفقرة | α |
| ف1 | 0.87 | ف3 | 0.86 | ف5 | 0.87 | ف7 | 0.87 | ف9 | 0.87 |
| ف2 | 0.87 | ف4 | 0.88 | ف6 | 0.86 | ف8 | 0.86 | | |
| المتوسط العام للمحور الثالث =0.88 | | | | | | | | | |
| α كرونباخ للاستبانة = 0.945 (عدد الفقرات 34) | | | | | | | | | |

يتضح من المؤشرات الإحصائية لـ α كرونباخ بالجدول (9) أن α كرونباخ لجميع فقرات المحور الثاني والمحور الثالث أن جميعها مؤشرات ثبات > 0.60، كما أن مؤشرات α كرونباخ

لمتوسطات ثبات المحور الثاني والمحور الثالث > 0.60، وقد كانت جميع قيم الارتباطات المصححة لفقرات المحورية موجبة الإشارة، كما أن α كرونباخ على نطاق الدرجة الكلية للاستبانة بلغت (0.945)، مما يؤكد من وجهة نظر الدارس أن جميع فقرات المحور الثاني (السلامة المالية) والثالث (الاستقرار المالي) والاستبانة ككل تتصف بالثبات والاستقرار في مفهومها العام لدى عينة الدراسة.

**خامساً، أساليب التحليل الإحصائي المستخدم في الدراسة:**

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences والتي يرمز لها اختصاراً بالرمز (SPSS) والحزمة الإحصائية للنمذجة البنائية والمعروفة إختصاراً بـ (AMOS)، وتم استخدام المقاييس الإحصائية التالية:

1. التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد مجتمع الدراسة.
2. الأعمدة البيانية لعرض خصائص عينة الدراسة بيانياً .
3. المتوسط الحسابي "Mean" وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن المحاور الرئيسة (متوسط متوسطات العبارات)، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب المحاور حسب أعلى متوسط حسابي.

4. الانحراف المعياري "Standard Deviation" للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، ولكل محور من المحاور الرئيسة عن متوسطها الحسابي، ويلاحظ أن الانحراف المعياري يوضح التشتت في استجابات أفراد مجتمع الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، إلى جانب المحاور الرئيسة، فكلما اقتربت قيمته من الصفر تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها بين المقياس.

5. الوزن النسبي للمتوسط الحسابي المرجح لوجهة نظر عينة الدراسة تجاه كل فقرة وكل محور.

6. معامل الفا كرونباخ لقياس ثبات استبانة الدراسة.

7. التحليل العاملي التوكيدي للتأكد من الصدق البنائي لأبعاد إستبانة الدراسة.

8. معامل الارتباط بيرسون، لقياس صدق الاتساق الداخلي، والتحقق من فرضيات الدراسة.

9. مؤشرات ملائمة متغيرات نموذج الانحدار المتعدد بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

10. الانحدار المتعدد والانحدار التدريجي للتحقق من فرضيات الدراسة.

11. تحليل التباين المتعدد للتحقق من دلالة الفروق في استجابات عينة الدراسة باختلاف المتغيرات الديموغرافية.

**سادساً، تحليل بيانات الدراسة الأساسية:**

لإعطاء فكرة عن الفئات التي أجابت على إستبانة الدراسة تم تحليل بيانات الدراسة الأساسية لمعرفة خصائص العينة سواء من حيث التخصصات العلمية والمؤهلات العلمية ونوع الوظائف

التي يشغلونها إضافة إلى سنوات خبرتهم التي يقضونها في مجال العمل والتي تسهم كثيراً في إثراء نتائج الدراسة وتكون النتائج أقرب إلى الواقع، وهذا ماتم توضيحه في الجداول والأشكال البيانية التالية:

## 1. التخصصات العلمية

جدول (26)

خصائص عينة الدراسة من حيث التخصصات العلمية

| التخصصات | التكرار | % |
|---|---|---|
| اقتصاد | 37 | 31.9 |
| محاسبة | 26 | 22.4 |
| دراسات مصرفية | 31 | 26.7 |
| إدارة أعمال | 16 | 13.8 |
| أخرى | 6 | 5.2 |
| المجموع | 116 | 100 |

الجدول من تصميم الدلرس وفقاً لمخرجات الحزمة الإحصائية SPSS

شكل (19)

توزيع التخصصات العلمية لعينة الدراسة بيانياً

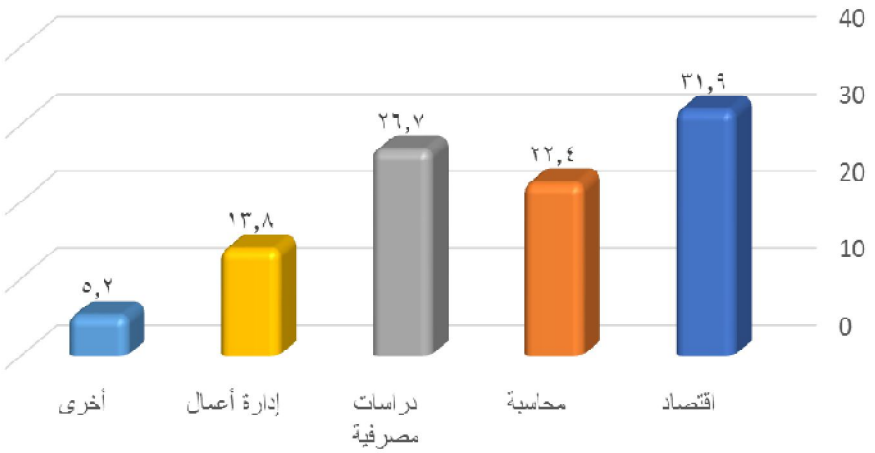

فيمايتعلق بتوزيع فئات عينة الدراسة وفقاً التخصصات العلمية، يتضح من التكرارات والنسب المئوية للجدول والشكل البياني (1)، أن (31.9%) من تخصص الاقتصاد، (26.7%) من تخصص الدراسات المصرفية، (22.4%) من تخصص المحاسبة، (13.8%) من تخصص إدارة الأعمال، (5.2%) من التخصصات الأخرى.

## 2. المؤهلات العلمية

جدول (27)

خصائص عينة الدراسة من حيث المؤهلات العلمية

| المؤهلات العلمية | التكرار | % |
|---|---|---|
| دكتوراه | 2 | 1.7 |
| بكالوريوس | 45 | 38.8 |
| ماجستير | 64 | 55.2 |
| أخرى | 5 | 4.3 |
| المجموع | 116 | 100 |

الجدول من تصميم الدارس وفقاً لمخرجات الحزمة الإحصائية SPSS

شكل (20)

توزيع المؤهلات العلمية لعينة الدراسة بيانياً

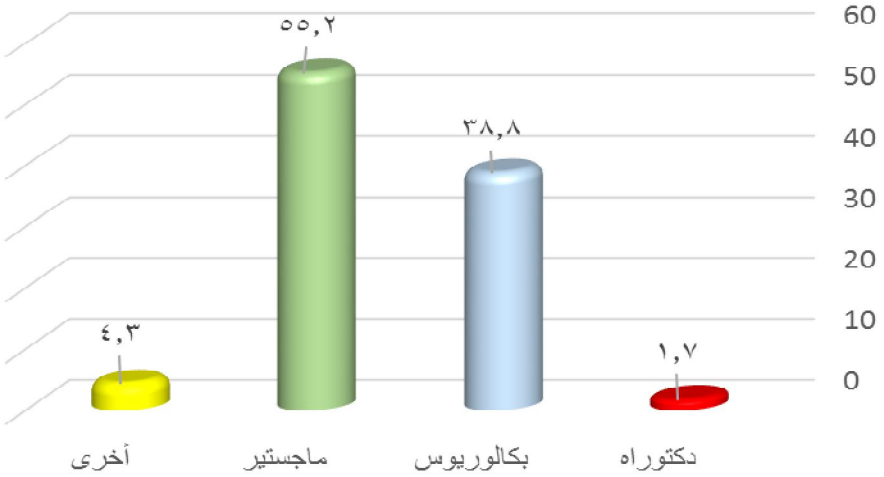

فيما يتعلق بتوزيع فئات عينة الدراسة وفقاً للمؤهلات العلمية، يتضح من التكرارات والنسب المئوية للجدول (10) والشكل البياني (3)، أن أكثر من نصف عينة الدراسة (55.2%) من حملة مؤهل الماجستير، يليهم (38.8%) من حملة مؤهل البكالريوس، (4.3%) من حملة المؤهلات العلمية الأخرى، (1.7%) من حملة مؤهل الدكتوراه.

### 3. الإدارات

جدول (28)

خصائص عينة الدراسة من حيث الإدارات

| الإدارة | التكرار | % |
|---|---|---|
| الرقابة الوقائية | 33 | 28.4 |
| تنمية وتنظيم الجهاز المصرفي | 28 | 24.1 |
| التفتيش | 38 | 32.8 |
| المراجعة الداخلية | 17 | 14.7 |
| المجموع | 116 | 100 |

الجدول من تصميم الدارس وفقاً لمخرجات الحزمة الإحصائية SPSS

شكل (21)

توزيع عينة الدراسة حسب الإدارة بيانياً

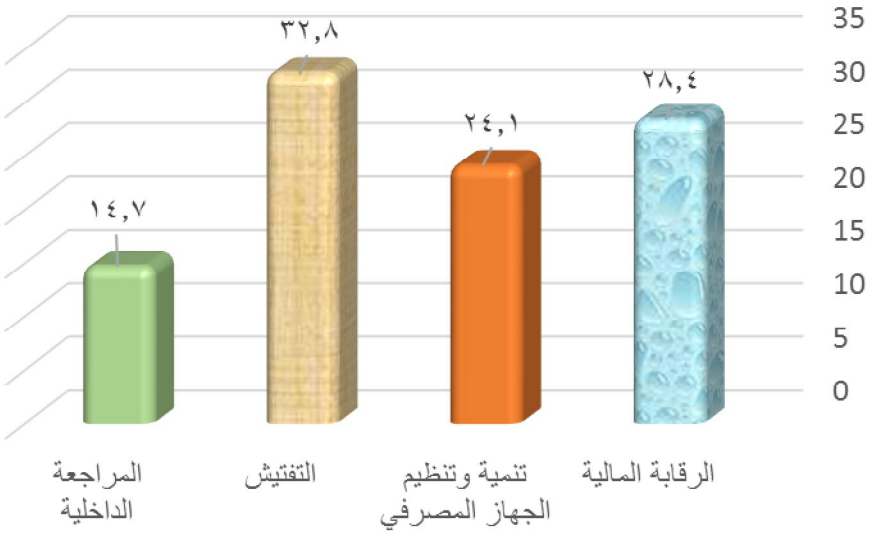

فيما يتعلق بتوزيعفئات عينة الدراسة وفقاً لنوع الإدارة، يتضح من التكرارات والنسب المئوية للجدول والشكل البياني (4)، أن (32.8%) من عينة الدراسة يعملون بالتفتيش، (28.4%) يعملون بالرقابة الوقائية، (24.1%) يعملون في تنمية وتنظيم الجهاز المصرفي، (14.7%) يعملون بالمراجعة الداخلية.

**4. الوظيفة**

جدول (29)

خصائص عينة الدراسة من حيث الوظيفة

| الوظيفة | التكرار | % |
|---|---|---|
| مدير | 7 | 6 |
| رئيس وحدة | 4 | 3.4 |
| رئيس قسم | 21 | 18.1 |
| موظف | 80 | 69 |
| أخرى | 4 | 3.4 |
| المجموع | 116 | 100 |

الجدول من تصميم الدارس وفقاً لمخرجات الحزمة الإحصائية SPSS

شكل (22)

توزيع عينة الدراسة حسب نوع الوظيفة بيانياً

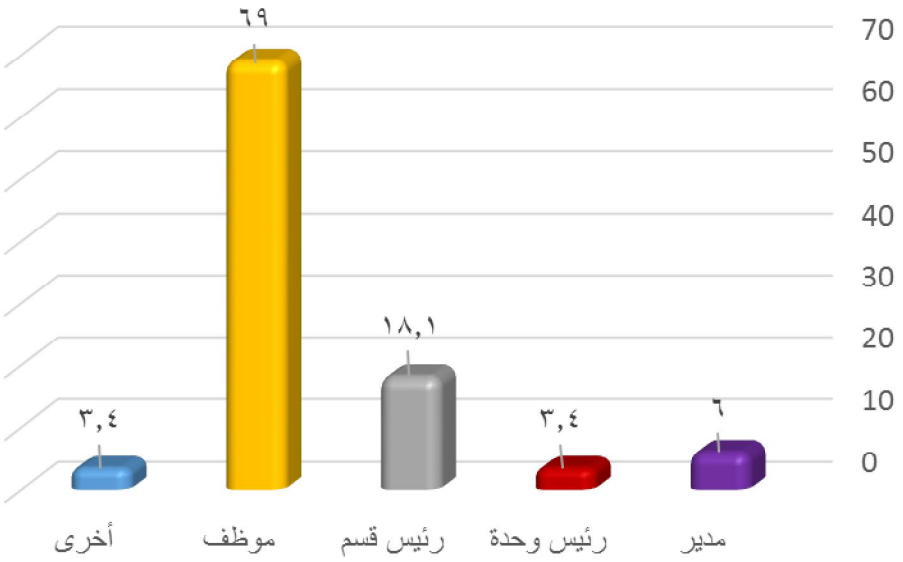


الشكل من تصميم الدارس وفقاً لمخرجات الحزمة SPSS

فيما يتعلق بتوزيع فئات عينة الدراسة وفقاً لنوع الوظيفة، يتضح من التكرارات والنسب المئوية للجدول والشكل البياني (5)، أن الأكثرية وبنسبة (69%) من عينة الدراسة من الموظفين، (18.1%) من رؤساء الأقسام، (6%) من المدراء، (3.4%) من رؤساء الوحدات، كذلك (3.4%) من موظفي المجالات الأخرى.

## 5. الخبرات العملية

جدول (30)

خصائص عينة الدراسة من حيث الخبرات العملية

| الخبرة | التكرار | % |
|---|---|---|
| أقل من 5 سنوات | 19 | 16.4 |
| من 5 إل أقل من 10 سنوات | 14 | 12.1 |
| من 10 إلى أقل من 15 سنة | 28 | 24.1 |
| من 15 إلى أقل من 20 سنة | 20 | 17.2 |
| من 20 سنة فأكثر | 35 | 30.2 |
| المجموع | 116 | 100 |

الجدول من تصميم الدارس وفقاً لمخرجات الحزمة الإحصائية SPSS

شكل (23)

توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة العملية بيانياً

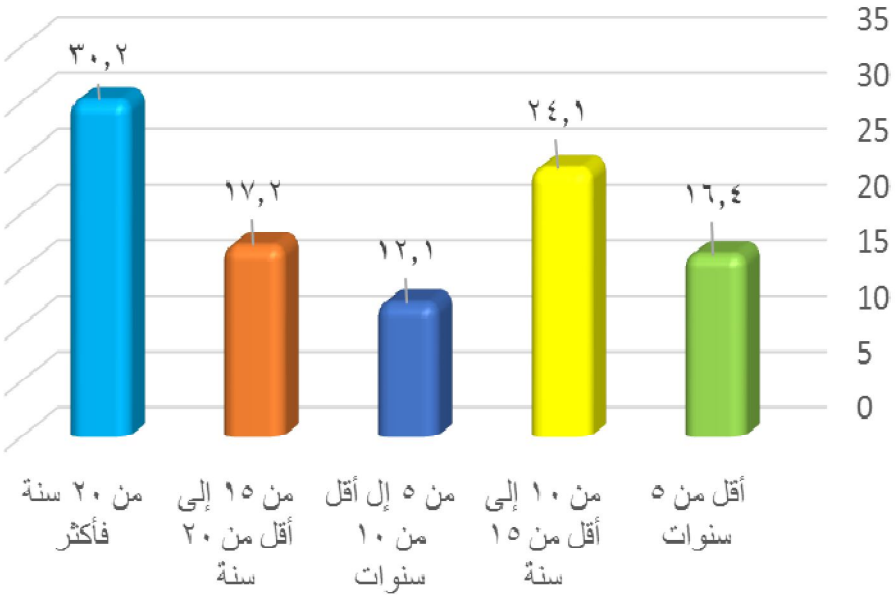

فيما يتعلق بتوزيع فئات عينة الدراسة وفقاً للخبرة العملية، يتضح من التكرارات والنسب المئوية للجدول والشكل البياني (6)، أن (30.2%) من عينة الدراسة خبرتهم من 20 سنة فأكثر، (24.1%) خبرتهم تتراوح بين 10 إلى أقل من 15 سنة، (17.2%) خبرتهم من 15 إلى أقل من 20 سنة، (16.4%) خبرتهم أقل من 5 سنوات، (12.1%) خبرتهم تتراوح بين 5 إلى أقل من 10 سنوات.

**المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لواقع ممارسة فقرات و أبعاد ومحاور استبانة الدراسة.**

للتحقق من واقع الدور التنظيمي، الدور الرقابي، السلامة المالية، الاستقرار المالي ببنك السودان من وجهة نظر عينة الدارس، لجأ الدارس إلى حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعياري والأوزان النسبية وهو ما تتضمنه الجداول التالية:

## 1. المحور الأول: دور البنوك المركزية

### البُعد الأول: الدور التنظيمي لبنك السودان المركزي:

جدول (31)

المتوسط الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لواقع الدور التنظيمي لبنك السودان المركزي

| م | مضمون الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | الممارسة | ترتيب الاهمية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | مكنت المنشورات والموجهات الصادرة عن البنك المركزي المصارف من مواكبة المعايير الرقابية الصادرة عن المؤسسات الدولية مثل لجنة بازل للرقابة المصرفية. | 4.06 | 0.88 | 0.81 | كبيرة | 2 |
| 2 | أدت المنشورات والموجهات الصادرة عن البنك المركزي المصارف لاتباع أفضل الممارسات لتقليل مخاطر وا إدارتها بصورة جيدة. | 3.98 | 0.80 | 0.80 | كبيرة | 4 |
| 3 | صاغ المنشورات الصادرة عن البنك المركزي بصورة موضوعية وواضحة وقابلة للفهم. | 3.60 | 0.96 | 0.72 | كبيرة | 6 |
| 4 | تمتاز المنشورات والموجهات الصادرة عن البنك المركزي بقابليتها للتطبيق بواسطة المصارف العاملة في السودان. | 3.98 | 0.72 | 0.80 | كبيرة | 3 |
| 5 | تراعي المنشورات والموجهات الصادرة عن البنك المركزي طبيعة نشاط المصارف المتخصصة. | 3.42 | 1.08 | 0.68 | كبيرة | 7 |
| 6 | ليس هنالك تضارب في المنشورات والموجهات الصادرة عن البنك المركزي. | 3.36 | 1.00 | 0.67 | متوسطة | 8 |
| 7 | تعتبر اوراق العمل والمذكرات التفسيرية الصادرة عن البنك المركزي مواكبة للمستجدات والتطورات في مجال المعايير الرقابية العالمية. | 3.66 | 0.86 | 0.73 | كبيرة | 5 |
| 8 | يعتمد بنك السودان المركزي على المؤسسات المالية الإسلامية مثل مجلس الخدمات المالية الإسلامية والتي تعمل على المواءمة بين مقررات لجنة بازل والصيرفة الإسلامية. | 4.23 | 0.72 | 0.85 | كبيرة جداً | 1 |
| | المتوسط العام للبعد | 3.79 | 0.88 | 0.76 | كبيرة | |

الجدول من تصميم الدارس بناءً على مؤشرات الحزمة SPSS

يتضح من المؤشرات الإحصائية للجدول أعلاه للمتوسطات الحسابية والأوزان النسبية النتائج التالية:

1. أن المتوسطات الحسابية للدور التنظيمي للبنك المركزي تتراوح بين (4.23 إلى 3.36 من 5) مع انحرافات معيارية تراوحت بين (0.72 إلى 1.08)، كما أن الأوزان النسيبة المرجحة تراوحت بين (85% إلى 67%)، وهي مؤشرات إحصائية تنحصر ضمن فئة المتوسط الثالثة (2.60 إلى 3.39) والرابعة (3.40 إلى 4.19) والخامسة (4.20 إلى 5)، مما يعني أن ممارستها من وجهة نظر عينة الدراسة تتراوح بين متوسطة وكبيرة وكبيرة جداً .
2. يأتي بالمرتبة الأولى من حيث الممارسة بدرجة كبيرة جداً مضمون الفقرة (8) وهي "يعتمد بنك السودان المركزي على المؤسسات المالية الإسلامية مثل مجلس الخدمات المالية الإسلامية والتي تعمل على المواءمة بين مقررات لجنة بازل والصيرفة الإسلامية"، بمتوسط حسابي بلغ (4.23 من 5) وانحراف معياري (0.72) ونسبة تأكيد بلغت (85%) من إجمالي عينة الدراسة من العاملين بالإدارات المعنية ببنك السودان المركزي.
3. يأتي بالمرتبة الأخيرة من حيث درجة الممارسة المتوسطة مضمون الفقرة 6 وهي" ليس هنالك تضارب في المنشورات والموجهات الصادرة عن البنك المركزي"، بمتوسط حسابي بلغ (3.36 من 5) وانحراف معياري (1) ووزن نسبي (67%)، وهي من مؤشرات فئة المتوسط الثالثة (2.60 إلى 3.39) مما يؤكد من وجهة نظر عينة الدراسة أنها تمارس بدرجة متوسطة.
4. إن المتوسط العام والذي يساوي (3.79 من 5) وانحراف معياري (0.88) ووزن نسبي (76%) وهي من مؤشرات فئة المتوسط الرابعة (3.40 إلى 4.19)، مما يشير إلى أن الدور التنظيمي ببنك السودان يمارس في صورته العامة بدرجة كبيرة.

**البُعد الثاني: الدور الرقابي لبنك السودان المركزي:**

جدول (32)

المتوسط الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لواقع الدور الرقابي لبنك السودان

| م | مضمون الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | الممارسة | الاهمية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | الرواجع الدورية التي يطلبها البنك المركزي كافية لتزويده ببيانات ومعلومات المصارف. | 3.81 | 0.94 | 0.76 | كبيرة | 7 |
| 2 | علومات المرسلة من المصارف تُمكن البنك المركزي من التأكد من التزامها بالضوابط الرقابية الاحترازية وتقييم المخاطر الكامنة في اعمالها المصرفية. | 3.62 | 0.93 | 0.72 | كبيرة | 8 |
| 3 | التفتيش الذي يقوم به البنك المركزي بصورة دورية يساعد في التأكد من معرفة التزام المصارف بالموجهات والتعليمات وكفاءة الإدارة وانظمة الرقابة الداخلية. | 4.31 | 0.73 | 0.86 | كبيرة جداً | 1 |
| 4 | يقوم البنك المركزي بمد المصارف بنتائج التفتيش التقويمي الأمر الذي يمكن أن يساعدها في اتخاذ وتنفيذ الاجراءات التصحيحية المناسبة. | 4.22 | 0.71 | 0.84 | كبيرة جداً | 2 |
| 5 | تراعي فرق التفتيش التابعة للبنك المركزي حجم وطبيعة المخاطر بالمصارف عند قيامها بإجراء التفتيش التقويمي. | 3.89 | 0.81 | 0.78 | كبيرة | 5 |
| 6 | تؤدي الجهود الإشرافية التي يتبعها البنك المركزي إلى ضمان التزام المصارف بالمنشورات والموجهات الصادرة عنه. | 4.08 | 0.76 | 0.82 | كبيرة | 3 |
| 7 | آليات تدخل البنك المركزي تحد من انهيار المصارف وذلك من خلال التنبيه للمخاطر التي تتعرض لها المصارف بصورة منفردة وتقديم الدعم الفني المناسب لها. | 4.01 | 0.84 | 0.80 | كبيرة | 4 |
| 8 | الرقابة المصرفية اللصيقة التي يمارسها البنك المركزي على المصارف التي تتصف بضعف مؤشرات السلامة المالية تعتبر فعالة في تحسين مؤشراتها المالية. | 3.84 | 0.88 | 0.77 | كبيرة | 6 |
| | المتوسط العام للبعد | 3.97 | 0.82 | 0.79 | كبيرة | |

الجدول من تصميم الدارس بناءً على مؤشرات الحزمة SPSS

بالمثل يتضح من المؤشرات الإحصائية للجدول أعلاه للمتوسطات الحسابية والأوزان النسبية

النتائج التالية:

1. أن المتوسطات الحسابية للدور الرقابي للبنك المركزي تتراوح بين (4.31 إلى 3.62 من 5) مع انحرافات معيارية تراوحت بين (0.71 إلى 0.94)، كما أن الأوزان النسبية المرجحة تراوحت بين (86% إلى 72%)، وهي مؤشرات إحصائية تنحصر ضمن فئة المتوسط الرابعة (3.40 إلى 4.19) والخامسة (4.20 إلى 5)، مما يعني أن الدور الرقابي من وجهة نظر عينة الدراسة يمارس بين درجة كبيرة جداً وكبيرة.
2. يأتي بالمرتبة الأولى من حيث الممارسة بدرجة كبيرة جداً مضمون الفقرة 3 وهي " التفتيش الذي يقوم به البنك المركزي بصورة دورية يساعد في التأكد من معرفة التزام المصارف بالموجهات والتعليمات وكفاءة الإدارة وانظمة الرقابة الداخلية "، بمتوسط حسابي بلغ (4.31 من 5) وانحراف معياري (0.73) ونسبة تأكيد بلغت (86%) من إجمالي عينة الدراسة من العاملين بالإدارات المعنية ببنك السودان المركزي .
3. يأتي بالمرتبة الأخيرة من حيث درجة الممارسة الكبيرة مضمون الفقرة 6 وهي" المعلومات المرسلة من المصلوف تمكن البنك المركزي من التأكد من التزامها بالضوابط الرقابية الاحترازية وتقييم المخاطر الكامنة في اعمالها المصرفية."، بمتوسط حسابي بلغ (3.62 من 5) وانحراف معياري (0.93) ووزن نسبي (72%)، وهي من مؤشرات فئة المتوسط الرابعة (3.40إلى 4.19) مما يؤكد من وجهة نظر عينة الدراسة أنها تمارس بدرجة كبيرة.
4. إن المتوسط العام والذي يساوي (3.97 من 5) وانحراف معياري (0.82) ووزن نسبي (79%) وهي من مؤشرات فئة المتوسط الرابعة (3.40 إلى 4.19)، مما يشير إلى أن الدور الرقابي ببنك السودان يمارس في صورته العامة بدرجة كبيرة.

**2. المحور الثاني: السلامة المالية:**

جدول (33)

المتوسط الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لواقع السلامة المالية بالجهاز المصرفي

| م | مضمون الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | الممارسة | الاهمية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | ساعدت الإدارة الجيدة للمخاطر وكفاءة نظم الضبط الداخلي في تحسين السلامة المالية للجهاز المصرفي. | 3.82 | 0.79 | 0.76 | كبيرة | 7 |
| 2 | ساعدت مؤشرات السلامة المالية التي يوفرها نظام الانذار المبكر (CMAEL) المستخدم بواسطة البنك المركزي في تقييم قوة السلامة المالية للجهاز المصرفي السوداني. | 3.92 | 0.74 | 0.78 | كبيرة | 3 |
| 3 | تتفهم المصارف العاملة في السودان أن الغرض من إعداد تقرير الانذار المبكر (CAMEL) هو تنبيه المصارف لأوجه ضعف الملاءة المالية ومهددات سلامتها المالية. | 3.91 | 0.80 | 0.78 | كبيرة | 4 |
| 4 | القيام بإجراءات الرقابة المصرفية الفعالة والتأكيد على سلامة موقف السيولة والملاءة المالية من اهم متطلبات تحقيق السلامة المالية. | 4.39 | 0.54 | 0.88 | كبيرة جداً | 1 |
| 5 | قللت رقابة البنك المركزي من تعثر التمويل الممنوح بواسطة المصارف للعملاء مما ساعد في المحافظة على السلامة المالية. | 3.83 | 0.88 | 0.77 | كبيرة | 5 |
| 6 | تحقيق مستويات مناسبة من الربحية أدى إلى تحسين الملاءة المالية للمصارف وامتصاص الصدمات المالية التي يمكن أن تحدث مستقبلاً . | 3.67 | 0.81 | 0.73 | كبيرة | 9 |
| 7 | حرص البنك المركزي على لتزام المصارف بالاحتفاظ برأس مال يتناسب مع حجم المصارف وطبيعة نشاطها ونوعية المخاطر التي تتعرض لها. | 3.97 | 0.77 | 0.79 | كبيرة | 2 |
| 8 | سهم التزام المصارف بموجهات البنك المركزي وتنفيذ الاجراءات التصحيحية المقررة في تحقيق السلامة المالية بالجهاز المصرفي. | 3.83 | 0.74 | 0.77 | كبيرة | 6 |
| 9 | ساعدت سياسات وموجهات البنك المركزي في مراقبة وضبط المخاطر النظامية التي واجهت الجهاز المصرفي وعززت قدرتها على تحمل الصدمات المالية. | 3.72 | 0.79 | 0.74 | كبيرة | 8 |
| | المتوسط العام للبعد | 3.90 | 0.76 | 0.78 | كبيرة | |

الجدول من تصميم الدارس بناءً على مؤشرات الحزمة SPSS

أيضاً يتضح من المؤشرات الإحصائية للجدول أعلاه للمتوسطات الحسابية والأوزان النسبية النتائج التالية:

1. أن المتوسطات الحسابية للسلامة المالية بالجهاز المصرفي تتراوح بين (4.39 إلى 3.67 من 5) مع انحرافات معيارية تراوحت بين (0.54 إلى 0.88)، كما أن الأوزان النسبية المرجحة تراوحت بين (88% إلى 73%)، وهي مؤشرات إحصائية تنحصر ضمن فئة المتوسط الرابعة (3.40 إلى 4.19) والخامسة (4.20 إلى 5)، مما يعني أن السلامة المالية ببنك السودان من وجهة نظر عينة الدراسة تأتي بدرجة كبيرة جداً وكبيرة.
2. يأتي بالمرتبة الأولى من حيث الممارسة بدرجة كبيرة جداً مضمون الفقرة 4 وهي " القيام بإجراءات الرقابة المصرفية الفعالة والتأكيد على سلامة موقف السيولة والملاءة المالية من اهم متطلبات تحقيق السلامة المالية "، بمتوسط حسابي بلغ (4.39 من 5) وانحراف معياري (0.54) ونسبة تأكيد بلغت (88%) من إجمالي عينة الدراسة من العاملين ببنك السودان.
3. يأتي بالمرتبة الأخيرة من حيث درجة الممارسة الكبيرة مضمون الفقرة 6 وهي" تحقيق مستويات مناسبة من الربحية أدى إلى تحسين الملاءة المالية للمصارف وامتصاص الصدمات الماليةالتييمكن أن تحدث مستقبلاً ."، بمتوسط حسابي بلغ (3.67 من 5) وانحراف معياري (0.81) ووزن نسبي (73%)، وهي من مؤشرات فئة المتوسط الرابعة (3.40إلى 4.19) مما يؤكد من وجهة نظر عينة الدراسة أنها تمارس بدرجة كبيرة.
4. إن المتوسط العام والذي يساوي (3.90 من 5) وانحراف معياري (0.76) ووزن نسبي (78%) وهي من مؤشرات فئة المتوسط الرابعة (3.40 إلى 4.19)، مما يشير إلى أن

السلامة المالية بالجهاز المصرفي تأتي بدرجة كبيرة من وجهة نظر العاملين بالإدارات المعنية ببنك السودان المركزي.

### 3. المحور الثالث: الاستقرار المالي:

جدول (34)

المتوسط الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لواقع الاستقرار المالي بالجهاز المصرفي

| م | مضمون الفقرة | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | الوزن النسبي | الممارسة | الاهمية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | يوجه البنك المركزي المصارف بإيقاف الانشطة المصرفية التي تهدد الاستقرار المالي للجهاز المصرفي. | 3.93 | 0.75 | 0.79 | كبيرة | 3 |
| 2 | يتخذ البنك المركزي الاجراءات المناسبة مع المصارف التي تهدد الاستقرار المالي مثل إعادة الهيكلة والدمج. | 3.83 | 0.92 | 0.77 | كبيرة | 6 |
| 3 | برامج الاصلاح التي وضعها البنك المركزي لبعض المصارف المتعثرة والضعيفة تُساعد في المحافظة على الاستقرار المالي والمصرفي. | 3.96 | 0.84 | 0.79 | كبيرة | 1 |
| 4 | يمكن الاعتماد على مؤشرات السلامة المالية للجهاز المصرفي في الحكم على مستوى الاستقرار المالي للجهاز المصرفي. | 3.94 | 0.76 | 0.79 | كبيرة | 2 |
| 5 | بع البنك المركزي سياسات وا إجراءات وقائية مع المصارف التي تتصف بسلامة مؤشراتها المالية لضمان استمرارية بقائها داخل نطاق الاستقرار المالي. | 3.86 | 0.81 | 0.77 | كبيرة | 5 |
| 6 | عززت السلامة المالية للمصارف من قدرتها على مواجهة الازمات المالية مما ادى إلى المحافظة على الاستقرار المالي. | 3.82 | 0.85 | 0.76 | كبيرة | 7 |
| 7 | ساعد احتفاظ المصارف برأس مال اعلى وفق مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية المصارف في تحقيق الاستقرار المالي. | 3.87 | 0.80 | 0.77 | كبيرة | 4 |
| 8 | عمل البنك المركزي على ضمان عدم اتساع الازمات المصرفية ومنع انتقالها من مصرف لآخر الأمر الذي ساعد في الاستقرار المالي للجهاز المصرفي. | 3.73 | 0.94 | 0.75 | كبيرة | 8 |
| 9 | يستخدم البنك المركزي ادوات الرقابة الاحترازية الكلية لتجنيب المصارف المخاطر النظامية (مخاطر التضخم وتقلبات اسعار العملات) | 3.37 | 1.08 | 0.67 | متوسطة | 9 |
| | المتوسط العام للبعد | 3.81 | 0.86 | 0.76 | كبيرة | |

بالمثل يتضح من المؤشرات الإحصائية للجدول أعلاه للمتوسطات الحسابية والأوزان النسبية النتائج التالية:

1. أن المتوسطات الحسابية للاستقرار المالي للجهاز المصرفي تتراوح بين (3.96 إلى 3.37 من 5) مع انحرافات معيارية تراوحت بين (0.75 إلى 1.08)، كما أن الأوزان النسبية المرجحة تراوحت بين (79% إلى 67%)، وهي مؤشرات إحصائية تنحصر ضمن فئة المتوسط الثالثة (2.60 إلى 3.39) والرابعة (3.40 إلى 4.19)، مما يعني أن الاستقرار المالي ببنك السودان من وجهة نظر عينة الدراسة بين درجة كبيرة ومتوسطة.
2. يأتي بالمرتبة الأولى من حيث الممارسة بدرجة كبيرة مضمون الفقرة 3 وهي "برامج الاصلاح التي وضعها البنك المركزي لبعض المصارف المتعثرة والضعيفة تُساعد في المحافظة على الاستقرار المالي والمصرفي "، بمتوسط حسابي بلغ (3.96 من 5) وانحراف معياري (0.84) ونسبة تأكيد بلغت (79%) من إجمالي عينة الدراسة من العاملين ببنك السودان.
3. يأتي بالمرتبة الأخيرة من حيث درجة الممارسة المتوسطة مضمون الفقرة 9 وهي" يستخدم البنك المركزي ادوات الرقابة الاحترازية الكلية لتجنيب المصارف المخاطر النظامية (مخاطر التضخم وتقلبات اسعار العملات)"، بمتوسط حسابي بلغ (3.37 من 5) وانحراف معياري (1.080) ووزن نسبي (67%)، وهي من مؤشرات فئة المتوسط الثالثة (2.60 إلى 3.39) مما يؤكد من وجهة نظر عينة الدراسة أنها تمارس بدرجة متوسطة.

4. إن المتوسط العام والذي يساوي (3.81 من 5) وانحراف معياري (0.86) ووزن نسبي (76%) وهي من مؤشرات فئة المتوسط الرابعة (3.40 إلى 4.19)، مما يشير إلى بنك السودان المركزي يمارس دوره في المحافظة على الاستقرار المالي بالجهاز المصرفي.

## المبحث الثاني

## إختبار فرضيات الدراسة

للإجابة على فرضيات الدراسة التالية:

الفرضية الرئيسية الأولى:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للدور التنظيمي والرقابي للبنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار المالي، وتتفرع منها الفرضيات التالية:

1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للدور التنظيمي للبنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار المالي.
2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للدور الرقابي للبنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار المالي.

- **الفرضية الرئيسية الثانية:**

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للدور التنظيمي والرقابي للبنوك المركزية في تحقيق السلامة المالية، وتتفرع منها الفرضيات التالية:

1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للدور التنظيمي للبنوك المركزية في تحقيق السلامة المالية.
2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للدور الرقابي للبنوك المركزية في تحقيق السلامة المالية.

- **الفرضية الرئيسية الثالثة:**

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسلامة المالية للجهاز المصرفي في المحافظة على الاستقرار المالي.

- **الفرضية الرئيسية الرابعة:**

- توجد فوق ذات دلالة إحصائية ترجع إلى توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للإدارات والمسمى الوظيفي.

**1. مؤشرات ملائمة النموذج لتحليل الانحدار المتعدد:**

للتأكد من أن المتغيرات المستقلة (الدور التنظيمي، الدور الرقابي، السلامة المالية)، ملائمة لتحليل الانحدار المتعدد، لجأ الدارس إلى حساب مؤشرات تضخم التباين VIF والتباين المسموح Tolerance ومؤشر دربن واتسون DW، والنتائج يتضمنها الجدول التالي:

جدول (35)

مؤشرات ملائمة النموذج للمتغيرات المستقلة لتحليل الانحدار المتعدد

| المتغير | تضخم التباين VIF | التباين المسموح Tolerance | ومؤشر دربن واتسون DW |
|---|---|---|---|
| الدور | 2.111 | 0.474 | 2.01= 2 قريباً |
| الدور | 2.273 | 0.440 | |
| السلامة | 2.391 | 0.418 | |

يتضح من المؤشرات الإحصائية لملائمة نموذج الانحدار المتعدد بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بالجدول أعلاه الحقائق التالية:

1. إن قيم تضخم التباين VIF للمتغيرات المستقلة تتراوح بين (2.111 إلى 2.391) وهي جميعها قيم < 10 .

2. إن قيم التباين المسموح Tolerance تتراوح قيمها بين (0.418 إلى 0.474) وهي جميعها قيم > 0.05 .

3. إن قيمة مؤشر درين واتسون DW المحسوبة تساوي (2.01) وهي تساوي ( 2)تقريباً .

يخلص الدارس من خلال هذه المؤشرات عدم وجود ارتباطات ذاتية Multicollinearity بين المتغيرات المستقلة قد تؤثر في قيم الانحدار المتعدد بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

## 2.نتائج الانحدار المتعدد:

- نتائج الفرضية الرئيسية الأولى: والتي تنص على أنه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للدور التنظيمي والرقابي للبنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار المالي، وللتحقق من نتائج الفرضية الرئيسية الأولى عمد الدارس إلى إجراء تحليل الانحدار المتعدد والنتائج كانت كما يلي:

شكل (24)

نموذج تحليل المسار للفرضية الرئيسية الأولى

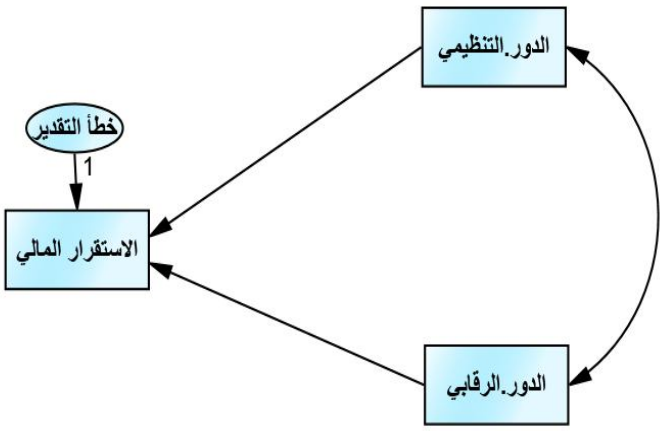


الشكل من تصميم الدارس باستخدام الحزمة الإحصائية AMOS

جدول (36)

تحليل التباين الآحادي لمعنوية نموذج الانحدار المتعدد لأثر الدور التنظيمي والرقابي للبنوك المركزية في الاستقرار المالي

| مصدر | مجموع | درجة | متوسط | R | R2 | ف | الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **الانحدار** | 1916.32 | 2 | 958.16 | 0.733 | 0.538 | 65.76 | 0.000 |
| **البواقي** | 1646.51 | 113 | 14.57 | | | | |
| **الإجمالي** | 3562.83 | 115 | | | | | |

يتضح من المؤشرات الإحصائية لمعنوية أثر المتغيرات المستقلة للدور التنظيمي والرقابي للبنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار المالي النتائج التالية:

1. إن قيمة معامل الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة (الدور التنظيمي، الدور الرقابي) والمتغير التابع (الاستقرار المالي) يساوي (R= 0.733 ).
2. إن قيمة معامل التحديد لأثر المتغيرات المستقلة (الدور التنظيمي، الدور الرقابي) في المتغير التابع (الاستقرار المالي) تبلغ ( R2 = 0.538).
3. إن القيمة المحسوبة لـ (ف= 65.76) وهي قيمة مرتفعة ودالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.000 < 0.05) مما يؤكد أن حجم التأثير (0.538) للدور التنظيمي والدور الرقابي للبنوك المركزية في الاستقرار المالي تأثير معنوي وقوي.

شكل (25)

مؤشرات نموذج تحليل المسار لأثر الدور التنظيمي والرقابي للبنوك المركزية في الاستقرار المالي

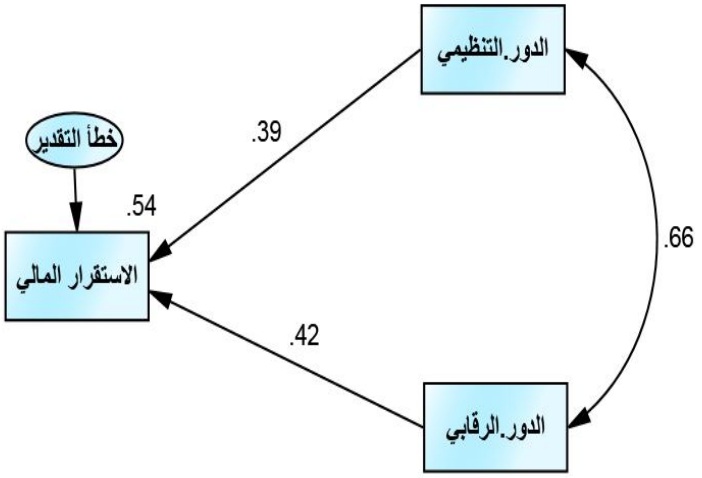


الشكل من تصميم الدارس باستخدام الحزمة الإحصائية AMOS

يتبين من الشكل (8) لتحليل المسار بين الدور التنظيمي والرقابي كمتغيرات مستقلة والاستقرار المالي كمتغير تابع، أن قيمة الارتباط بين الدور التنظيمي والاستقرار المالي تبلغ (0.39) وأن قيمة معامل الارتباط بين الدور الرقابي والاستقرار المالي تبلغ (0.42) وأن معامل الارتباط بين المتغيرين المستقلين (الدور التنظيمي والدور الرقابي) = 0.66 وهي قيمة أقل من 0.90 مما يدحض احتمالية الارتباط المتعدد بين المتغيرين المستقلين والتي قد تؤثر في نتائج تحليل الانحدار المتعدد. كما أن إجمالي حجم الأثر للمتغيرين (الدور التنظيمي، الدور الرقابي) للبنوك المركزية في الاستقرار المالي تبلغ (54%) تقريباً وهي ما أظهرته نتائج تحليل الانحدار ( R2 = 0.538).

- **نتائج الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية الأولى:**

1- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للدور التنظيمي للبنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار المالي.

2- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للدور الرقابي للبنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار المالي.

- **نتائج تحليل الانحدار التدريجي:**

جدول (37)

نتائج تحليل الانحدار التدريجي لأثر الدور التنظيمي والدور الرقابي للبنوك المركزية في الاستقرار المالي

| المتغير | B | R | التأثير R2 | التأثير التدريجي | ف | الدلالة | ت | الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الثابت | 4.93 | 0.733 | 0.538 | - | 20.51 | 0.000 | 1.89 | 0.062 |
| الدور التنظيمي | 0.38 | | | 0.084 | | | 4.53 | 0.000 |
| الدور الرقابي | 0.42 | | | 0.454 | | | 4.93 | 0.000 |

يتضح من المؤشرات الإحصائية للانحدار التدريجي بالجدول أعلاه النتائج التالية:

1- إن قيمة الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بلغت (0.733).

2- إن إجمالي تأثير المتغيرين (الدور التنظيمي، الدور الرقابي) للبنوك المركزية في الاستقرار المالي يبلغ (53.8%).

3- إن القيمة المحسوبة لـ (ف = 20.51)، دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.000 < 0.05)، مما يؤكد وجود تأثير معنوي للدور التنظيمي والدور الرقابي الذي تقوم به البنوك المركزية في الاستقرار المالي.

1- نتائج الفرضية الفرعية الأولى: والتي تنص على أنه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للدور التنظيمي للبنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار المالي". وقد أظهرت نتائج تحليل الانحدار التدريجي أن الدور التنظيمي يؤثر بنسبة (8.4%) من إجمالي حجم الأثر الكلي للاستقرار المالي، كما أن قيمة (ت = 4.53) وهي دالة إحصائياً على التأثير المعنوي للدور التنظيمي للبنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار المالي، ويخلص الدارس من هذه النتيجة إلى أن الزيادة بدرجة واحدة في الدور التنظيمي يؤدي إلى الاستقرار المالي بنسبة (8.4%). وبناءً على هذه النتيجة يصبح نص الفرضية الفرعية الأولى وهي " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للدور التنظيمي للبنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار المالي". فرضية صحيحة.

2- نتائج الفرضية الفرعية الثانية: والتي تنص على أنه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للدور الرقابي للبنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار المالي. وقد أظهرت النتائج أن الدور الرقابي يؤثر بنسبة (45.4%) من إجمالي حجم الأثر الكلي للاستقرار المالي، وبالمثل فإن قيمة (ت =4.93) دالة إحصائياً على معنوية أثر الدور الرقابي للبنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار المالي، ويفسر الدارس هذه النتيجة إلى أن الزيادة بدرجة واحدة في الدور الرقابي يعني زيادة الاستقرار المالي بنسبة (45.4%) وبناءً على هذه النتيجة يصبح نص الفرضية الفرعية

الثانية وهي " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للدور الرقابي للبنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار المالي". فرضية صحيحة.

3- إن ما تبقي من حجم تأثير في الاستقرار المالي والبالغ **(**46.2%)، يعزوه الدارس إلى متغيرات أخرى خارج نطاق الدراسة الحالي.

بناءاً على مؤشرات عمود B بالجدول (20) تصبح معادلة التنبؤ للمتغيرين (الدور التنظيمي، الدور الرقابي) في المحافظة على الاستقرار المالي كالتالي:

**الاستقرار المالي = 4.932 + (0.385) الدور التنظيمي + (0.420) الدور الرقابي + خطأ التقدير**

- نتائج الفرضية الرئيسية الثانية: والتي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للدور التنظيمي والرقابي للبنوك المركزية في تحقيق السلامة المالية".
- وللتحقق من نتائج الفرضية الرئيسية الأولى عمد الدارس إلى إجراء تحليل الانحدار المتعدد والنتائج كانت كما يلي:

شكل (26)

نموذج تحليل المسار لأثر الدور التنظيمي والرقابي للبنوك المركزية في السلامة المالية

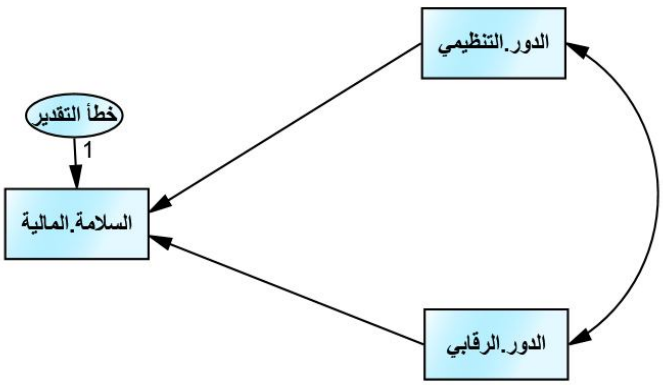

جدول (38)

تحليل التباين الآحادي لمعنوية نموذج الانحدار المتعدد لأثر الدور التنظيمي والرقابي للبنوك المركزية في السلامة المالية

| مصدر | مجموع | درجة | متوسط | R | R2 | ف | الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **الانحدار** | 1397.36 | 2 | 698.68 | 0.763 | 0.582 | 78.61 | 0.000 |
| **البواقي** | 1004.33 | 113 | 8.89 | | | | |
| **الإجمالي** | 2401.69 | 115 | | | | | |

يتضح من المؤشرات الإحصائية لمعنوية أثر المتغيرات المستقلة للدور التنظيمي والرقابي للبنوك المركزية في المحافظة على السلامة المالية النتائج التالية:

1. إن قيمة معامل الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة (الدور التنظيمي، الدور الرقابي) والمتغير التابع (السلامة المالية) يساوي (R= 0.763 ).
2. إن قيمة معامل التحديد لأثر المتغيرات المستقلة (الدور التنظيمي، الدور الرقابي) في المتغير التابع (السلامة المالية) تبلغ (R2 = 0.582).
3. إن القيمة المحسوبة لـ (ف= 78.61) وهي قيمة مرتفعة ودالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05 > 0.000) مما يؤكد أن حجم التأثير (0.582) للدور التنظيمي والدور الرقابي للبنوك المركزية في السلامة المالية تأثير معنوي وقوي.

شكل (27)

مؤشرات نموذج تحليل المسار لأثر الدور التنظيمي والرقابي للبنوك المركزية في السلامة المالية

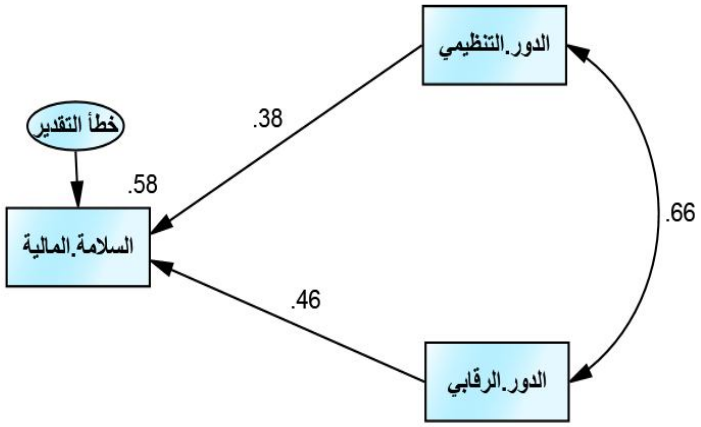


الشكل من تصميم الدارس باستخدام الحزمة الإحصائية AMOS

يتبين من الشكل أعلاه لتحليل المسار بين الدور التنظيمي والرقابي كمتغيرات مستقلة والسلامة المالية كمتغير تابع، أن قيمة الارتباط بين الدور التنظيمي والسلامة المالية تبلغ (0.38) وأن قيمة معامل الارتباط بين الدور الرقابي والسلامة المالية تبلغ (0.46) وأن معامل الارتباط بين المتغيرين المستقلين (الدور التنظيمي والدور الرقابي) = 0.66. كما أن إجمالي حجم الأثر للمتغيرين (الدور التنظيمي، الدور الرقابي) للبنوك المركزية في السلامة المالية تبلغ (58%) تقريباً وهي ما أظهرته نتائج تحليل الانحدار ( R2 = 0.582).

- **نتائج تحليل الانحدار التدريجي:**

جدول (39)

نتائج تحليل الانحدار التدريجي لأثر الدور التنظيمي والدور الرقابي للبنوك المركزية في السلامة المالية

| المتغير | B | R | التأثير R2 | التأثير التدريجي | ف | الدلالة | ت | الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الثابت | 9.90 | 0.763 | 0.582 | - | 21.80 | 0.000 | 4.87 | 0.000 |
| الدور التنظيمي | 0.37 | | | 0.081 | | | 4.67 | 0.000 |
| الدور الرقابي | 0.45 | | | 0.501 | | | 5.67 | 0.000 |

يتضح من المؤشرات الإحصائية للانحدار التدريجي بالجدول أعلاه النتائج التالية:

1- إن قيمة الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بلغت (0.763).

2- إن إجمالي تأثير المتغيرين (الدور التنظيمي، الدور الرقابي) للبنوك المركزية في السلامة المالية يبلغ (58.2%).

3- إن القيمة المحسوبة لـ (ف = 21.80) دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.000 < 0.05)، مما يؤكد وجود تأثير معنوي للدور التنظيمي والدور الرقابي الذي تقوم به البنوك المركزية في السلامة المالية.

4- نتائج الفرضية الفرعية الأولى: والتي تنص على أنه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للدور التنظيمي للبنوك المركزية في تحقيق السلامة المالية ". وقد أظهرت نتائج تحليل الانحدار التدريجي أن الدور التنظيمي يؤثر بنسبة (8.1%) من إجمالي حجم الأثر الكلي للسلامة المالية، كما أن قيمة (ت = 4.67) وهي دالة إحصائياً على التأثير المعنوي للدور التنظيمي للبنوك

المركزية في تحقيق السلامة المالية، ويخلص الدارس من هذه النتيجة إلى أن الزيادة بدرجة واحدة في الدور التنظيمي يؤدي إلى الزيادة في تحقيق السلامة المالية بنسبة (8.4%)وبناءً على هذه النتيجة يصبح نص الفرضية الفرعية الأولى وهي " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للدور التنظيمي للبنوك المركزية في تحقيق السلامة المالية ". فرضية صحيحة.

5- نتائج الفرضية الفرعية الثانية: والتي تنص على أنه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للدور الرقابي للبنوك المركزية في تحقيق السلامة المالية". وقد أظهرت النتائج بالجدول (20) أن الدور الرقابي يؤثر بنسبة (50.1%) من إجمالي حجم الأثر الكلي لتحقيق السلامة المالية، وبالمثل فإن قيمة (ت =5.67) دالة إحصائياً على معنوية أثر الدور الرقابي للبنوك المركزية في تحقيق السلامة المالية، ويفسر الدارس هذه النتيجة بأن الزيادة بدرجة واحدة في الدور الرقابي يعني الزيادة في تحقيق السلامة المالية بنسبة (50.1%)وبناءً على هذه النتيجة يصبح نص الفرضية الفرعية الثانية وهي " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للدور الرقابي للبنوك المركزية في تحقيق السلامة المالية ". فرضية صحيحة.

6- إن ما تبقي من حجم تأثير في تحقيق السلامة المالية والبالغ **(41.8%)**، يعزوه الدارس إلى متغيرات أخرى خارج نطاق الدراسة الحالي.

بالمثل وبناءاً على مؤشرات عمود B بالجدول (22) تصبح معادلة التنبؤ للمتغيرين (الدور التنظيمي، الدور الرقابي) في تحقيق السلامة المالية كالتالي:

**السلامة المالية = 9.90+ (0.378) الدور التنظيمي + (0.459) الدور الرقابي + خطأ التقدير**

- نتائج الفرضية الرئيسية الثالثة: والتي تنص على أنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسلامة المالية للجهاز المصرفي في المحافظة على الاستقرار المالي"، وللتحقق من نتائج الفرضية الرئيسية الثالثة لجأ الدارس إلى استخدام تحليل الانحدار البسيط بين المتغير المستقل السلامة المالية والمتغير التابع المحافظة على الاستقرار المالي، والنتائج كانت كما يلي:

شكل (28)

نموذج تحليل المسار لأثر السلامة المالية في تحقيق الاستقرار المالي

الشكل من تصميم الدارس باستخدام الحزمة الإحصائية AMOS

جدول (40)

تحليل التباين الآحادي لمعنوية نموذج الانحدار البسيط لأثر السلامة المالية في تحقيق الاستقرار المالي

| المتغير | B | R | R2 | ف | الدلالة | ت | الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **الثابت** | 0.952- | 0.83 | 0.68 | 244.60 | 0.000 | 0.419- | 0.676 |
| **السلامة المالية** | 1.01 | | | | | 15.65 | 0.000 |

يتضح من المؤشرات الإحصائية لمعنوية نموذج الانحدار البسيط لأثر السلامة المالية في تحقيق الاستقرار المالي النتائج التالية:

1. إن قيمة معامل الارتباط البسيط بين متغير السلامة المالية والاستقرار المالي يساوي ( R= 0.83).
2. إن قيمة معامل التحديد لأثر السلامة المالية في تحقيق الاستقرار المالي تبلغ (R2 0.68 =).
3. إن القيمة المحسوبة لـ (ف= 244.60)وهي قيمة مرتفعة جداً ودالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.000 < 0.05) مما يؤكد أن حجم التأثير للسلامة المالية في تحقيق الاستقرار المالي والبالغ (0.68) تأثير معنوي وقوي.

4. إن قيمة (ت= 15.65) دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.000) لحجم أثر السلامة المالية في تحقيق الاستقرار المالي.

5. يفسر الدارس النتيجة المتحصل عليها بأن الزيادة في السلامة المالية بدرجة واحدة يعني تحسين في تحقيق الاستقرار المالي بنسبة (68%).

6. إن ما تبقى من تأثير في الاستقرار المالي والبالغ (32%) يعزوه الدارس إلى متغيرات أخرى خارج نطاق الدراسة.

7. يخلص الدارس من هذه النتيجة إلى أن مضمون الفرضية الرئيسية الثالثة " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسلامة المالية للجهاز المصرفي في المحافظة على الاستقرار المالي"، فرضية صحيحة.

شكل (29)

مؤشرات نموذج تحليل المسار لأثر السلامة المالية في تحقيق الاستقرار المالي

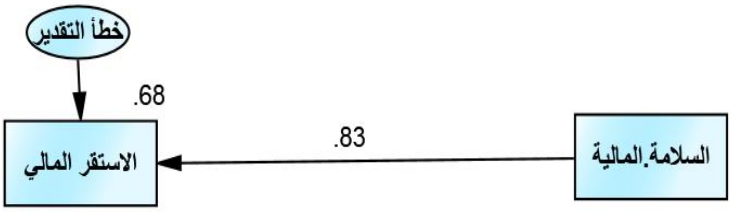


الشكل من تصميم الدارس باستخدام الحزمة الإحصائية AMOS

وبناء على معطيات الجدول أعلاه، تصبح معادلة التنبؤ بين متغير السلامة المالية وتحقيق الاستقرار المالي كالتالي

**الاستقرار المالي = -0.952 + (1.01) السلامة المالية + خطأ التقدير**

- الفرضية الرئيسية الرابعة: والتي تنص على أنه " توجد فروق ذات دلالة احصائية ترجع إلى توزيع عينة الدراسة وفقاً للإدارات والمسمى الوظيفي.(التخصص العلمي، الإدارة، المسمى الوظيفي، عدد سنوات الخبرة) حول الدور التنظيمي، الدور الرقابي، السلامة المالية، الاستقرار المالي ببنك السودان".
- نتائج الفرضية الرئيسية الرابعة: وللتحقق من نتائج الفرضية لجأ الدارس إلى حساب مؤشرات تحليل التباين الآحادي لوجود أكثر من ثلاثة متغيرات لكل فئة من فئات الخصائص الشخصية لعينة الدراسة والنتائج تتضمنها الجداول التالية:

جدول (41)

تحليل التباين الآحادي لدلالة الفروق في متوسطات استجابات عينة الدراسة – التخصص العلمي

| المحور | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجة الحرية | متوسط المربعات | ف | الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الدور التنظيمي** | بين المجموعات | 70.64 | 4 | 17.66 | 0.561 | 0.691 |
| | داخل المجموعات | 3492.188 | 111 | 31.461 | | |
| | المجموع | 3562.828 | 115 | | | |
| **الدور الرقابي** | بين المجموعات | 65.202 | 4 | 16.301 | 0.774 | 0.544 |
| | داخل المجموعات | 2336.97 | 111 | 21.054 | | |
| | المجموع | 2402.172 | 115 | | | |
| **السلامة المالية** | بين المجموعات | 101.995 | 4 | 25.499 | 1.231 | 0.302 |
| | داخل المجموعات | 2299.695 | 111 | 20.718 | | |
| | المجموع | 2401.69 | 115 | | | |
| **الاستقرار المالي** | بين المجموعات | 34.77 | 4 | 8.692 | 0.365 | 0.833 |
| | داخل المجموعات | 2645.808 | 111 | 23.836 | | |
| | المجموع | 2680.578 | 115 | | | |

يتضح من المؤشرات الإحصائية لتحليل التباين الآحادي باختلاف التخصص العلمي بالجدول أعلاه، أن جميع مستويات الدلالة المحسوبة على نطاق جميع المحاور > 0.05، وعليه يخلص الدارس إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات عينة الدراسة باختلاف التخصص العلمي.

جدول (42)

تحليل التباين الآحادي لدلالة الفروق في متوسطات استجابات عينة الدراسة – المؤهل العلمي

| المحور | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجة الحرية | متوسط المربعات | ف | الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الدور التنظيمي** | بين المجموعات | 2043.111 | 3 | 681.037 | 2.349 | 0.076 |
| | داخل المجموعات | 32475.58 | 112 | 289.961 | | |
| | المجموع | 34518.69 | 115 | | | |
| **الدور الرقابي** | بين المجموعات | 452.7 | 3 | 150.9 | 2.062 | 0.109 |
| | داخل المجموعات | 8194.437 | 112 | 73.165 | | |
| | المجموع | 8647.138 | 115 | | | |
| **السلامة المالية** | بين المجموعات | 115.662 | 3 | 38.554 | 1.889 | 0.136 |
| | داخل المجموعات | 2286.028 | 112 | 20.411 | | |
| | المجموع | 2401.69 | 115 | | | |
| **الاستقرار المالي** | بين المجموعات | 185.393 | 3 | 61.798 | 2.049 | 0.111 |
| | داخل المجموعات | 3377.434 | 112 | 30.156 | | |
| | المجموع | 3562.828 | 115 | | | |

بالمثل يتضح من المؤشرات الإحصائية لتحليل التباين الآحادي باختلاف المؤهل العلمي بالجدول أعلاه، أن جميع مستويات الدلالة المحسوبة على نطاق جميع المحاور > 0.05، وعليه يخلص الدارس إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات عينة الدراسة تعزى إلى متغير المؤهل العلمي.

جدول (43)

تحليل التباين الآحادي لدلالة الفروق في متوسطات استجابات عينة الدراسة – الإدارة

| المحور | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجة الحرية | متوسط المربعات | ف | الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الدور التنظيمي** | بين المجموعات | 60.689 | 3 | 20.23 | 0.865 | 0.462 |
| | داخل المجموعات | 2619.889 | 112 | 23.392 | | |
| | المجموع | 2680.578 | 115 | | | |
| **الدور الرقابي** | بين المجموعات | 116.232 | 3 | 38.744 | 1.898 | 0.134 |
| | داخل المجموعات | 2285.941 | 112 | 20.41 | | |
| | المجموع | 2402.172 | 115 | | | |
| **السلامة المالية** | بين المجموعات | 10.152 | 3 | 3.384 | 0.158 | 0.924 |
| | داخل المجموعات | 2391.537 | 112 | 21.353 | | |
| | المجموع | 2401.69 | 115 | | | |
| **الاستقرار المالي** | بين المجموعات | 68.349 | 3 | 22.783 | 0.877 | 0.455 |
| | داخل المجموعات | 2908.961 | 112 | 25.973 | | |
| | المجموع | 2977.31 | 115 | | | |

بالمثل يتضح من المؤشرات الإحصائية لتحليل التباين الآحادي باختلاف الإدارة بالجدول أعلاه، أن جميع مستويات الدلالة المحسوبة على نطاق جميع المحاور > 0.05، وعليه يخلص الدارس إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات عينة الدراسة تعزى إلى متغير الإدارة.

جدول (44)

تحليل التباين الآحادي لدلالة الفروق في متوسطات استجابات عينة الدراسة – المسمى الوظيفي

| المحور | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجة الحرية | متوسط المربعات | ف | الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الدور التنظيمي** | بين المجموعات | 233.68 | 4 | 58.42 | 2.364 | 0.057 |
| | داخل المجموعات | 2743.63 | 111 | 24.717 | | |
| | المجموع | 2977.31 | 115 | | | |
| **الدور الرقابي** | بين المجموعات | 142.006 | 4 | 35.501 | 1.744 | 0.145 |
| | داخل المجموعات | 2260.167 | 111 | 20.362 | | |
| | المجموع | 2402.172 | 115 | | | |
| **السلامة المالية** | بين المجموعات | 146.907 | 4 | 36.727 | 1.808 | 0.132 |
| | داخل المجموعات | 2254.783 | 111 | 20.313 | | |
| | المجموع | 2401.69 | 115 | | | |
| **الاستقرار المالي** | بين المجموعات | 170.687 | 4 | 42.672 | 2.382 | 0.056 |
| | داخل المجموعات | 1988.304 | 111 | 17.913 | | |
| | المجموع | 2158.991 | 115 | | | |

بالمثل يتضح من المؤشرات الإحصائية لتحليل التباين الآحادي باختلاف المسمى الوظيفي بالجدول أعلاه، أن جميع مستويات الدلالة المحسوبة على نطاق جميع المحاور > 0.05، وعليه يخلص الدارس إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات عينة الدراسة تعزى إلى متغير المسمى الوظيفي.

جدول (45)

تحليل التباين الآحادي لدلالة الفروق في متوسطات استجابات عينة الدراسة – الخبرة العملية

| المحور | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجة الحرية | متوسط المربعات | ف | الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **الدور التنظيمي** | بين المجموعات | 228.262 | 4 | 57.065 | 3.281 | 0.014 |
| | داخل المجموعات | 1930.73 | 111 | 17.394 | | |
| | المجموع | 2158.991 | 115 | | | |
| **الدور الرقابي** | بين المجموعات | 268.402 | 4 | 67.101 | 3.491 | 0.010 |
| | داخل المجموعات | 2133.77 | 111 | 19.223 | | |
| | المجموع | 2402.172 | 115 | | | |
| **السلامة المالية** | بين المجموعات | 265.47 | 4 | 66.368 | 3.449 | 0.011 |
| | داخل المجموعات | 2136.219 | 111 | 19.245 | | |
| | المجموع | 2401.69 | 115 | | | |
| **الاستقرار المالي** | بين المجموعات | 176.471 | 4 | 44.118 | 2.672 | 0.036 |
| | داخل المجموعات | 1832.77 | 111 | 16.511 | | |
| | المجموع | 2009.241 | 115 | | | |

بالمثل يتضح من المؤشرات الإحصائية لتحليل التباين الآحادي باختلاف الخبرة العملية بالجدول أعلاه، أن جميع مستويات الدلالة المحسوبة على نطاق جميع المحاور < 0.05، وعليه يخلص الدارس إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات عينة الدراسة تعزى إلى متغير الخبرة العملية.

- **اتجاهات الفروق: Post Hock- LSD :**

للتحقق من اتجاهات الفروق في متوسطات استجابات عينة الدراسة باختلاف متغير الخبرة العملية، لجأ الدارس إلى إجراء أسلوب المقارنة البعدية لأقل فرق دال LSD لكل بعد، وقد كانت النتائج كالتالي:

- **الدور التنظيمي**: أظهرت المؤشرات الإحصائية أن الفروق في متوسطات الدور التنظيمي هي بين فئة الخبرة من 15 إلى أقل من 20 سنة وفئة الخبرة من 10 إلى أقل من 15 سنة وهي لصالح فئة الخبرة 15 إلى أقل من 20 سنة، كما أن الفروق أيضاً بين فئة الخبرة 15 إلى أقل من 20 سنة وفئة الخبرة من 5 إلى أقل من 10 سنوات وهي لصالح فئة الخبرة من 15 إلى أقل من 20 سنة. كما أن هنالك فروق بين فئة الخبرة من 20 سنة فأكثر وفئة الخبرة من 5 إلى أقل من 10 سنوات وهي لصالح فئة 20 سنة فأكثر.
- **الدور الرقابي**: توجد فروق بين فئة الخبرة من 5 إلى أقل من 10 سنوات وفئة الخبرة من 15 إلى أقل من 20 سنة وهي لصالح فئة الخبرة من 15 إلى أقل من 20 سنة، كذلك توجد فروق بين فئة الخبرة من 20 سنة فأكثر وفئة الخبرة من 5 إلى اقل من 10 سنوات وهي لصالح فئة 20 سنة فأكثر.
- **السلامة المالية**: توجد فروق بين فئة الخبرة من 20 سنة فأكثر وفئة الخبرة من 10 إلى أقل من 15 سنوات وأن الفروق هي لصالح فئة الخبرة لأكثر من 20 سنة، كما توجد فروق بين فئة الخبرة من 5 إلى أقل من 10 سنوات وفئة الخبرة لأكثر من 20 سنة وهي لصالح فئة الخبرة لأكثر من 20 سنة.
- **الاستقرار المالي**: توجد فروق بين فئة الخبرة لأكثر من 20 سنة وفئة الخبرة من 10 إلى أقل من 15 سنة وهي لصالح فئة الخبرة لأكثر من 20 سنة، كما توجد فروق بين فئة الخبرة لأكثر من 20 سنة وفئة الخبرة من 5 إلى أقل من 10 سنوات وأن الفروق لصالح فئة الخبرة لأكثر من 20 سنة، كما توجد فروق بين فئة الخبرة لأكثر من 20 سنة وفئة الخبرة من 15 إلى أقل من 20 سنة وهي لصالح فئة الخبرة لأكثر من 20 سنة.

## أولاً، النتائج:

**من خلال الإطار النظري والإحصاء الوصفي توصل الباحث للنتائج التالية:**

1. إعتمد بنك السودان المركزي على المؤسسات التنظيمية والرقابية الإسلامية مثل مجلس الخدمات المالية الإسلامية والتي تعمل على إصدار المعايير التنظيمية والرقابية التي تنظم عمل المصارف الإسلامية، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة سليمان ناصر، (2005م)، والتي توصلت إلى أن مجلس الخدمات المالية الإسلامية يسعى للقيام بدور بنك التسويات الدولية(لجنة بازل للرقابة المصرفية) تجاه البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية من خلال مواءمة المعايير العالمية في مجال الرقابة لمصرفية لتتناسب مع طبيعة عمل البنوك الإسلامية.
2. ساعد التفتيش الذي يقوم به بنك السودان المركزي على المصارف بصورة دورية في معرفة مدى التزامها بالموجهات والتعليمات الصادرة عنه ومدى كفاءة الإدارة وانظمة الرقابة الداخلية بها.
3. مكن كل من القيام بإجراءات الرقابة المصرفية الفعالة والتأكيد على سلامة موقف السيولة والملاءة المالية من تحقيق السلامة المالية بالجهاز المصرفي، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة صلاح الدين أمين و راشد الشمري، 2011م، والتي توصلت إلى إعتماد البنوك المركزية للنظم والاجراءات الرقابية من أجل المحافظة على السلامة المالية للقطاع المصرفي، ودراسة بوزبرة فاطمة، (2016م)، والتي توصلت إلى أن الرقابة المصرفية تعتبر شرطاً أساسياً لتحقيق سلامة القطاع المصرفي.

4. حافظ الجهاز المصرفي في السودان على مستوى جيد من الاستقرار المالي والسلامة المالية على الرغم من تدهور بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي مثل معدل التضخم وسعر الصرف.

5. ساعدت برامج الاصلاح التي وضعها بنك السودان المركزي لبعض المصارف المتعثرة والضعيفة في المحافظة على الاستقرار المالي للجهاز المصرفي.

**من خلال نموذج الإنحدار المتعدد توصل الباحث الى الآتي:**

1. أن إجمالي تأثير المتغيرين (الدور التنظيمي،و الدور الرقابي) للبنوك المركزية في السلامة المالية يبلغ (58.2%)، أما التاثير الفردي كمايلي:

أ. وجود أثر معنوي للدور التنظيمي في المحافظة على السلامة المالية يبلغ (8.1%)، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة عبد الناصر نور والبستنجي، 2013م والتي توصلت إلى إسهام الموجهات والتعليمات التي أصدرها البنك المركزي الأردني بنحو ايجابي في تعزيز سلامة الجهاز المصرفي الأدني عن طريق المحافظة على رأس المال الكافي لمواجهة المخاطر.

ب.وجود أثر معنوي للدور الرقابي في المحافظة على السلامة المالية يبلغ(50.1%)، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة فضيلة بوطورة ونوفل سمايلي، 2016م، والتي توصلت إلى أن بنك الجزائر المركزي قد بذل جهوداً حثيثة في تعزيز سلامة ومتانة النظام المصرفي لجزائري، ودراسة عبد الحمن البدوي، 2009م والتي توصلت إلى أن البنك المركزي يلعب دوراً فاعلاً ومؤثراً في تحقيق السلامة المصرفية.

2. أن إجمالي التأثير المتغيرين(الدور التنظيمي،و الدور الرقابي) للبنوك المركزية في الاستقرار المالي يبلغ (53.8%)،أما التاثير الفردي كمايلي:

أ. وجود أثر معنوي للدور التنظيمي في تحقيق الاستقرار المالي يبلغ (8.4%)، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة حكيم براضية، 2015م، والتي توصلت إلى أن الاصلاحات التنظيمية من شأنها تعزيز النظام المالي وتقليل مخاطر الأزمات المالية خاصة أزمات السيولة.

ب. وجود أثر معنوي للدور الرقابي في تحقيق الاستقرار المالي يبلغ (45.4%)، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة فضيلة بوطورة ونوفل سمايلي، 2016م والتي أكدت على كفاءة وحسن أداء البنك المركزي الجزائري في مجال الاستقرار المصرفي ومواجهة الأزمات المصرفية.

3. وجود أثر معنوي للسلامة المالية للجهاز المصرفي في المحافظة على الاستقرار المالي يبلغ (68%).

4. يفسر الباحث أن تاثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع كان بنسبة (58.2%)، وأن ما تبقى من حجم التأثير في السلامة المالية والبالغ (41.8%)، يرجع إلى متغيرات أُخرى خارج نطاق الدراسة الحالي.

5. يفسر الباحث أن تاثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع لكان بنسبة (53.8%)، وأن ما تبقى من حجم تأثير في الاستقرار المالي والبالغ (46.2%)، يرجع إلى متغيرات أُخرى خارج نطاق الدراسة الحالي.

6. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات عينة الدراسة باختلاف التخصص العلمي، متغير المؤهل العلمي، متغير الإدارة، متغير المسمى الوظيفي، ومتغير المسمى الوظيفي.
7. وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات عينة الدراسة تعزى إلى متغير الخبرة العملية.

## ثانياً، التوصيات:

**من خلال النتائج التي تم التوصل إليها، يوصي الدارس بالآتي:**

1. استمرار بنك السودان المركزي في وضع برامج الاصلاح للمصارف المتعثرة من أجل تحقيق الاستقرار المالي للجهاز المصرفي.
2. تحسين الدور التنظيمي لبنك السودانالمركزي ليلعب دوراً أكبر في تعزيز السلامة المالية وتحقيق الاستقرار المالي بالجهاز المصرفي.
3. تعزيز الدور الرقابي لبنك السودان المركزي من خلال زيادة عدد مرات التفتيش على الجهاز المصرفي لتحسين التزام المصارف بموجهات البنك المركزي لتعزيز السلامة المالية للجهاز المصرفي وبالتالي تحقيق الاستقرار المالي.
4. أهمية قيام المصارف بالتحوط للمخاطر وا ٍدارتها بصورة جيدة، خاصة مخاطر تقلبات سعر الصرف، مع أهمية رفع رؤوس اموالها للمحافظة على نسبة كفاية رأس المال في الحدود الدنيا المقررة بواسطة بنك السودان المركزي.

5. تحسين مستويات السيولة والاحتفاظ باصول سائلة بنسبة أعلى، مع ضرورة تخيُّر الاصول الاصول السائلة المدرة للعائد مثل الصكوك والاوراق المالية سريعة التحويل إلى نقد دون خسائر.
6. إجراء دراسات أُخرى في مجال السلامة المالية والاستقرار المالي فيما يتعلق بالعوامل الأخرى التي تساعد في تحقيق السلامة المالية والمحافظة على الاستقرار المالي بالجهاز المصرفي، مثل: أثر المخاطر النظامية على سلامة النظام المالي واستقرار الجهاز المصرفي، أثر اصلاح البنوك المتعثرة في تحقيق الاستقرار المالي للجهاز المصرفي، السياسة الاحترازية الكلية وأثرها في المحافظة على الاستقرار المالي، أثر عوامل الاقتصاد الكلي في سلامة وعدم استقرار الجهاز المصرفي.

# قائمة المراجع

أولاً، المراجع باللغة العربية

**أ. الكتب:**


1. المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة، الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية في العام 2012م.
2. مبادئ اختبارات الجهد، الصادرة عن اللجنة العربية للرقابة المصرفية، صندوق النقد العربي، 2013م.
3. ابن منظور، لسان العرب، الجزء الثاني عشر، حرف السين.
4. الدعامة الثالثة لاتفاق بازل2 وانضباط السوق، دراسة قدمت إلى اللجنة العربية للرقابة المصرفية، (ابوظبي: صندوق النقد العربي، 2006م).
5. المعجم الوسيط، ص 725، حرف القاف، مادة ( ق ر ر).
6. أحمد سفر، المصارف الإسلامية: العمليات إدارة المخاطر والعلاقة مع المصارف المركزية التقليدية، (بيروت: 2005).
7. أحمد شفيق الشاذلي، الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، (ابوظبي: صندوق النقد العربي، 2014).
8. أحمد طلفاح، مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي، (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 2005م).
9. بنك السودان المركزي، التقرير السنوي الخاممس والخمسون، 2015م.

10. تاج الدين إبراهيم ومحمد عثمان أحمد، البنك المركزي الاسلامي بين التبعية والاستقلالية بالاشارة إلى تجربة بنك السودان المركزي، (الخرطوم: بنك السودان المركزي، 2009م).

11. تقرير الاستقرار المالي، البنك المركزي الاردني، 2016م.

12. تقرير الاستقرار المالي، البنك المركزي المصري، 2016م.

13. تقرير الاستقرار المالي، بنك الكويت المركزي ، 2016م.

14. ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2010م).

15. طارق الله خان و حبيب احمد، إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، البنك الاسلامي للتنمية – جدة، 2003م.

16. عباس كاظمي الدعمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، ط2 (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2014م).

17. عبد المطلب عبد الحميد، الإصلاح المصرفي و مقررات بازل3، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2013م).

18. عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، (الاسكندرية:الدار الجامعية، 2013 ).

19. عبد الوهاب عثمان حاج موسى، السلامة المصرفية والاستقرار المالي، (الخرطوم: دار السداد، 2007م).

20. عبد الوهاب عثمان، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان، (الخرطوم: المكتبة الوطنية، 2012م).

21. عز عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي والإستدلالي باستخدام spss، ط1(القاهرة: دار النهضة العربية، 1981م).

22. عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، ط2 (عمان: دار مجدلأوي للنشر، 1999م).

23. عماد امين شهاب، خريطة طريق تطبيق بازل في المصارف العربية، (بيروت: الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلدان العربية، 2008).

24. غاري شينامسي، الحفاظ على الاستقرار المالي، (صندوق النقد الدولي، 2005م).

25. محمد إبراهيم عبد الرحيم، إقتصاديات النقود والبنوك، (الاسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2014).

26. محمد سعيد محمد الحسن، مسيرة بنك السودان المركزي: الملامح، التفرد، والمنهج، (الخرطوم: بنك السودان المركزي).

27. محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان، النقود والمصارف،ط1 (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2010م).

28. محمد عزت محمد، اقتصاديات النقود والمصارف، (القاهرة: دار المعرفة الجامعية، 2000م).

29. محمد عمر باطويح، جدوى انشاء إدارة للمخاطر في الشركات الاستثمارية، إتحاد الشركات الاستثمارية، الكويت.

30. محمد عمر شابرا وطارق الله خان، الرقابة و الإشراف على المصارف الاسلامية، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، المملكة العربية السعودية، 2000م.

31. محمد محمود المكاوي، البنوك الإسلامية و مأزق بازل، (القاهرة: دار الفكر و القانون، 2013م).

32. محمد يونس، اقتصاديات النقود والبنوك والاسواق المالية، (الاسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2013م).

33. موجهات إدارة المخاطر المصرفية، الصادرة عن إدارة الرقابة المصرفية -بنك السودان المركزي، 2008م.

34. نبيل حشاد، استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة، ( بيروت: إتحاد المصارف العربية، 1994م ).

35. هبة عبد المنعم، متطلبات رأس المال الاضافي للحد من مخاطر التقلبات في دورات الاعمال ومنح لائتمان، ( ابوظبي: صندوق النقد العربي، 2015م).

36. ورقة عمل حول السياسة النقدية والمصرفية لمصرف قطر المركزي في مواجهة تداعيات الأزمة العالمية، صندوق النقد العربي، 2012م.

37. يوسف حسن يوسف، البنوك المركزية ودورها في إقتصاديات الدول، (الاسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2014).

**ب. المجلات والدوريات:**

1. أحمد مشعل، سعد خضير، الرقابة المصرفية الفعالة واثرها على سلامة الصناعة المصرفية في ضوء مبادئ بازل، بحث منشور في مجلة دمشق البحوث القانونية والاقتصادية، الصادرة عن كلية الحقوق، جامعة المنوفية، مصر، المجلد 11، العدد 21.

2. أحمد مهدي بلوافي، البنوك الاسلامية والاستقرار المالي، بحث منشور في مجلة جامعة الملك عبد العزيز - الاقتصاد الاسلامي، المملكة العربية السعودية، المجلد 21، العدد 2، 2008م.

3. أمجد صباح عبد العال، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، بحث منشور في مجلة الاقتصادي الخليجي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، العدد29، 2016م.

4. أيمن عبد الله محمد، الاتجاهات الحديثة في تطبيق الحوكمة بالمصارف ودورها في تفعيل الرقابة وتقييم الأداء، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية، عمادة البحث العلمي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، المجلد 17، العدد، 2016م.

5. بان توفيق نجم، العمليات المصرفية غير القانونية ودور الرقابة والتدقيق في ضوء مبادئ بازل، بحث منشور في مجلة الاقتصادي الخليجي، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، العراق، العدد 23، 2012.

6. بان صلاح الصالحي، دور البنك المركزي في مالية الدولة، بحث منشور في مجلة الحقوق، كلية القانون، جامعة بغداد، المجلد 4، العدد 17، 2012م.

7. بانقا عبد القادر عمر وآخرون، تطبيق معيار كفاية رأس المال (بازل 2) المكيف فقهياً وأثره على السلامة المصرفية (دراسة تطبيقية على ثلاثة مصارف سودانية)، بحث منشور في مجلة العلوم والبحوث الإسلامية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، العدد 5، 2012م.

8. بحوصي مجدوب، استقلالية بنك الجزائر بين قانون النقد والقرض، بحث منشور في مجلة الواحات للبحوث والدراسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر، العدد16، 2012م.

9. بريش عبد القادر، زهير غراية، مقررات بازل3 ودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي، بحث منشور في مجلة الاقتصاد والمالية، الجزائر، 2015م.

10. بلعزوز بن علي، استراتيجية إدارة المخاطر في المعاملات المالية، بحث منشور في مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد7، 2010م.

11. بوسنة محمد رضا، الأزمة المالية العالمية ومعيار بازل3، بحث منشور في مجلة الابحاث الاقتصادية والإدارية، جامعة أم البواقي، الجزائر، العدد 13، 2013م.

12. جعفر حسن البشير وا إبراهيم فضل المولي، معيار كفاية رأس المال المكيف حسب معايير مجلس الخدمات المالية الاسلامية ودوره في الحد من آثار مخاطر الائتمان المصرفي، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية، عمادة البحث العلمي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، المجلد 16،العدد الأول، 2015م.

13. حكيم براضية، إدارة مخاطر السيولة كمدخل لدعم سلامة النظام المالي، بحث منشور في مجلة رؤى اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، العدد8، 2015م.

14. حوراء أحمد سلمان، دور التفتيش في تحقيق الامتثال للتشريعات المصرفية، بحث

منشورفي مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، العراق، المجلد الثاني عشر، العدد 39، 2017م.

15. خولة جاسم محمد و موفق عبد الحسين، أثر تطبيق الركيزة الثالثة لمقررات بازل2 في كفاءة المكونات المعنوية لعوامل مخاطر رأس المال المصرفي، ورقة علمية منشورة، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثامن، العدد 24، 2013م.

16. ربيع حنيفة و بن زابة عبد الملك، اختبارات التحمل كآلية لإدارة المخاطر، بحث منشور في مجلة جديد الاقتصاد، الصادرة عن الجمعية الوطنية للاقتصادين الجزائريين، الجزائر، العدد 9، 2014م.

17. رسل عبد الواحد وحمزة فائق وهيب، دور البيانات المالية في تحقيق الرقابة الإشرافية، بحث مشور في مجلة دراسات محاسبية ومالية، العراق، جامعة بغداد، المجلد الحادي عشر، العدد 34، 2016م.

18. ريما مناع و لعرابة مولود، أثر جودة المعلومات المالية و الاقتصادية على استقرار النظام المالي، بحث منشور في مجلة دراسات الاقتصادية ، الصادرة عن جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة2، الجزائر، المجلد 1، العدد الثالث، 2014م.

19. زواوي الحبيب، الاستقرار المالي والبنوك الاسلامية، بحث منشور في مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، العدد 16، 2010م.

20. سلكة اسماء، دور صندوق النقد الدولي في معالجة الازمات المالية وتحقيق الاستقرار

المالي، بحث منشور في مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، معهد الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعى لتامنغست، الجزائر، العدد الخامس، 2014م.

21. سليمان ناصر، المعايير الاحترازية في العمل المصرفي ومدى تطبيقها في المنظومة المصرفية الجزائرية، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر، العدد الرابع عشر، 2014م.

22. سهير محمد معتوق، اهمية الدور الإشرافي للبنك المركزي في ظل التحرير المالي، بحث منشور في مجلة مصر المعاصرة، مصر، المجلد 91، العدد 458، 2000م.

23. صابر محمد حسن، تقييم محاولات إصلاح الجهاز المصرفي ودوره في تمويل التنمية، سلسلة الدراسات والبحوث، بنك السودان المركزي، 2004م.

24. صلاح الدين امين، صادق الشمري، متطلبات انموذج اختبارات التحمل وامكانية التطبيق في المصارف العراقية،، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، المجلد 19، العدد 71.

25. صلاح الدين محمد أمين، استخدام نظام التصنيف CAMELS في تحقيق السلامة المالية للمصارف، بحث منشور في مجلة المنصور، كلية المنصور الاهلية، العراق، العدد13، 2010م.

26. صلاح صاحب شاكر ومحمد خميس، دور الرقابة الإشرافية للبنك المركزي في تعزيز الوعي الرقابي المصرفي، بحث منشور في مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، العراق، المجلد التاسع، العدد 28، 2014م.

27. طرشي محمد، دور وفعالية الرقابة الاحترازية في تحقيق السلامة المصرفية في ظل تزايد مخاطر العمل المصرفي، بحث منشور في مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، الجزائر، العدد السابع، 2013م.

28. عبد الناصر نور وجمال عبد المنعم البستنجي، دور البنك المركزي الأردني في الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية على البنوك العاملة في الأردن، بحث منشور في المجلة الأردنية في إدارة الاعمال، الأردن، المجلد 9، العدد الثاني، 2013م.

29. عصام قريط، دراسة أثر رقابة البنك المركزي في الودائع والائتمان في المصارف الإسلامية بالتطبيق على بنك سوريا الدولي الاسلامي، بحث منشور في مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية جامعة دمشق، دمشق، المجلد 27، العدد الثالث، 2011م.

30. عصام قريط، دراسة أثر رقابة البنك المركزي في الودائع والائتمان في المصارف الإسلامية بالتطبيق على بنك سوريا الدولي الإسلامي، بحث منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد 27، العدد الثالث، 2011م.

31. عقبة الرضا وريم غنام، دور مصرف سوريا المركزي في الرقابة على المصارف الأُخرى وآلية تفعيله، بحث منشور في سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سوريا، المجلد 27، العدد2، 2005م.

32. علي عبد الرضا حمودي، مؤشرات الحيطة الكلية وامكانية التنبؤ المبكر بالازمات، البنك المركزي العراقي، 2009م.

33. فضيلة بوطورة ونوفل سمايلي، تقييم السياسة الاحترازية الكلية لبنك الجزائر ضد الازمات

المصرفية، بحث منشور في مجلة ابحاث اقتصادية و ادارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد 19.

34. محمد بن باحان، دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي، بحث منشور في مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لتامنغست، الجزائر، العدد 5، 2014م .

35. محمد فهمي وزهراء ناجي، دور معايير كفاية رأس المال المصرفي على وفق مقررات بازل 1 وبازل2 في المخاطرة الائتمانية، بحث منشور في مجلة دراسات محاسبية ومالية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق، المجلد الثامن، العدد 24، 2013م.

36. مشتاق السبعاوي وآخرون، الاستقرار المالي في ظل النظام المالي و المصرفي الاسلامي، بحث منشور في مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، العراق، المجلد 2، العدد 2، 2012م.

37. مغاري عبد الرحمن وشيخي غنية، الالتزام بالضوابط الرقابية البنكية الفعالة كوسيلة لتحقيق الاستقرار المالي، بحث منشور في مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، العدد 21، 2013م.

38. ملخص تقرير الاستقرار المالي العالمي، صندوق النقد الدولي، 2009م.

39. مهند السلمان واحمد البكر، مفهوم الناتج المحلي الاجمالي، دراسة وصفية غير منشورة، مؤسسة النقد العربي السعودي، 2016م.

40. موفق عباس باقر، تقويم أداء المصارف بموجب معايير CAMELS، بحث منشور في

مجلةدراسات محاسبية ومالية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق، المجلدالسابع، العدد 18، 2012م.

41. نهاد عبد الكريم العبيدي وعلي زاير، تطبيق نظام التأمين على الودائع في العراق ودوره في سلامة أداء المصارف التجارية، بحث منشور في مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، العراق، المجلد العاشر، العدد 33، 2015م.

42. هوازن تحسين توفيق، قياس الاستقرار المالي لعينة من المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية، بحث منشور في مجلة جامعة زاخو، العراق، 2015م، المجلد 3، العدد 2.

43. يوسف عبد الاسدي وحسين كاظم، تحليل ظاهرة الازمات المالية و سبل الاحاطة بها، بحث منشور في مجلة الاقتصادي الخليجي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، العدد28، 2016م.

**ت. الرسائل العلمية**

1. احلام مبارك موسى، آلية رقابة البنك المركزي على اعمال البنوك في ظل المعايير الدولية، رسالة ماجستير في علوم التسيير (نقود والية)،غير منشورة، (الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005م) .

2. احلام مبارك موسى، آلية رقابة البنك المركزي على اعمال البنوك في ظل المعايير الدولية (دراسة حالة بنك الجزائر)، رسالة ماجستير في علوم التسيير (نقود ومالية)، غير منشورة، ( الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير)، 2005م.

3. بوزبرة فاطمة، الرقابة المصرفية في الجزائر وفق مقترحات لجنة بازل ودورها في رفع أداء البنوك التجارية، رسالة ماجستير في العلوم التجارية،غير منشورة، (الجزائر: جامعة د.الطاهر مولاي، كلية العلوم الاقتصادية، 2016م) .

4. تهاني محمود محمد، تطوير نموذج احتساب كفاية رأس المال للمصارف الاسلامية في اطار مقررات لجنة بازل، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية،غزة، 2008م.

5. حسين المحمود، إمكانية استخدام نظام CAMELS في تقييم جودة الربحية في المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير في المصارف والتأمين، غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2014م.

6. حنان تريعة، أهمية نظامCAMEL في تقييم أداء البنوك الجزائرية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، (الجزائر، جامعة الشهيد حمه الخضر بالوادي، 2015م).

7. خالد محمد يوسف، الدمج المصرفي والسلامة المصرفية، دراسة ماجستير في الاقتصاد، غير منشورة، معهد بحوث ودراسات العالم الاسلامي، جامعة امدرمان الاسلامية، 2009م.

8. دبار حمزة، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الامن الغذائي في الوطن العربي، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2013م.

9. ذهبي ريمة، الاستقرار المالي النظامي بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، (الجزائر: جامعة قسنطينة2، كلية علوم الاقتصاد

وعلوم التسيير، 2011م) .

10. سارة يوسف محمد، دور البنك المركزي في الرقابة على التمويل المصرفي في السودان، رسالة ماجستير في الاقتصاد التطبيقي، غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2014م.

11. سفيان محمد عبد القادر، تقويم برامج الإصلاح الإداري والمالي لبنك السودان المركزي وأثرها على أداء المصارف التجارية السودانية، رسالة دكتوراه في إدارة الاعمال، غير منشورة، (الخرطوم: كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2014م).

12. سليمان ناصر، علاقة البنوك الاسلامية بالبنوك المركزية، رسالة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، (الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005م).

13. شقروش عبد القادر، اشكالية تحرير حساب رأس المال وأثرها على الاستقرار المالي في الدول النامية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح و رقلة، الجزائر، 2016م.

14. شوقي بو رقبة، طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الاسلامية، بحث غير منشور، مركز ابحاث الاقتصاد الاسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2009م.

15. صادق رازق الشمري وصلاح الدين محمد أمين ، تفعيل انظمة الرقابة المصرفية وتطويرها وفق المعايير الدولية، بحث منشور في مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد رقم 90، 2011م.

16. عبد الرحمن حسن البدوي، دور البنك المركزي في الرقابة على المصارف التجارية، رسالة ماجستير في إدارة الاعمال، غير منشورة، معهد بحوث ودراسات العالم الاسلامي، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، 2009م.

17. علي الشيخ لسعيد، معايير ومؤشرات قياس كفاءة المصارف السودانية، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، غير منشورة، جامعة ام درمان الاسلامية، 2013م.

18. علي الشيخ السعيد، معايير ومؤشرات كفاءة المصارف السودنية، رسالة دكتوراه في الإقتصاد، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة أم درمان الإسلامية، 2013م.

19. علي عبد الله شاهين، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية، بحث غير منشورة، الجامعة الاسلامية- غزة، 2005م.

20. لبعل فطيمة، انعكاسات الأزمة المالية العالية لسنة 2008 على الصادرات النفطية للدول العربية، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2017م.

21. محمد سمير دهيرب، نظام التقييم المصرفي بالمؤشراتCAMELS، بحث منشور في المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد11، العدد45، 2015م.

22. محمد عبد الحميد عبد الحي، استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الاسلامية، رسالة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، غير منشورة، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، سوريا، 2014م.

23. مصطفى صالح عبد الخالق، المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل2، رسالة ماجستير

في إدارة الاعمال، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2007م.

24. مصطفى يوسف الفكي، تقويم دور البنوك المركزية في الدول النامية في الرقابة على الائتمان، رسالة ماجستير في الاقتصاد التطبيقي، غير منشورة، (السودان : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات التجارية)، 2014م.

25. مياد انيس محمد، التأمين على الائتمان ودوره في إدارة المخاطر الائتمانية وتعزيز عمليات التمويل، رسالة ماجستير في المصارف والتأمين، غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2015م.

26. ميرفت ابو كمال، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية، رسالة ماجستير في إدارة الاعمال، غير منشورة، الجامعة الاسلامية- غزة، فلسطين، 2007م.

27. نجار حياة، اتفاقية بازل 3 و آثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري، بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيجيل، الجزائر، العدد 13، 2013م.

28. هنادي عبد الرفاعي، اثر التضخم على أداء القطاع المالي في الاردن، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، غير منشورة، الجامعة الاردنية، الاردن، 2009م.

29. وفاء محمد عثمان، قياس فاعلية الجهاز المصرفي وأثره في تطوير سياسات المصارف في السودان، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، غير منشورة، (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2008م).

30. ياسر عبد طه الشرفا، تقويم أثر فعالية الرقابة المصرفية على المصارف الإسلامية من واقع

ممارسة سلطة النقد الفلسطينية2001-2008م، رسالة دكتوراه في الدراسات المصرفية، غير منشورة، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2010م).

**ثالمؤتمر ات العلمية:**

1. ابوصافي كمال وشياد فيصل، تحديات إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، بحث مقدم للملتقى الدوري الثاني للصناعة المالية الإسلامية، بعنوان آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية، الجزائر، الفترة من 8- 9 ديسمبر 2013م.

2. امية طوقان، دور البنوك المركزية في ارساء السياسة النقدية، بحث مقدم في مؤتمر مستجدات العمل المصرفي، سوريا، في الفترة من 2-3 يوليو 2005م

3. أحمد زكريا صيام، دور الرقابة المصرفية والتحكم المؤسسي في الحد من الازمات المالية (لبنك المركزي الاردني نموذجاً )، بحث مقدم لمؤتمر منظمات متميزة في بيئة متجددة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الأردن، 2011م.

4. حسين سعيد، كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية" في الواقع وسلامة التطبيق"، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الأول للمالية الإسلامية، عمان، الجامعة الاردنية، كلية الشريعة، الفترة من 6-7اغسطس.

5. حمد بن بوزيان وآخرون، البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة: واقع وآفاق تطبيق لمقررات بازل(3)، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي، الدوحة، بعنوان النمو المستدام والتنمية الإسلامية الشاملة من منظور إسلامي، الفترة من 19-21 ديسمبر 2011.

6. شريف مصباح، إدارة مخاطر الائتمان المصرفي، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الأول، بعنوان الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة للفترة من 8-9/مايو /2005م، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، فلسطين.

7. صابر محمد حسن، العمل المصرفي العربي في ظل المعايير الدولية المعاصرة: التحديات والمواكبة، ورقة مقدمة في المؤتمر المصرفي العربي، الخرطوم، اكتوبر 2002م.

8. عبد المنعم محمد الطيب، واقع وتحديات الاستقرار المالي للقطاع المصرفي العربي، بحث مقدم للمؤتمر المصرفي العربي، الأردن، المنعقد في مدينة عمان، بتاريخ 16 ابريل 2014م.

9. مشري فريد وعمرو عياش، إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الاسلامية، بحث مقدمة في الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الاسلامية، للفترة من 8-9 ديسمبر 2013م، الجزائر.

10. منصور منال، إدارة المخاطر الائتمانية ووظيفة البنوك المركزية القطرية والاقليمية، بحث مقدم في الملتقى العلمي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية الحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، في الفترة من 20-21 اكتوبر 2009م.

11. نصر عبد الكريم، المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل 2، بحث مقدم في المؤتمر العلمي الخامس، جامعة فيلاديفيا الاردنية، الاردن، للفترة من 4-5 يوليو 2007م.

12. هواري معراج، حديدي آدم، دور الحوكمة المؤسسية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية، بحث مقدم في الملتقى الثاني للصناعة المالية الإسلامية، الفترة 8-9 ديسمبر 2013م، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.

**ج. الانترنت**

1. السياسة الاحترازية الكلية ودورها في تعزيز الاستقرار المالي في الدول العربية، "تجربة بنك الكويت المركزي"، ورقة منشورة على موقع بنك الكويت المركزي على الانترنت.
2. الموقع الالكتروني للبنك المركزي الاردني.
3. علي عبد الرضا حمودي، مؤشرات الحيطةالكلية وا إمكانية التنبؤ المبكر بالازمات، بحث منشور في موقع البنك المركزي العراقي على الانترنت.

**ثانياً، المراجع الأجنبية:**

1. Abayomi A. Alawode, What is Financial Stability, Financial stability paper series, Central bank of Bahrain, Bahrain, No 1, 2008, p16
2. Abdul Kaium Masud & Mahbubul Hag, Financial Soundness Measurement and Trend analysis of Commercial Banks in Bangladesh: an observation of selected banks, scientific paper, published, European Journal of business and social science, University Vol 4, No 10, 2016.
3. Adiana Apatachioae, Central Banks and Financial Stability, published scientific paper, practical application science, Faculty of Economic and business administration, Alexandru Ioan Cuza University, Romania, volume1, Issue1, 2013.
4. Allen W. & Wood, Defining and achieving Financial Stability, Journal of Financial Stability, Cass business School, City university, England, 2006.
5. Ayhan Guney, The role Turkish central bank during and after the 2008 financial crisis, published scientific paper, International business and economics research journal, Clute Institute, Turkey,

volume 10, number 12, 2011.

6. Chant. J, Financial Stability as a Policy Goal: Essays on Financial Stability, Technical Report No 95, Bank of Canada, 2003.
7. Doris Neuberger & Roger Rissi, Macroprudential Banking Regulation: Does one size fit all? ,scientific paper, published, Journal of Banking and Financial Economics, Faculty of Management, University of Warsaw, Poland, Issue 1, 2014.
8. Erkan Tokucu, Financial Stability and Central Banks: can central banks secure financial stability, published scientific paper, journal of E.A.S, faculty of economic, Marmara University, Turkey, issue2, 2012.
9. Ferguson.R, Should Financial Stability Be an Explicit central bank objective? Bank for International Settlement, Switzerland, paper No18, 2003.
10. Financial Soundness Indicators: Compilation Guide, International Monetary fund, 2006.
11. Garry J. Schinasi, Definition of Financial Stability, International Monetary Fund, working paper No 04/187, 2004.
12. Garry J. Schinasi, Definition of FinancialStability, International Monetary Fund, working paper 04\187, 2004.
13. Jeremy C. Stein, Monetary Policy as Financial Stability Regulation, published scientific paper, the quarterly journal of economics, Oxford University. UK, volume127, issue 1, 2012.
14. Nikhat Fatima, Capital adequacy: a financial soundness indicator for banks, Global journal of Finance and Management, Aligarh University, India, volume 6, issue 8.

15. Supreena and Dalvi, assessment of financial stability report, Stockholm School of economics, Sweden, 2004.
16. Uyen Dang, The CAMEL rating system in banking supervision, master study research, unpublished, (Finland: Arcada university of applied science, 2011).

# الملاحق

# ملحق(1)

## أداة الدراسة

**جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا**

**كلية الدراسات العليا**

السيد/السيدة .....

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

**تحكيم استمارة استبانة**

يقوم الدارس باعداد رسالة دكتوراه بعنوان دور البنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار المالي- السلامة المالية كمتغير وسيط (دراسة ميدانية على بنك السودان المركزي)، وتهدف هذه الاستبانة إلى تقصي دور بنك السودان المركزي في تحقيق السلامة المالية والمحافظة على الاستقرار المالي في السودان، ونظراً لما تتمتعون به من خبرة عملية ومعرفة علمية ارجو التكرم بتحكيم استمارة الاستبانة المرفقة ومدى صلاحية العبار ات وارتباطها بمحاور الدراسة.

**اشكركم كثيراً على وقتكم وتعاونكم وتحظى مساهمتكم بكل التقدير،،،**

**الدارس/**

**محمد عوض العبيد علي**

**جوال:0912843872**

**جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا**
**كلية الدراسات العليا**

السيد/السيدة .....

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

**الموضوع: استمارة استبانة**

تهدف هذه الاستبانة إلى قياس **دور بنك السودان المركزي في تحقيق السلامة المالية والمحافظة على الاستقرار المالي**، وذلك في اطار إعداد الدارس لرسالة دكتوراه بعنوان **دور البنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار المالي- السلامة المالية كمتغير وسيط** ونظراً لما تتمتعون به من دراية وخبرة في هذا المجال، التمس منكم التكرم بتقديم رأيكم بدقة وموضوعية ما امكن وسيتم التعامل مع المعلومات المقدمة من سيادتكم بسرية تامة ولن يتم اتاحتها لأي طرف ثالث وستستخدم فقط لأغراض البحث العلمي.

**اشكركم كثيراً على وقتكم وحسن تعاونكم وتحظى مساهمتكم بكل التقدير،،،**

**الدارس/ محمد عوض العبيد علي**

**جوال:0912843872**

**القسم الأول: البيانات الشخصية:**

**ضع علامة (√) أمام الخيار الذي تراه مناسباً**

| | | |
|---|---|---|
| التخصص العلمي | □ إقتصاد<br>□ دراسات مصرفية | □ محاسبة<br>□ إدارة اعمال<br>□ أخرى |
| المؤهل العلمي | □ دكتوراه<br>□ ماجستير | □ بكالريوس<br>□ أخرى |
| الإدارة | □ الرقابة الوقائية<br>□ التفتيش | □ تنمية وتنظيم الجهاز المصرفي<br>□ المراجعة الداخلية |
| المسمى الوظيفي | □ مدير<br>□ رئيس قسم | □ رئيس وحدة<br>□ موظف<br>□ أخرى |
| عدد سنوات الخبرة | □أقل من 5 سنوات<br>□ 5 واقل من 10 سنوات | □ 10 واقل من15 سنة<br>□ 15 واقل من20 سنة<br>□ 20 سنة فأكثر |

**القسم الثاني: الاسئلة**

**أرجو التفضل بوضع علامة (√) أمام الإجابة التي توافق رأيكم:**

**المحور الأول: دور البنوك المركزية:**

| م | العبارة | أوافق بشدة | اوافق | محايد | لا اوفق | لا أوافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | **البعد الأول: الدور التنظيمي للبنك المركزي:** | | | | | |
| 1 | مكنت المنشورات والموجهات الصادرة عن البنك المركزي المصارف من مواكبة المعايير الرقابية الصادرة عن المؤسسات الدولية مثل لجنة بازل للرقابة المصرفية. | | | | | |
| 2 | أدت المنشورات والموجهات الصادرة عن البنك المركزي المصارف لاتباع أفضل الممارسات لتقليل المخاطر وا إدارتها بصورة جيدة. | | | | | |
| 3 | صاغ المنشورات الصادرة عن البنك المركزي بصورة موضوعية وواضحة وقابلة للفهم. | | | | | |
| 4 | تمتاز المنشورات والموجهات الصادرة عن البنك المركزي بقابليتها للتطبيق بواسطة المصارف العاملة في السودان. | | | | | |
| 5 | تراعي المنشورات والموجهات الصادرة عن البنك المركزي طبيعة نشاط المصارف المتخصصة. | | | | | |
| 6 | ليس هنالك تضارب في المنشورات والموجهات الصادرة عن البنك المركزي. | | | | | |
| 7 | تعتبر اوراق العمل والمذكرات التفسيرية الصادرة عن البنك المركزي مواكبة للمستجدات والتطورات في مجال المعايير الرقابية العالمية. | | | | | |
| 8 | يعتمد بنك السودان المركزي على المؤسسات المالية الإسلامية مثل مجلس الخدمات المالية الإسلامية والتي تعمل على المواءمة بين مقررات لجنة بازل والصيرفة الإسلامية. | | | | | |

| البعد الثاني: الدور الرقابي للبنك المركزي | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | الرواجع الدورية التي يطلبها البنك المركزي كافية لتزويده ببيانات ومعلومات المصارف. | | | | | |
| 2 | علومات المـُرسلة من المصارف تـُمكن البنك المركزي من التأكد من التزامها بالضوابط الرقابية الاحترازية وتقييم المخاطر الكامنة في اعمالها المصرفية. | | | | | |
| 3 | التفتيش الذي يقوم به البنك المركزي بصورة دورية يساعد في التأكد من معرفة التزام المصا ف بالموجهات والتعليمات وكفاءة الإدارة وانظمة الرقابة الداخلية. | | | | | |
| 4 | يقوم البنك المركزي بمد المصارف بنتائج التفتيش التقويمي الأمر الذي يمكن أن يساعدها في اتخاذ وتنفيذ الاجراءات التصحيحية المناسبة. | | | | | |
| 5 | تراعي فرق التفتيش التابعة للبنك المركزي حجم وطبيعة المخاطر بالمصارف عند قيامها بإجراء التفتيش التقويمي. | | | | | |
| 6 | تـؤدي الجهود الإشرافية التي يتبعها البنك المركزي إلى ضمان التزام المصارف بالمنشورات والموجهات الصادرة عنه. | | | | | |
| 7 | آليات تدخل البنك المركزي تحد من انهيار المصارف وذلك من خلال التنبيه للمخاطر التي تتعرض لها المصارف بصورة منفردة وتقديم الدعم الفني المناسب لها. | | | | | |
| 8 | الرقابة المصرفية اللصيقة التي يمارسها البنك المركزي على المصارف التي تتصف بضعف مؤشرات السلامة المالية تعتبر فعالة في تحسين مؤشراتها المالية. | | | | | |

**المحور الثاني: السلامة المالية**

| م | العبارة | أوافق | اوافق | محايد | لا اوفق | لا أوافق |
|---|---|---|---|---|---|---|

| | | بشدة | | | | بشدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | ساعدت الإدارة الجيدة للمخاطر وكفاءة نظم الضبط الداخلي في تحسين السلامة المالية للجهاز المصرفي. | | | | | |
| 2 | ساعدت مؤشرات السلامة المالية التي يوفرها نظام الانذار المبكر (CMAEL) المستخدم بواسطة البنك المركزي في تقييم قوة السلامة المالية للجهاز المصرفي السوداني. | | | | | |
| 3 | تتفهم المصارف العاملة في السودان أن الغرض من إعداد تقرير الانذار المبكر (CAMEL) هو تنبيه المصارف لأوجه ضعف الملاءة المالية ومهددات سلامتها المالية. | | | | | |
| 4 | القيام بإجراءات الرقابة المصرفية الفعالة ِالتأكيد على سلامة موقف السيولة والملاءة المالية من اهم متطلبات تحقيق السلامة المالية. | | | | | |
| 5 | قللت رقابة البنك المركزي من تعثر التمويل الممنوح بواسطة المصارف للعملاء مما ساعد في المحافظة على السلامة المالية. | | | | | |
| 6 | تحقيق مستويات مناسبة من الربحية أدى إلى تحسين الملاءة المالية للمصارف وامتصاص الصدمات المالية التي يمكن أن تحدث مستقبلاً . | | | | | |
| 7 | حرص البنك لمركزي على التزام المصارف بالاحتفاظ برأس مال يتناسب مع حجم المصارف وطبيعة نشاطها ونوعية المخاطر التي تتعرض لها. | | | | | |
| 8 | أسهم التزام المصارف بموجهات البنك المركزي وتنفيذ الاجراءات التصحيحية المقررة في تحقيق السلامة المالية بالجهاز المصرفي. | | | | | |
| 9 | ساعدت سياسات وموجهات البنك المركزي في مراقبة وضبط | | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | المخاطر النظامية التي واجهت الجهاز المصرفي وعززت قدرتها على تحمل الصدمات المالية. | | | | | |

**المحور الثالث: الاستقرار المالي**

| م | العبارة | أوافق بشدة | اوافق | محايد | لا اوفق | لا أوافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | يوجه البنك المركزي المصارف بإيقاف الانشطة المصرفية التي تهدد الاستقرار المالي للجهاز المصرفي. | | | | | |
| 2 | يتخذ البنك المركزي الاجراءات المناسبة مع المصارف التي تهدد الاستقرار المالي مثل إعادة الهيكلة والدمج. | | | | | |
| 3 | برامج الاصلاح التي وضعها البنك المركزي لبعض المصارف المتعثرة والضعيفة تُساعد في المحافظة على الاستقرار المالي والمصرفي. | | | | | |
| 4 | يمكن الاعتماد على مؤشرات السلامة المالية للجهاز المصرفي في الحكم على مستوى الاستقرار المالي للجهاز المصرفي. | | | | | |
| 5 | يتبع البنك مركزي سياسات وا إجراءات وقائية مع المصارف التي تتصف بسلامة مؤشراتها المالية لضمان استمرارية بقائها داخل نطاق الاستقرار المالي. | | | | | |
| 6 | عززت السلامة المالية للمصارف من قدرتها على مواجهة الازمات المالية مما ادى إلى المحافظة على الاستقرار المالي. | | | | | |
| 7 | ساعد حتفاظ المصارف برأس مال اعلى وفق مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية المصارف في تحقيق الاستقرار المالي. | | | | | |
| 8 | عمل البنك المركزي على ضمان عدم اتساع الازمات المصرفية ومنع انتقالها من مصرف لآخر الأمر الذي ساعد في الاستقرار المالي للجهاز المصرفي. | | | | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 9 | يستخدم البنك المركزي ادوات الرقابة الاحترازية الكلية لتجنيب المصارف المخاطر النظامية (مخاطر التضخم وتقلبات اسعار العملات) | | | | | |

**ملحق (2)**

**محكمو أداة الدراسة**

| | الاسم | الدرجة | العنوان |
|---|---|---|---|
| 1 | د. محمد حمد محمود حمد | استاذ الدراسات المصرفية المشارك | جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا |
| 2 | د. هويدا آدم الميع أحمد | استاذ الاقتصاد المشارك | جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا |
| 3 | د. عبد الباسط محمد المصطفى جلال | استاذ الدراسات المصرفية المساعد | أكاديمية السودان للعلوم المالية والمصرفية |
| 4 | د. محمد حسين عبدالرحمن هاشم | مدير التخطيط والجودة | بنك أم درمان الوطني |
| 5 | د. الفاتح النور الحسن | الإدارة العامة لتنمية وتنظيم الجهاز المصرفي | بنك السودان المركزي |
| 6 | د. إسماعيل شبو | استاذ المحاسبة المشارك | جامعة الزعيم الازهري |
| 7 | د. الوليد أحمد طلحة محمد | الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء | بنك السودان المركزي |

**ملحق (3)**

# مخرجات برامج التحليل(النتائج الإحصائية)

**Statistics**

| | | التخصص | المؤهل | الوظيفة |
|---|---|---|---|---|
| N | Valid | 116 | 116 | 116 |
| | Missing | 0 | 0 | 0 |

التخصص

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | اقتصاد | 37 | 31.9 | 31.9 | 31.9 |
| | محاسبة | 26 | 22.4 | 22.4 | 54.3 |
| | دراسات مصرفية | 31 | 26.7 | 26.7 | 81.0 |
| | إدارة أعمال | 16 | 13.8 | 13.8 | 94.8 |
| | أخرى | 6 | 5.2 | 5.2 | 100.0 |
| | Total | 116 | 100.0 | 100.0 | |

المؤهل

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | دكتوراه | 2 | 1.7 | 1.7 | 1.7 |
| | بكالوريوس | 45 | 38.8 | 38.8 | 40.5 |
| | ماجستير | 64 | 55.2 | 55.2 | 95.7 |
| | أخرى | 5 | 4.3 | 4.3 | 100.0 |
| | Total | 116 | 100.0 | 100.0 | |

الإدارة

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | الرقابة المالية | 33 | 28.4 | 28.4 | 28.4 |
| | تنمية وتنظيم الجهاز المصرفي | 28 | 24.1 | 24.1 | 52.6 |
| | التفتيش | 38 | 32.8 | 32.8 | 85.3 |
| | المراجعة الداخلية | 17 | 14.7 | 14.7 | 100.0 |
| | Total | 116 | 100.0 | 100.0 | |

الوظيفة

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | مدير | 7 | 6.0 | 6.0 | 6.0 |
| | رئيس وحدة | 4 | 3.4 | 3.4 | 9.5 |
| | رئيس قسم | 21 | 18.1 | 18.1 | 27.6 |
| | موظف | 80 | 69.0 | 69.0 | 96.6 |
| | أخرى | 4 | 3.4 | 3.4 | 100.0 |
| | Total | 116 | 100.0 | 100.0 | |

الخبرة

| | | Frequency | Percent | Valid Percent | Cumulative Percent |
|---|---|---|---|---|---|
| Valid | أقل من 5 سنوات | 19 | 16.4 | 16.4 | 16.4 |
| | من 10 إلى أقل من 15 سنة | 28 | 24.1 | 24.1 | 40.5 |
| | من 5 إل أقل من 10 سنوات | 14 | 12.1 | 12.1 | 52.6 |
| | من 15 على أقل من 20 سنة | 20 | 17.2 | 17.2 | 69.8 |
| | من 20 سنة فأكثر | 35 | 30.2 | 30.2 | 100.0 |
| | Total | 116 | 100.0 | 100.0 | |

- **مؤشرات الثبات كرونباخ لمحاور البحث**

**Case Processing Summary**

| | | N | % |
|---|---|---|---|
| Cases | Valid | 116 | 100.0 |
| | Excluded[a] | 0 | .0 |
| | Total | 116 | 100.0 |

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

**Reliability Statistics**

| Cronbach's Alpha | N of Items |
|---|---|
| .748 | 9 |

**Item-Total Statistics**

| | Scale Mean if Item Deleted | Scale Variance if Item Deleted | Corrected Item-Total Correlation | Cronbach's Alpha if Item Deleted |
|---|---|---|---|---|
| س1 | 29.15 | 17.152 | .632 | .691 |
| س2 | 29.22 | 17.880 | .588 | .701 |
| س3 | 29.60 | 16.311 | .682 | .678 |
| س4 | 29.22 | 18.349 | .589 | .705 |
| س5 | 29.78 | 18.379 | .320 | .746 |
| س6 | 29.84 | 16.202 | .661 | .680 |
| س7 | 30.31 | 24.477 | -.290- | .850 |
| س8 | 29.54 | 17.102 | .653 | .688 |
| س9 | 28.97 | 19.295 | .431 | .726 |

**Case Processing Summary**

| | | N | % |
|---|---|---|---|
| Cases | Valid | 116 | 100.0 |
| | Excluded[a] | 0 | .0 |
| | Total | 116 | 100.0 |

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

**Reliability Statistics**

| Cronbach's Alpha | N of Items |
|---|---|
| .850 | 8 |

**Item-Total Statistics**

| | Scale Mean if Item Deleted | Scale Variance if Item Deleted | Corrected Item-Total Correlation | Cronbach's Alpha if Item Deleted |
|---|---|---|---|---|
| س1 | 26.25 | 18.920 | .627 | .827 |
| س2 | 26.33 | 19.422 | .624 | .828 |
| س3 | 26.71 | 17.513 | .753 | .810 |
| س4 | 26.33 | 19.944 | .622 | .830 |
| س5 | 26.89 | 19.857 | .358 | .866 |
| س6 | 26.95 | 17.876 | .663 | .822 |
| س8 | 26.65 | 18.631 | .684 | .820 |
| س9 | 26.08 | 20.977 | .457 | .846 |

**Reliability Statistics**

| Cronbach's Alpha | N of Items |
|---|---|
| .777 | 9 |

**Item-Total Statistics**

| | Scale Mean if Item Deleted | Scale Variance if Item Deleted | Corrected Item-Total Correlation | Cronbach's Alpha if Item Deleted |
|---|---|---|---|---|
| س21 | 31.71 | 17.166 | .499 | .750 |
| س22 | 31.90 | 16.859 | .553 | .742 |
| س23 | 31.21 | 17.626 | .620 | .737 |
| س24 | 31.30 | 17.899 | .591 | .742 |
| **س25** | **31.78** | **20.888** | **-.023-** | **.842** |
| س26 | 31.63 | 18.270 | .435 | .760 |
| س27 | 31.44 | 16.892 | .716 | .723 |
| س28 | 31.51 | 18.113 | .437 | .759 |
| س29 | 31.67 | 16.640 | .630 | .730 |

**Reliability Statistics**

| Cronbach's Alpha | N of Items |
|---|---|
| .842 | 8 |

**Item-Total Statistics**

| | Scale Mean if Item Deleted | Scale Variance if Item Deleted | Corrected Item-Total Correlation | Cronbach's Alpha if Item Deleted |
|---|---|---|---|---|
| س21 | 27.97 | 16.034 | .527 | .831 |
| س22 | 28.16 | 15.697 | .588 | .823 |
| س23 | 27.47 | 16.547 | .644 | .817 |
| س24 | 27.56 | 16.701 | .637 | .818 |
| س26 | 27.89 | 17.213 | .449 | .839 |
| س27 | 27.70 | 16.073 | .696 | .810 |
| س28 | 27.77 | 16.928 | .472 | .837 |
| س29 | 27.93 | 15.630 | .644 | .815 |

**Reliability Statistics**

| Cronbach's Alpha | N of Items |
|---|---|
| .841 | 9 |

**Item-Total Statistics**

| | Scale Mean if Item Deleted | Scale Variance if Item Deleted | Corrected Item-Total Correlation | Cronbach's Alpha if Item Deleted |
|---|---|---|---|---|
| س31 | 31.23 | 16.215 | .639 | .815 |
| س32 | 31.13 | 16.566 | .630 | .816 |
| س33 | 31.15 | 16.978 | .494 | .831 |
| س34 | 30.66 | 19.390 | .253 | .849 |
| س35 | 31.22 | 16.280 | .542 | .827 |
| س36 | 31.38 | 16.394 | .584 | .821 |
| س37 | 31.09 | 17.558 | .425 | .838 |
| س38 | 31.22 | 15.932 | .749 | .803 |
| س39 | 31.33 | 16.153 | .650 | .813 |

**Reliability Statistics**

| Cronbach's Alpha | N of Items |
|---|---|
| .880 | 9 |

**Item-Total Statistics**

| | Scale Mean if Item Deleted | Scale Variance if Item Deleted | Corrected Item-Total Correlation | Cronbach's Alpha if Item Deleted |
|---|---|---|---|---|
| س41 | 30.38 | 25.890 | .589 | .870 |
| س42 | 30.48 | 25.087 | .551 | .874 |
| س43 | 30.35 | 24.248 | .731 | .858 |
| س44 | 30.37 | 26.792 | .458 | .880 |
| س45 | 30.45 | 25.589 | .576 | .871 |
| س46 | 30.49 | 23.904 | .764 | .855 |
| س47 | 30.44 | 25.101 | .657 | .865 |
| س48 | 30.58 | 23.690 | .704 | .860 |
| س49 | 30.94 | 23.309 | .627 | .869 |

- **الاتساق الداخلي بين كل فقرة ومحورها**

**Correlations**

| | | الدور.التنظيمي |
|---|---|---|
| ت1 | Pearson Correlation | .729** |
| | Sig. (2-tailed) | .000 |
| | N | 116 |
| ت2 | Pearson Correlation | .718** |
| | Sig. (2-tailed) | .000 |
| | N | 116 |
| ت3 | Pearson Correlation | .831** |
| | Sig. (2-tailed) | .000 |
| | N | 116 |
| ت4 | Pearson Correlation | .707** |
| | Sig. (2-tailed) | .000 |
| | N | 116 |
| ت5 | Pearson Correlation | .541** |
| | Sig. (2-tailed) | .000 |
| | N | 116 |
| ت6 | Pearson Correlation | .769** |
| | Sig. (2-tailed) | .000 |
| | N | 116 |
| ت8 | Pearson Correlation | .771** |
| | Sig. (2-tailed) | .000 |
| | N | 116 |
| ت9 | Pearson Correlation | .567** |
| | Sig. (2-tailed) | .000 |
| | N | 116 |
| الدور.التنظيمي | Pearson Correlation | 1 |
| | Sig. (2-tailed) | |
| | N | 116 |

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

**Correlations**

| | | الدور.الرقابي |
|---|---|---|
| ر1 | Pearson Correlation | .667** |
| | Sig. (2-tailed) | .000 |
| | N | 116 |
| ر2 | Pearson Correlation | .713** |
| | Sig. (2-tailed) | .000 |
| | N | 116 |
| ر3 | Pearson Correlation | .733** |
| | Sig. (2-tailed) | .000 |
| | N | 116 |
| ر4 | Pearson Correlation | .725** |
| | Sig. (2-tailed) | .000 |
| | N | 116 |
| ر6 | Pearson Correlation | .585** |
| | Sig. (2-tailed) | .000 |
| | N | 116 |
| ر7 | Pearson Correlation | .777** |
| | Sig. (2-tailed) | .000 |
| | N | 116 |
| ر8 | Pearson Correlation | .608** |
| | Sig. (2-tailed) | .000 |
| | N | 116 |
| ر9 | Pearson Correlation | .750** |
| | Sig. (2-tailed) | .000 |
| | N | 116 |
| الدور.الرقابي | Pearson Correlation | 1 |
| | Sig. (2-tailed) | |
| | N | 116 |

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

**Correlations**

| | | السلامة المالية |
|---|---|---|
| س1 | Pearson Correlation | .735** |
| | Sig. (2-tailed) | .000 |
| | N | 116 |
| س2 | Pearson Correlation | .722** |
| | Sig. (2-tailed) | .000 |
| | N | 116 |
| س3 | Pearson Correlation | .621** |
| | Sig. (2-tailed) | .000 |
| | N | 116 |
| س4 | Pearson Correlation | .362** |
| | Sig. (2-tailed) | .000 |
| | N | 116 |
| س5 | Pearson Correlation | .670** |
| | Sig. (2-tailed) | .000 |
| | N | 116 |
| س6 | Pearson Correlation | .695** |
| | Sig. (2-tailed) | .000 |
| | N | 116 |
| س7 | Pearson Correlation | .558** |
| | Sig. (2-tailed) | .000 |
| | N | 116 |
| س8 | Pearson Correlation | .815** |
| | Sig. (2-tailed) | .000 |
| | N | 116 |
| س9 | Pearson Correlation | .744** |
| | Sig. (2-tailed) | .000 |
| | N | 116 |
| السلامة المالية | Pearson Correlation | 1 |
| | Sig. (2-tailed) | |
| | N | 116 |

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

**Correlations**

| | | الاستقرار المالي |
|---|---|---|
| ق1 | Pearson Correlation | .674** |
| | Sig. (2-tailed) | .000 |
| | N | 116 |
| ق2 | Pearson Correlation | .660** |
| | Sig. (2-tailed) | .000 |
| | N | 116 |
| ق3 | Pearson Correlation | .797** |
| | Sig. (2-tailed) | .000 |
| | N | 116 |
| ق4 | Pearson Correlation | .563** |
| | Sig. (2-tailed) | .000 |
| | N | 116 |
| ق5 | Pearson Correlation | .670** |
| | Sig. (2-tailed) | .000 |
| | N | 116 |
| ق6 | Pearson Correlation | .824** |
| | Sig. (2-tailed) | .000 |
| | N | 116 |
| ق7 | Pearson Correlation | .734** |
| | Sig. (2-tailed) | .000 |
| | N | 116 |
| ق8 | Pearson Correlation | .784** |
| | Sig. (2-tailed) | .000 |
| | N | 116 |
| ق9 | Pearson Correlation | .737** |
| | Sig. (2-tailed) | .000 |
| | N | 116 |
| الاستقرار المالي | Pearson Correlation | 1 |
| | Sig. (2-tailed) | |
| | N | 116 |

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

- **الإحصاء الوصفي لمحاور البحث**

**Descriptive Statistics**

| | N | Mean | Std. Deviation |
|---|---|---|---|
| ت1 | 116 | 4.06 | .878 |
| ت2 | 116 | 3.98 | .802 |
| ت3 | 116 | 3.60 | .959 |
| ت4 | 116 | 3.98 | .722 |
| ت5 | 116 | 3.42 | 1.081 |
| ت6 | 116 | 3.36 | .999 |
| ت8 | 116 | 3.66 | .864 |
| ت9 | 116 | 4.23 | .715 |
| Valid N (listwise) | 116 | | |

**Descriptive Statistics**

| | N | Mean | Std. Deviation |
|---|---|---|---|
| ر1 | 116 | 3.81 | .941 |
| ر2 | 116 | 3.62 | .929 |
| ر3 | 116 | 4.31 | .727 |
| ر4 | 116 | 4.22 | .708 |
| ر6 | 116 | 3.89 | .810 |
| ر7 | 116 | 4.08 | .759 |
| ر8 | 116 | 4.01 | .839 |
| ر9 | 116 | 3.84 | .881 |
| Valid N (listwise) | 116 | | |

**Descriptive Statistics**

| | N | Mean | Std. Deviation |
|---|---|---|---|
| س1 | 116 | 3.82 | .787 |
| س2 | 116 | 3.92 | .736 |
| س3 | 116 | 3.91 | .802 |
| س4 | 116 | 4.39 | .540 |
| س5 | 116 | 3.83 | .878 |
| س6 | 116 | 3.67 | .811 |
| س7 | 116 | 3.97 | .768 |
| س8 | 116 | 3.83 | .738 |
| س9 | 116 | 3.72 | .787 |
| Valid N (listwise) | 116 | | |

**Descriptive Statistics**

| | N | Mean | Std. Deviation |
|---|---|---|---|
| ف1 | 116 | 3.93 | .754 |
| ف2 | 116 | 3.83 | .916 |
| ف3 | 116 | 3.96 | .838 |
| ف4 | 116 | 3.94 | .761 |
| ف5 | 116 | 3.86 | .812 |
| ف6 | 116 | 3.82 | .851 |
| ف7 | 116 | 3.87 | .797 |
| ف8 | 116 | 3.73 | .936 |
| ف9 | 116 | 3.37 | 1.076 |
| Valid N (listwise) | 116 | | |

- **نتائج تحليلات الانحدار المتعدد والتدريجي**

**Variables Entered/Removed[a]**

| Model | Variables Entered | Variables Removed | Method |
|---|---|---|---|
| 1 | الدور.الرقابي, الدور.التنظيمي[b] | . | Enter |

a. Dependent Variable: الاستقرار

b. All requested variables entered.

**Model Summary[b]**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate | Durbin-Watson |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | .733[a] | .538 | .530 | 3.817 | 2.058 |

a. Predictors: (Constant), الدور.الرقابي, الدور.التنظيمي

b. Dependent Variable: الاستقرار

**ANOVA[a]**

| Model | | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Regression | 1916.317 | 2 | 958.158 | 65.758 | .000[b] |
| | Residual | 1646.511 | 113 | 14.571 | | |
| | Total | 3562.828 | 115 | | | |

a. Dependent Variable: الاستقرار

b. Predictors: (Constant), الدور.الرقابي, الدور.التنظيمي

**Coefficients[a]**

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. | Collinearity Statistics | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | B | Std. Error | Beta | | | Tolerance | VIF |
| 1 | (Constant) | 4.932 | 2.604 | | 1.894 | .061 | | |
| | الدور.التنظيمي | .434 | .096 | .385 | 4.530 | .000 | .565 | 1.770 |
| | الدور.الرقابي | .511 | .104 | .420 | 4.931 | .000 | .565 | 1.770 |

a. Dependent Variable: الاستقرار

**Collinearity Diagnostics[a]**

| Model | Dimension | Eigenvalue | Condition Index | Variance Proportions | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | (Constant) | الدور.التنظيمي | الدور.الرقابي |
| 1 | 1 | 2.979 | 1.000 | .00 | .00 | .00 |
| | 2 | .013 | 15.003 | .85 | .39 | .03 |
| | 3 | .007 | 20.052 | .15 | .60 | .97 |

a. Dependent Variable: الاستقرار

**Residuals Statistics[a]**

| | Minimum | Maximum | Mean | Std. Deviation | N |
|---|---|---|---|---|---|
| Predicted Value | 20.79 | 42.71 | 34.31 | 4.082 | 116 |
| Residual | -15.633- | 10.288 | .000 | 3.784 | 116 |
| Std. Predicted Value | -3.313- | 2.059 | .000 | 1.000 | 116 |
| Std. Residual | -4.096- | 2.695 | .000 | .991 | 116 |

a. Dependent Variable: الاستقرار

**Variables Entered/Removed[a]**

| Model | Variables Entered | Variables Removed | Method |
|---|---|---|---|
| 1 | الدور.الرقابي | . | Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter <= .050, Probability-of-F-to-remove >= .100). |
| 2 | الدور.التنظيمي | . | Stepwise (Criteria: Probability-of-F-to-enter <= .050, Probability-of-F-to-remove >= .100). |

a. Dependent Variable: الاستقرار

**Model Summary**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate | Change Statistics | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | R Square Change | F Change | Sig. F Change |
| 1 | .674[a] | .454 | .449 | 4.131 | .454 | 94.771 | .000 |
| 2 | .733[b] | .538 | .530 | 3.817 | .084 | 20.519 | .000 |

a. Predictors: (Constant), الدور.الرقابي

b. Predictors: (Constant), الدور.الرقابي, الدور.التنظيمي

**ANOVA[a]**

| Model | | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Regression | 1617.333 | 1 | 1617.333 | 94.771 | .000[b] |
| | Residual | 1945.495 | 114 | 17.066 | | |
| | Total | 3562.828 | 115 | | | |
| 2 | Regression | 1916.317 | 2 | 958.158 | 65.758 | .000[c] |
| | Residual | 1646.511 | 113 | 14.571 | | |
| | Total | 3562.828 | 115 | | | |

a. Dependent Variable: الاستقرار

b. Predictors: (Constant), الدور.الرقابي

c. Predictors: (Constant), الدور.الرقابي, الدور.التنظيمي

**Coefficients[a]**

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 | (Constant) | 8.237 | 2.706 | | 3.044 | .003 |
| | الدور.الرقابي | .821 | .084 | .674 | 9.735 | .000 |
| 2 | (Constant) | 4.932 | 2.604 | | 1.894 | .061 |
| | الدور.الرقابي | .511 | .104 | .420 | 4.931 | .000 |

a. Dependent Variable: الاستقرار

**Excluded Variables[a]**

| Model | | Beta In | t | Sig. | Partial Correlation | Collinearity Statistics |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | Tolerance |
| 1 | الدور.التنظيمي | .385[b] | 4.530 | .000 | .392 | .565 |

a. Dependent Variable: الاستقرار

b. Predictors in the Model: (Constant), الدور.الرقابي

- **اعتدالية التوزيع الشرط الثاني ( الوسط الحسابي = الوسيط )**

**Statistics**

| | | ت1 | ت2 | ت3 | ت4 | ت5 | ت6 | ت8 | ت9 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| N | Valid | 116 | 116 | 116 | 116 | 116 | 116 | 116 | 116 |
| | Missing | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| Mean | | 4.06 | 3.98 | 3.60 | 3.98 | 3.42 | 3.36 | 3.66 | 4.23 |
| Median | | 4.00 | 4.00 | 4.00 | 4.00 | 3.50 | 3.50 | 4.00 | 4.00 |

**Statistics**

| | | ر1 | ر2 | ر3 | ر4 | ر6 | ر7 | ر8 | ر9 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| N | Valid | 116 | 116 | 116 | 116 | 116 | 116 | 116 | 116 |
| | Missing | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| Mean | | 3.81 | 3.62 | 4.31 | 4.22 | 3.89 | 4.08 | 4.01 | 3.84 |
| Median | | 4.00 | 4.00 | 4.00 | 4.00 | 4.00 | 4.00 | 4.00 | 4.00 |

**Statistics**

| | | س1 | س2 | س3 | س4 | س5 | س6 | س7 | س8 | س9 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| N | Valid | 116 | 116 | 116 | 116 | 116 | 116 | 116 | 116 | 116 |
| | Missing | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| Mean | | 3.82 | 3.92 | 3.91 | 4.39 | 3.83 | 3.67 | 3.97 | 3.83 | 3.72 |
| Median | | 4.00 | 4.00 | 4.00 | 4.00 | 4.00 | 4.00 | 4.00 | 4.00 | 4.00 |

**Statistics**

| | | س9 | ق1 | ق2 | ق3 | ق4 | ق5 | ق6 | ق7 | ق8 | ق9 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| N | Valid | 116 | 116 | 116 | 116 | 116 | 116 | 116 | 116 | 116 | 116 |
| | Missing | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| Mean | | 3.72 | 3.93 | 3.83 | 3.96 | 3.94 | 3.86 | 3.82 | 3.87 | 3.73 | 3.37 |
| Median | | 4.00 | 4.00 | 4.00 | 4.00 | 4.00 | 4.00 | 4.00 | 4.00 | 4.00 | 4.00 |

# اختبار اعتدالية التوزيع

**Descriptive Statistics**

| | N | Mean | Skewness | | Kurtosis | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | Statistic | Statistic | Statistic | Std. Error | Statistic | Std. Error |
| ت1 | 116 | 4.06 | -1.218- | .225 | 1.576 | .446 |
| ت2 | 116 | 3.98 | -1.204- | .225 | 2.701 | .446 |
| ت3 | 116 | 3.60 | -.752- | .225 | .413 | .446 |
| ت4 | 116 | 3.98 | -.961- | .225 | 2.482 | .446 |
| ت5 | 116 | 3.42 | -.364- | .225 | -.425- | .446 |
| ت6 | 116 | 3.36 | -.357- | .225 | -.433- | .446 |
| ت8 | 116 | 3.66 | -.932- | .225 | .794 | .446 |
| ت9 | 116 | 4.23 | -1.248- | .225 | 3.579 | .446 |
| ر1 | 116 | 3.81 | -.757- | .225 | .073 | .446 |
| ر2 | 116 | 3.62 | -.823- | .225 | .146 | .446 |
| ر3 | 116 | 4.31 | -1.106- | .225 | 1.619 | .446 |
| ر4 | 116 | 4.22 | -.634- | .225 | .300 | .446 |
| ر6 | 116 | 3.89 | -.589- | .225 | .644 | .446 |
| ر7 | 116 | 4.08 | -.980- | .225 | 2.092 | .446 |
| ر8 | 116 | 4.01 | -1.004- | .225 | 1.340 | .446 |
| ر9 | 116 | 3.84 | -.544- | .225 | -.264- | .446 |
| س1 | 116 | 3.82 | -.974- | .225 | 2.036 | .446 |
| س2 | 116 | 3.92 | -.676- | .225 | 1.518 | .446 |
| س3 | 116 | 3.91 | -.547- | .225 | .086 | .446 |
| س4 | 116 | 4.39 | -.045- | .225 | -.997- | .446 |
| س5 | 116 | 3.83 | -.990- | .225 | 1.184 | .446 |
| س6 | 116 | 3.67 | -.726- | .225 | 1.097 | .446 |
| س7 | 116 | 3.97 | -.761- | .225 | .765 | .446 |
| س8 | 116 | 3.83 | -.905- | .225 | 1.826 | .446 |
| س9 | 116 | 3.72 | -1.102- | .225 | 1.893 | .446 |
| ف1 | 116 | 3.93 | -.874- | .225 | 1.797 | .446 |
| ف2 | 116 | 3.83 | -.477- | .225 | -.505- | .446 |
| ف3 | 116 | 3.96 | -.820- | .225 | .906 | .446 |
| ف4 | 116 | 3.94 | -.621- | .225 | .476 | .446 |
| ف5 | 116 | 3.86 | -.733- | .225 | .397 | .446 |
| ف6 | 116 | 3.82 | -.936- | .225 | 1.320 | .446 |
| ف7 | 116 | 3.87 | -.706- | .225 | .977 | .446 |
| ف8 | 116 | 3.73 | -.799- | .225 | .624 | .446 |
| ف9 | 116 | 3.37 | -.447- | .225 | -.381- | .446 |
| Valid N (listwise) | 116 | | | | | |